

1321A

5

وَمِنْ تَرْكِهَا لِلَّهِ حَيْثُ يَشَاءُ فِي الدُّنْيَا

العلی اکبر قد نطیع الکتاب اللی بالجوهر المصطفی
الابهر الدر المنتقى لآزهر

اعنه

CHACAL

خَلْصَةُ مَلِكَةِ الْوَحْشِ

مؤلفة

العالمة العلامة الخیر الفهامة تبراہیم بن محمد بن ابراہیم الخلیلی

بامر العالی الترتیبی مولانا حبیب الرحمن خان الشروانی صاحب الصل

فی الامور الذہبیت و امیر مجلس اشاعت العلوم

باعتام مولانا الحکیم غلام مرتضی المہتمم للبحر الموصوف

فِي الْمَطْبَعَةِ الْبُخَارِيَّةِ الْوَقْفِيَّةِ بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ

•

والفقه والفهم
ادراك معنى الكلام
معرفته النفس لها
وما عليها كما
انقل عن الامام اعظم فقها
فقهاء بالاكس فقيها
تفاهة صارا
فقيها - وفي اصطلاحهم ان
هو ليدين العالم
الشرعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— () —

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين - الذي هو
حبله الممتين وفضله المبين وميراث الأنبياء والمرسلين
وجنته الدائمة على الخلق اجمعين وعجته السائلة الى
اعلى عليين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد
والميعوث رحمة للعالمين وعلى اله وصحبه التابعين
والعلماء العاملين - وبعد فيقول المفتقر الى رحمة ربه
الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي قد سألني
بعض طالبى الاستفادة ان اجمع له كتاباً يشتمل على
مسائل القدرى والمختار والكنز والوقاية بعبارة
سهلة غير مغلفة فاجبته الى ذلك واضفت اليه
بعض ما يحتاج اليه من مسائل المجمع ونيزت من
الهداية وصرحت بذكر الخلاف بين ائمتنا و قد صحت
من اقاويلهم ما هو الاصح واخرت غيره الا ان قيدته
بما يفيد الترجيح واما الخلاف الواقع بين المتأخرين

واما وسيلتي
 واستلزامي من
 الكتاب والرسالة
 والاجماع والفتاوى
 وقضايا الفقهاء
 الدارين علي عاقلتي
 الدائمات والدارين
 والملة مستندان
 بالذات مختطمان
 بالاعتبار فان
 الشريعة هي
 انما اصطلاح نفسي
 دينا ومن حيث
 حقيقة جاشية من صفوة
 اربابها

اوبين الكتب المذكورة فكل ما صدرت به بلفظ
 قيل او قالوا وان كان مقروناً بالاصح ونحوه فانه
 مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت الة
 ثنية من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لا ييوسف
 ومحمدا ولما ل جهدا في التنبيه على الاصح ولا قوى
 وما هو المختار للفتوى وحيث اجتمع فيه الكتب
 المذكورة سميت ملتقى البحر ليوافق الاسم المسمى
 والله سبحانه اسئل ان يجعله خالصا لوجه الكريم
 وان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى
 الله بقلب سليم

ان فيه حاشية
 منقحة راب
 انما يجمع تسمى
 حمله ومن حيث
 انما تخرج اليك
 تسمى من حيث
 والفرق بينهما
 ان الذي ينسب
 الى الله تعالى
 بانه وضع الحق
 يدعو اصحاب
 العقول الى
 قبول ما هو عند
 الرسول والملة
 منسوبة الى النبي
 عليه السلام وتكون
 الى الخلق من
 جميع الاوصاف
 على ما يكون العين
 وتشتد باللام
 والياء على وزن
 من يفتي هو مقام
 في السماء
 اسم السابعة يصعد اليه ارواح المومنين من القاهن



قال الله تعالى - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ - ففرض الوضوء
غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس - والوجه ما بين
قصاص الشعر وأسفل الذقن وشحمة الأذنين فيفرض
غسل ما بين العذار والأذن خلافاً للأبي يوسف واللفقان
والكعبان يداً خلافاً في الغسل والمفروض في مسح الرأس
قد رابع وقيل يحزى وضع ثلاث أصابع ولو مد أصبعاً
أو أصبعين لا يجوز ويفرض مسح ربيع اللحية في رواية

والأصغر مسح ما يلاقي البشرة وسنته غسل اليدين إلى
الرسغين ابتداءً والتسمية وقيل مستحبة والسواك
وغسل القدمين والألف بمياه وتخليل اللحية الأصابع
هو المختار وقيل هو في اللحية فضيلة عند الأمام ومحمد
وتثليث الغسل والنية والترتيب لمنصوص استيعاب
الرأس بالمسح وقيل هذه الثلاثة مستحبة والولاء ومسح
الأذنين بماء الرأس ومستحبة التيامن ومسح الرقبة والمعاني
الناقضة له خروج شيء من أحد السبيلين سوى ريح الفرج
أو الذنك أو خروج نجس من البدن أن سال بنفسه إلى
ما يلحقه حكم التطهير والقيئ ملأ القدم ولو طعاماً أو ماءً
أو غير ذلك أو علقاً لا بلغاً مطلقاً خلافاً لابي يوسف في الصاعد
من الجوف ويشترط في الدم المأثمة والقيء مساواة البزاق
لأنه لا خلافاً للمحمد وهو يعتبر اتحاد السبب لجميع ما قام
قليلاً قليلاً وأبو يوسف اتحاد المجلس وما ليس حدثاً ليس
نجساً والجنون والسكر والأغماء وتهففة بالغ في صلاة ذات
ركوع وسجود ومباشرة فاحشة خلافاً للمحمد ومنع من
مضطجع أو متكئ أو مستند إلى ما لو أزيل لسقط لأنف من

وَأَمَّا الْوُضُوءُ فَأَكْبَدُ وَبَعِيدٌ وَأَمَّا الْغُسْلُ فَرَجٌّ
أُولَئِكَ سِيقَاتُهُ وَمَسُّ الذَّكَرِ وَامْرَأَةٍ وَقَرْصُ الْغُسْلِ
غَسْلُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ وَسَائِطُ الْبَدَنِ لَا دَلَّكَهَ قِيلٌ وَلَا
إِدْخَالُ الْمَاءِ جِلْدَةً إِلَّا قَلْبٌ وَسُنَّتُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ وَفَرْجِهِ
وَنَجَاسَتِهِ إِنْ كَانَتْ وَالْوُضُوءُ الْأَرْجُلِيَّةُ وَتَثْلِيثُ الْغُسْلِ
الْمُسْتَوْعِبُ ثُمَّ غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ لَا فِي مَكَانِهِ فِي مَسْتَنْقَعِ
الْمَاءِ وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ نَقْضُ ضَفَائِرِهَا وَلَا بَلَّهَا إِنْ بَلَ
أَصْلَهَا وَفَرْصُ الْأَنْزَالِ مِثْلِي ذِي دَفْقٍ وَشَهْوَةٍ وَلَوْ فِي نَوْمٍ
عِنْدَ انْقِصَالِهِ لِأَخْرَجِهِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ بُولُورِيَّةً
مُسَيِّتِيْقَظَ لَمِيتَنَ كَرِ الْأَحْتِلَامِ بَلَّالًا وَلَوْ مِنْ يَأْخُلَا قَالَهُ
وَلَا يُلَاحِجُ حَشِيقَةً فِي قَبْلِ أَوْ دُونَ أَدِيمِي حَتَّى بَوَّانَ لَمْ يَنْزِلْ
عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَلَا نَقْطَاعَ حَيْضٍ وَنَقَاسَ الْمَذْيِ
وَوُذْيٍ وَاحْتِلَامِ بَلَّالٍ وَأَيُّ لَاحِجٍ فِي بَهِيمَةٍ أَوْ مِيتَةٍ بَلَّالٍ
أَنْزَالٍ وَسُنَّ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْأَحْرَامِ وَشَرْفَةِ
وَوَجِبَ لِلْمَيْتَةِ كَفَايَةٌ وَعَلَى مَنْ اسْلَمَ جَنَابًا وَالْأَنْدَابُ
وَلَا يَجُوزُ لِمَحْدُثٍ مَسُّ مَصْحَفٍ إِلَّا بِغُلَافَةٍ أَلَمْ يَقْصُرْ
لَا الْمَتَّصِلُ فِي الصَّحِيحِ وَكَرَّةٌ بِالْكَرِّ وَلَا مَسٌّ دَرَجَةً فِيهِ

عنه أي لا ينقض
الوضوء
ويكره لمس
امرأته
عنه أي الغسل
على الفاعل
والمفعول فرض

يسكنون المال المحل بماء غافق يوقى بالبول

عنه اي ينزح
كل الماء ينزح
كلب

الوجدان وعشرون دلواً وسطاً الى ثلاثين بموت نخوفارة
او عصفوراً وساماً برصاً واربعون الى ستين بنوحامة
او دجاجة او سنور وككاه بنوكلب او شاة او آدمي
او انتفاخ الحيوان او تفسخه وان لم يمكن نزحها نزع قدر
ما كان فيها ويفقى بنزع مائتي دلو الى ثلاثمائة وما زاد على
الوسط احتسب به وقيل يعتبر في كل يترد لوها وسور
الآدمي والفرس وما يؤكل طاهر وسور الكلب والخنزير
وسباع البها ثم تجس وسور الهرم والدجاجة المخلاة
وسباع الطير وسواكن البيوت كالحية والفأرة
مكروه وسور البغل والحمار شكوك يتوضأ به ان لم يجد
غيره ويتيمم ولا يتوضأ به لا عند ابي يوسف وبه يفتى
وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما

باب التيمم

يتيمم المسافر ومن هو في خارج المصلي بعدة عن الماء
مبلاً او لمريض خاف زيادته او بطئ برئه او خوف عدو
او سبي او عطش او لفقد آلة بما كان من جنس الارض

كَالْتَرَابِ وَالرَّمْلِ وَالتُّفْرَةِ وَالْجَصْرِ وَالْكُحْلِ وَالزَّرِينِ وَالْجَرِّ
 وَلَوْ بَدَأَ نَقَعَ خِلَافًا لِلْحَمْدِ وَخَصَّه أَبُو يُوسُفَ بِالْتَرَابِ
 وَالرَّمْلِ وَيَجُوزُ بِالنَّقْعِ حَالَةُ الْاِخْتِيَارِ خِلَافًا قَالَهُ وَشَرَطَهُ
 الْجَزْعُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا وَطَهَارَةً الصَّعِيدِ
 وَالْاِسْتِيعَابُ فِي الْأَصَحِّ وَالنِّيَّةُ وَلَا يَدُ مِنْ نِيَّةٍ قَرِيبَةٍ مَقْصُودَةٍ
 لَا تَصَحُّ بِدُونِ الطَّهَارَةِ قُلُوبُ تَيَمُّمٍ كَأَنَّ الْاِسْلَامَ لَا يَجُوزُ صَلَاتُهُ
 بِهِ خِلَافًا لِابْنِ يَوْسُفَ وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الْمَحَدِّثِ أَوِ الْجَنَابَةِ
 هُوَ الصَّحِيحُ وَصَفْتُهُ أَنْ يَضْرِبَ يَدَيْهِ عَلَى الصَّعِيدِ فَيَنْقُضَهُمَا
 ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ ثُمَّ يَضْرِبُ بِهِمَا كَذَاكَ وَيَمْسَحُ بِكُلِّ ظَاهِرٍ
 الَّذِي رَاعِيَ الْآخَرَى وَبَاطِنَهَا مَعَ الْمَرْفُوعِ وَلَيْسَتْ فِيهِ الْجَنْبُ
 وَالْمَحَدِّثَاتُ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ وَيَجُوزُ قَبْلَ الْوَقْتِ وَيَصِلِي بِهِ
 مَا شَاءَ مِنْ فَرْضٍ وَنَفْلٍ كَالْوُضُوءِ وَيَجُوزُ الْخَوْفُ فَوْتِ صَلَاةٍ
 جَنَازَةٍ أَوْ عِيَالٍ ابْتِدَاءً وَكُنْ اِبْنَاءٌ بَعْدَ شُرُوعِهِ مَتَوَضَّأُونَ سَبَقَ
 حَدَّثَهُ خِلَافًا لَهَا لَا الْخَوْفُ فَوْتِ جَمْعَةٍ أَوْ وَقْتِيَةٍ وَلَا يَنْقُضُهُ
 رُدَّةٌ بَلْ نَاقِضٌ الْوُضُوءِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى مَاءٍ كَافٍ لَطَهَارَتِهِ
 وَعَلَى اسْتِعْمَالِهِ قُلُوبُ وَجِدَتْ وَهِيَ فِي الصَّلَاةِ يَضِلَّتْ
 صَلَاتُهُ لَا إِنْ حَصَلَتْ بَعْدَهَا وَلَوْ نَسِيَ الْمَسَافِرُ فِي رَحْلِهِ

وصلى بالتيمم لا يعيد وقال ابو يوسف يعيد ما دام
 في الوقت وليستجب للراعي الماء تاخير الصلوة الى اخر
 الوقت ويجب طلبه ان ظن قربة قد رخلوة والا فلا شيب
 شراء الماء ان كان له ثمنه ويباع بثمن المثل والا فلا وان
 كان مع رفيقه ماء طلبه فان منعه يتيمم وان تيمم
 قبل الطلب او الجنب في المصير لخوف البرد جاز خلاهما
 ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء
 جرحا تيمم والا غسل الصحيح ومسح على الجرح

باب المسح على الرأس

يجوز بالسنة من كل حدث موجب الوضوء لا لمن
 وجب عليه الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت
 الحدث يوما وليلة للمقيم وثلاثة ايام وليا ليها
 للمسافر من وقت الحدث وفرضه قد رثلت اصابع
 من اليد على الاعلى وسنته ان يبأ من اصابع الرجل ويمسها
 الى الساق مفرجا اصابعه خطوطا مرة واحدة ويمنعه
 الخرق الكبير وهو ما يبد ومنه قد رثلت اصابع الرجل

أصغرها ويجمع في خفت لا في خفين بخلاف النجاسة ولا انكشاف
وينقصه ناقض الوضوء ونزع الخفت ومضى المدة
ان لم ينفذ تلف رجله من البرد فلو نزع او مضت وهو
متوضئ غسل رجله فقط وخروج اكثر القدم الى
ساق الخفت نزع ولو مسه مقيماً فسا فر قبل يوم وليلة
تم مدة الميساء فلو مسه مساً فر فاقام لتمام يوم وليلة
نزع والا تمها والمعدور ان لبس على الانقطاع فكا الصبر
والا مسه في الوقت لا بعد خروجه ويجوز على الجرموق
فوق الخفت ان لبسه قبل الحدث وعلى الجورب مجزئاً
او منعلاً و= هذا على الثخينين في الاصغر عن الامام
وهو قولهم لا على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين ويجوز
المسح على الجبيرة وخرقة القرحة ونحوها وان شددتها
بلا وضوء وهو كالغسل فيجمع معه ولا يتوقت ويمسح على كل
العصابة مع قرحتها ان ضره حالها كان تحتها جراحة او لا
ويكفي مسه اكثرها فان سقطت عن برء بطل والافلا
ولو تركه من غير عذ رجا زحلاً فالهما وضع على شقاق
دواء لا يصل الماء تحته يجزيه اجراء الماء على ظاهره الماء

أي الخفق
ان كان في
خفين قد
تلف صاحب
الرجل فنفذ
المسح

في الانقطاع
عن ربه

استحاضة ولا فحيز وان كانت مبتدأة وزاد على
العشرة فالعشرة حيض والزائد استحاضة والنفاس
دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولا حد لآقله
واكثره اربعون يوماً وما تراه الحامل حال الحمل
وعند الوضع قبل خروج أكثر الولد استحاضة وازداد
على أكثره ولها عادة فالزائد عليها استحاضة والعادة
تشبت وتنتقل بمرة في الحيض والنفاس عند الج يوسف
وبه يفتى وعند هـ لا بد من المعاودة ونفاس التوأمين
من الأول خلا فالحمد وانقضاء العدة من الأخير
اجماعاً والسقط ان ظهر بعض خلقه فهو ولد وتصير به
امه نفساء والأمة أم ولد ويقع الطلاق المعلق
بالولد وتنقضي به العدة ودم الاستحاضة كرعاف
دائم لا يمنع صلوته ولا صوماً ولا وطئاً **فصل** المستحاضة
ومن به سلس البول او استطلاق بطن او انفلات ريج
او رعاف دائم او جرح لا يرقأ يتوضئون لوقت كل صلوته
ويصلون به في الوقت ما شاءوا من فرض وتفلح يبطل
مخروجه فقط وقال زفر بن حوله فقط وقال ابو يوسف

بأيهما كان فالمتوضئ وقت الفجر لا يصلي به بعد الطلوع
إلا عند زفر والمتوضئ بعد الطلوع يصلي به الظاهر خلافاً
له ولا يبي يوسف والمعدن ومن لا يمضي عليه وقت صلاته
إلا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه

باب الانجاس

يطهر يدان المصلي وثوبه من النجس الحقيقي بالماء وبكل
مسائغ طاهر من زيل كالتخل وماء الورد لا الدهن
وعند محمد لا يطهر إلا بالماء والخف أن تنجس بنجس له
جرم بالذات المبالغة أن جف خلافاً لمحمد وكذا أن
لم يجف عند أبي يوسف وبه يفتي وإن تنجس بمسائغ
فلا ينقض الغسل والمثني نجس ويطهر إن يس بالفرس
والأبيض والسيق ونحوه بالمسح مطلقاً والأرض
بالجفاف وذهاب الأثر للصلاة لا للتميم وكذلك الأجر
المفروش والخص المنسوب والشجر والكلا غير المقطوع
هو المختار والمنفصل والمقطوع لا يد من غسل طهارة
المرئي بزوال عينه ويعفى أثر شق زواله وغير المرئي

عنه النجس بغير
الطهارة المعتبرة
والصلاة المعتبرة
السنة التي
تكون على
السطح من
تجفيفه
بالمصوب
لتجفيفه
بالمفروش

بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا أَوْ سَبْعًا وَالْعَصْرِ كُلِّ مَرَّةٍ. إِنْ أَمَكْنَ عَصْرُهُ
 وَالْأَفْيَاقُ تَجَفَّيَتْ كُلُّ مَرَّةٍ حَتَّى يَنْقَطِعَ التَّقَاطُرُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ
 بَعْدَ مَطْهَارَةٍ غَيْرِ الْمَنْعَصِرِ أَيْدَا وَيَطْهَرُ رِيسًا طَيِّبًا بِخُرِي
 الْمَاءِ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَنَحْوَ الرُّوثِ وَالْعَذَرَةِ
 بِالْحَرَقِ حَتَّى يُصِيرَ رَمَادًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ هُوَ الْمَخْتَارُ خِلَافًا
 لِأَبِي يُوسُفَ وَكَذَا يَطْهَرُ حِمَارٌ وَقَعَ فِي الْمَيْلَةِ فَصَارَ
 مَلَكًا وَعَفَى قَدْرَ الدَّارِ هِمًّا سَاحَةً كَعَرْضِ الْكَفِّ فِي الرِّقِيقِ
 وَوزنًا بِقَدْرِ مِثْقَالٍ فِي الْكَشِيفَةِ مِنْ تَجَسُّسٍ مُغْلَظٍ كَالدَّمَ
 وَالْبَوْلِ وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلْ وَكُلَّ مَا يُخْرِجُ مِنْ يَدَيْهِ
 الْأَدْمِيَّ مَوْجِبًا لِلتَّطْهِيرِ وَالْخَمْرِ وَخَرَاءَ الدَّجَاجِ وَنَحْوِهِ
 وَبَوْلُ الْحِمَارِ وَالْهَرَّةِ وَالْفَارَةِ وَكَذَا السَّرْدُ وَالْخَيْثُ
 خِلَافًا لَهُمَا وَمَادُونُ رِجَالِ الثَّوَابِ مِنْ ذُنُوبٍ كَبِيرَةٍ
 الْفَرَسِ وَمَا يُؤْكَلُ وَخَرَاءَ طَيْرٍ لَا يُؤْكَلُ كُلُّ رَجُلٍ أَنْتَضَعَ مِثْلَ
 رُؤُوسِ الْأَكْبَرِ عَفْوًا وَدَمَ السَّمَاءِ وَخَرَاءَ طَيْرٍ مَأْكُولَةٍ
 طَاهِرًا إِلَّا الدَّجَاجَ وَالْبَطَّ وَنَحْوَهُمَا وَلَعَابُ الْبَيْتِلِ وَالْحِجَارِ
 طَاهِرٌ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عَنَفٌ وَمَاءٌ وَرَدٌّ عَلَى تَجَسُّسٍ
 كَعَكْسِيَّةٍ وَلَوْ لَفَتْ ثَوْبٌ طَاهِرٌ فِي رُطْبِ نَجَسٍ فَظَهَرَتْ

مع سوزان
 مع كذا
 البقي وبقا
 و لا يغوث
 والذباب
 طام
 من نجس
 من بان
 وردت
 النجاسة
 على الماء
 فالما نجس
 "

معنى الرز

فيه رطوبته ان كان بحيث لو عصر قطر نجس ولا فلا كما
 لو وضع رطباً على مطين بطين نجس جافاً ولو نجس طرف
 فمسيه وغسل طرفاً بلا تخر حكر بطهارته كحطبة بالت
 عليها حمر تدوسها فغسل بعضها وذهب طهر كلها وانفحة
 الميتة ولبثها طاهر خلا فالحما والاستنجاء سنة مما يخرج
 من احد السبيلين غير الريح وما سن فيه عدل بل مسحه
 بنحو حجر حتى يتقيده يدا بر بالحجر الا قول ويقبل بالثاني ويد بر
 بالثالث في الصيف ويقبل الرجل بالاول ويد بر بالثاني
 والثالث في الشتاء وغسله بالماء بعد الحجر افضل يغسل
 يديه اولاً ثم يخرج بطن اصبع او اصبعين او ثلاث
 لا يبروسها ويرخي مبالغة ان لم يكن صائماً ويجب انجاوز
 النجس المنخرج اكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء
 ولا يستنجى بظهور روث وطعام ويمينه وكراه استقبال القبلة
 واستدبارها لبول ونحوه ولوني الخلاء

كتاب الصلوة

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعترض

انفحة بكسر
 الحاء
 انفحة الميتة
 ما قد كانت
 او ما تخرطها
 عند الجفينة
 ولكن البنية
 وما الانفحة
 الجسامدة
 فان الجفينة لا يغسل
 فيها وما المانعة
 والذين قد انما كانت
 محلهما التكرار
 فيها قبل الموت
 ولهذا كان الذين
 الخارج من بين ثوب
 ودم طاهر فلا يكون
 مؤثراً بعد الموت
 ايضاً
 مع اي يورس
 الاصل

في الأفق إلى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها إلى أن
 يصير ظل كل شيء مثليه سوى نبي الزوال وقال إلى أن يصير
 مثلاً ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر إلى غروب
 الشمس ووقت المغرب من غروبها إلى مغيب الشفق
 وهو البياض الكائن في الأفق بعد الحمرة وقال هو الحمرة
 قيل وبه انتهى ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب
 إلى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد
 وقتها لا يجبان عليه وليستحب الأسفار بالفجر بحيث
 يمكن إذا وءه بترتيل أربعين آية أو أكثر ثمان ظهر فسأد
 الطهارة يمكنه الوضوء وأعادته على الوجه المذكور
 والابراذ يظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس
 والعشاء إلى ثلث الليل والوتر إلى آخره لمن يثق بالانتباه
 ولا فقبل النوم وتجيل ظهر الشتاء والمغرب وتجيل العصر
 والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرها ومنع عن الصلوة
 وسجدة التلاوة وصلوة الجنائز عند الطلوع والاستواء
 والغروب إلا عصر يومه وعن التنفل وركعتي الطواف
 بعد صلوة الفجر والعصر لا عن قضاء فائتة وسجدة تلاوة

مع أي وقت
 الترتيب
 لا يقدم الوتر
 على العشاء
 أبو الفضل

وصلاة جنازة وعن التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته
وقبل المغرب ووقت الخطبة إبانها ذلك . بل صلاة
العيد وعن الجمع بين صلاتي في وقت الإتيان مرة واحدة
ومزدلفة ومن طهرت في وقت عصر أو عشاء صلاتهما
فقط ومن هو أهل فرض في آخر وقت يقضيه لا يحضرت فيه

باب الأذان

سُنُّ للفرائض دون غيرها ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها
ويعاد فيه لو فعل خلافاً لأبي يوسف في الفجر يؤذن للفائتة
ويقيم مكان الأذان الفوائت وخير فيه للبواقي وكراهة
تركهما المسافر لا المصلي في بيته في المصرون وباللهما
لا للنساء وصيغة الأذان معروفة ويزاد بعد فلاح أذان الفجر
الصلاة خير من النوم مرتين والأقامة مثله ويزاد بعد
فلاحها قد قامت الصلاة ويترسل فيه ويجد رفيفاً
ويكبره الترجيع والتلحين ويستقبل بهما القبلة ويجول
وجهه يمنة ويسرة عند حي على الصلاة وحي على الفلاح ويستدبر
في صومعته إن لم يقدر التحول واقفاً ويجعل أصبعيه

عن أبي سؤد
خطبة الجمعة
أو العيدين أو
الخطبة في الحج
أو خطبة الكوف
أو خطبة
أو مسقط

عن أبي الأذان
والأقامة
عن المسافر
والمصلي في بيته
عن أبي جهل
في الأذان
وفصل بين
الركعتين
بواقي الصلاة
مسبحة
الحسيني
غفر الله

فِي أَذْنَيْهِ وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي أَشْيَاءَ مُجْتَمِعَةٍ وَبَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الْمَغْرَبِ
 وَيُفْصَلُ بِسَكَنَةٍ وَقَالَ ابْنُ جُنَيْدٍ خَفِيفَةٌ وَاسْتَحْسِنُ الْمُتَأَخِّرُونَ
 التَّثْوِيلَ فِي كُلِّ الصَّلَاوَاتِ وَيُؤْذَنُ وَيُقَدِّمُ عَلَى طَهْرِ وَجَاهِ
 إِذَا انْهَدَأَ وَتَكْرَرُ أَقَامَتُهُ إِذَا انْجَنَّبَ وَبَعَادَ
 كَأَنَّ الْمُرَاةَ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّكَرَانَ وَلَا تَعَادُ إِلَّا قَامَةً
 وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ الْمُؤْذِنِ عَالِمًا بِالسُّنَنِ وَالْأَوَّلَاتِ وَكِبَرِهِ
 إِذَا انْهَدَأَ وَالْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ وَالْقَاعِدِ لَا إِذَا انْجَنَّبَ وَالْأَعْمَى
 وَالْأَعْرَابِيَّ وَكَذَا الزَّيْنِيَّ وَإِذَا قَالَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فَتَامَ
 الْإِمَامُ وَالْجَمَاعَةُ وَإِذَا قَالَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ شَرَعُوا
 وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ غَائِبًا أَوْ هُوَ أَمُوءٌ ذَنْ لَا يَقُومُونَ
 حَتَّى يَحْضُرَ -

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

هِيَ طَهَارَةُ يَدَيِ الْمَصْلِيِّ مِنْ حَدَثٍ وَخُبْثٍ وَمَكَانِهِ وَثَوْبِهِ
 وَتَشَرُّعُ مَرَّتِهِ وَاسْتِيقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَالنِّيَّةُ وَعَوْرَةُ
 الرَّجْلِ مِنْ تَحْتِ شُرُوتِهِ إِلَى رُكْبَتِهِ وَالْإِلَامَةُ مِثْلُهُ
 مَعَ زِيَادَةِ بَطْنِهَا وَظَهْرُهَا وَجَمِيعُ يَدَيِ الْحُرَّةِ عَوْرَةُ

إِلَّا وَجْهَهَا وَكُفَّيْهَا وَقَدْ مِثَّهَا فِي رَوَايَةٍ وَكُشِفَ رِجْلُ عَضْوِ
 هُوَ عَوْرَتُهُ يَمْنَعُ كَالْبَطْنِ وَالْفَخْدَ وَالسَّاقَ وَشَعْرُهَا النَّازِلُ
 وَذَكَرَهُ بِفُرْدَةٍ وَالْأَنْثِيَّانِ وَحَدَّاهُمَا وَحَلَقَةُ الدِّبْرِ
 بِفُرْدَةٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِشْمًا يَمْنَعُ انْكِشَافَ الْأَكْثَرِ
 وَالنَّصِيفِ عَنْهُ رَوَايَتَانِ وَعَادَ مَا يَزِيلُ الْبِجَاسَةَ
 يَصْلِي مَعَهَا وَلَا يَعِيدُ وَلَوْ وَجَدَ ثَوْبًا بِرَبْعَةٍ طَاهِرٍ وَصَلَّى
 حَارِيًّا لَا يَجْزِيهِ وَفِي أَقْلٍ مِنْ رُبْعٍ يَخِيرُ وَلَا أَفْضَلَ الصَّلَاةِ
 بِهِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَلَزُّمٌ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَسْتَرْعُودُهُ
 فَصَلَّى قَائِمًا بِرُكُوعٍ وَيُسَبِّحُ دُجَارًا وَلَا أَفْضَلَ أَنْ يَصَلَّى
 قَاعِدًا بِأَيْمَاءٍ وَقَبْلَةَ مَنْ بِمَكَّةَ عَيْنِ الْكَعْبَةِ وَمَنْ
 بَعْدَ جَمْعَتِهَا فَإِنْ جَهِلَهَا وَلَمْ يَجِدْ مِنْ يَسْأَلُ عَنْهَا تَحْرِيَّ صَلَّيْ
 فَإِنْ عَلِمَ بِخَطَائِهِ بَعْدَهَا لَا يَعِيدُ وَإِنْ عَلِمَ بِهِ فِيهَا
 اسْتَدَارَ وَبَنَى وَكَلَّ أَنْ تَحُولَ رَأْيُهُ وَإِنْ شَرَعَ
 بِالْأَثَرِ لَا يَتَجَوَّزُ وَإِنْ أَصَابَ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 أَنْ أَصَابَ جَازَتْ وَأَنْ تَحْرِيَّ قَوْمِ جَهَاتٍ وَجَهِلُوا حَالَ
 أَمَّا مَهْمُ جَازَتْ صَلَاةٌ مِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ بِخِلَافٍ مِنْ
 تَقَدَّمَ أَوْ عَلِمَ حَالَهُ أَوْ خَالَفَهُ وَقَبْلَةَ الْخَائِفِ جَهَةً

قد رتبته ويصلي قصد قلبه الصلوة بتحريمها وضم
التلفظ الى القصد افضل ويكفي مطلق النية للنفل
والسنة والتراويح في الصحيح وللغرض شرط تعيينه كالعصر
مثلاً والمقتضى ينوي المتابعة ايضاً وللجنازة ينوي الصلوة
لله تعالى والدعاء للميت ولا تشترط نية عدد الركعات

باب صفة الصلوة

فرضها التحريمية وهي شرط والقيام والقراءة والركوع
والسجود والقعود الاخير قد والتشهد وهي اركان والخروج
بصنعه فرض خلافها لهما وواجبها قراءة الفاتحة وضم
سورة وتعيين القراءة في الأوليين ورعاية الترتيب
في فعل مكرر وتعديل الاركان وعند ابى يوسف رحمه الله
هو فرض والقعود الأول والتشهدان وتلفظ السلام
وقنوت الوتر وتكبير العيدين والجهر في محله والاسرار
في محله وسننها رفع اليدين للتحريمة ونشراصابعه
وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسبيح
والتامين سرّاً ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير

الرُّكُوعَ وَتَسْبِيحَهُ ثَلَاثًا وَالرُّفْعَ مِنْهُ وَاخْذَرْ كِبَتِيهِ
 بِيَدَيْهِ وَتَفْرِيزَ رِجْلَيْهِ وَتَكْبِيرَ الْيَمِينِ وَتَسْبِيحَهُ ثَلَاثًا
 وَوَضْعَ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَافْتِرَاشَ رِجْلَيْهِ الْيُسْرَى وَنَهْبَ
 الْيَمْنَى وَانْقُومَةَ وَالْجُلُوسَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالِدَّعَاءَ وَإِذَا نَظَرَتْ إِلَى مَوْضِعِ سَجْدَةٍ
 وَكَبَّرَتْ فِيهِ عِنْدَ التَّثْبِثِ وَبِإِخْرَاجِ كَفِيهِ مِنْ كَمِيهِ
 عِنْدَ التَّكْبِيرِ وَدَفْعِ السَّعَالِ مَا اسْتَطَاعَ وَالْقِيَامَ عِنْدَ
 حِيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ وَقِيلَ عِنْدَ حِيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ وَالشَّرُوعِ
 عِنْدَ قَدِّ قَامَتِ الصَّلَاةِ **فصل** يُكْبِخُ الْخُشُوعُ فِي الصَّلَاةِ
 وَإِذَا ارَادَ الدُّخُولَ فِيهَا كَثَّرَ حَافِظًا يَدَارِعُ يَدَيْهِ حَافِظًا
 بِأَمَامِهِ شَحْمَتِي أَذْنِيهِ وَقِيلَ مَا سَأَلَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ يَرْفَعُ مَعَ التَّكْبِيرِ لَأَقْبَلَهُ وَالْمَرْأَةُ تَرْفَعُ حِذَاءَ
 مَنْكِبَيْهَا وَمَقَارِنَهُ تَكْبِيرًا لِمَوْتِ تَكْبِيرًا لِأَمَامِ حِمْلٍ أَفْضَلَ خِلَافًا
 لَهَا وَلَوْ قَالَ يَدَالُ التَّكْبِيرِ اللَّهُ أَجَلُ أَوْ اعْظَمُ وَالرَّحْمَنُ
 أَكْبَرُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ كَثَرًا بِالْفَارِسِيَّةِ وَكَذَلِكَ الْوَقْرَاءُ
 عَاجِزٌ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ ذِكْرٌ وَسَمِيٌّ بِهَا وَغَيْرُ الْفَارِسِيَّةِ
 مِنَ الْأَسْزِمِثَلِ فِي الصَّحِيحِ وَلَوْ شَرَعَ بِأَنَّهُمْ غَفَرُوا لَأَجُوزَ

وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان يحسن التكبير لا يجوز
 الا به ثم يعتد بيمينه على راسه يساره تحت سترته في
 كل قيام سن فيه ذكر وعند محمد رحمه الله في قيام
 شرع فيه قراءة فيضع في القنوت وصلاة الجنازة خلافا له
 ويرسل في تومئة الركوع وبين تكبيرات العيد اتفاقا
 ثم يقرأ سبحانك الى اخره ولا يضم وجهته وجهتي الى اخره
 خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم يتعوذ بالقرآن فأتى
 به المستبوق عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات
 العيد اتفاقا ثم يقرأ سبحانك الى اخره وعند ابي يوسف
 هو تلحيع للثناء فيأتي به المقتدى ويقدم على تكبيرات
 العيد ويسمى سرأول كل ركعة لابن الفاتحة والسورة
 خلافا لمحمد في صلاة المخافتة وهي آية من القرآن انزلت
 للفضل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة
 ثم يقرأ الفاتحة وسورة او ثلاث آيات فاذا قال الامام
 ولا الضالين امش هو والمؤتمرون ثم يكبر ركعا ويعتد
 بيديه على ركبتيه ويفرجه اصابعه باسطا ظهره غير رافع
 رأسه ولا منكس له ويقول ثلاثا سبحان ربي العظيم هو

أَدْنَاهُ وَتَسْتَحِبُّ الزِّيَادَةَ مَعَ الْإِيْتَارِ لِلْمَنْفَرِدِ تَحْرِيفُ الْإِمَامِ
رَأْسَهُ قَائِلًا سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ وَيَكْتَفِي بِهِ وَقَالَ لَا يَضَعُ
إِلَيْهِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَيَكْتَفِي الْمُقْتَدِي بِالْحَمِيدِ اتِّفَاقًا
وَالْمَنْفَرِدِ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الْأَصْحَرِ وَقِيلَ كَالْمُقْتَدِي ثُمَّ يَكْبِرُ
وَيَسْجُدُ فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ تَحْدِيدًا يَدَيْهِ ثُمَّ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ ضَامًّا
أَصَابِعَ يَدَيْهِ عَمَّا ذِيكُ أَذْنِيهِ وَيُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي بَطْنِهِ وَيُجَافِي بَطْنَهُ
عَنْ فَخْذَيْهِ وَيُوَجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَالْمَرْأَةُ
تُخَفِّضُ وَتَلْزِقُ بَطْنَهَا بِفَخْذَيْهَا وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى
ثَلَاثًا وَهُوَ أَدْنَاهُ وَيَسْجُدُ بِأَنْفِهِ وَحَبِيبَتُهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى
أَحَدِهَا أَوْ عَلَى كُفٍّ وَعَمَامَتُهُ جَازِمٌ مَعَ الْكِرَاهَةِ وَقَالَ لَا يَجُوزُ
الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ مِنْ غَيْرِ عُدُّ رُجُوعٍ عَلَى فَاضِلِ ثَوْبِهِ
وَعَلَى شَيْءٍ يَجِدُ خِطْمَهُ وَتُسْتَقَرُّ جَبْهَتُهُ عَلَيْهِ لَا عَلَى مَا تَسْتَقَرُّ
وَأَنْ يَسْجُدَ لِلزَّحَاةِ عَلَى ظَهْرٍ مِنْ هَوِصَةٍ فِي صِرَافَةٍ جَازِوْهُ
تَتِمُّ بِالرُّفْعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْوَضْعِ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا وَيَجْلِسُ مُطْمَئِنًّا
وَيَكْبِرُ وَيَسْجُدُ مُطْمَئِنًّا ثُمَّ يَكْبِرُ لِلنَّهْوِ فَيَرْفَعُ وَجْهَهُ تَحْدِيدًا
ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ وَيَنْهَضُ قَائِمًا مِنْ غَيْرِ قَعْوَةٍ وَلَا اعْتِمَادِ بَيْنَ يَدَيْهِ

على الارض والثانية كالاولى الا انه لا يثنى ولا يتعوز
ولا يرفع يديه الا في فقْعٍ صَمْعٍ فاذا رفع رأسه من السجدة
الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى
فجلس عليها ونصب يمينه نصيباً ووجهه اصابعها نحو
القبلة ووضع يديه على فخذييه وبسط اصابعه موجهة
نحو القبلة وقرأ تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وهو
التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمداً عبده ورسوله ولا يزيد عليه في القعدة
الاولى ويقرأ فيما بعد الاولين الفاتحة خاصة وهي
افضل وان سيم او سكت جاز والقعود الثاني كالاول
والمرأة تتورك فيهما وهو ان تجلس على ايتها اليسرى
وتخرج كلتا رجليها من الجانب الايمن فاذا اتم التشهد
فيه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء
مما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة لا بما يشبه
كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول السلام عليكم

مع هذا الحرف
ومن جامع مع
رفع اليدين
فالقاء اشارته
وتكبير الفتحاح
والقاء القنوت
والعين العبد بن
والسين استيلا
الحجج لا سود
والصلاة الصفاء
واليمين المروية
والعين العنات
والجليل الجبرين
فان قلت
الحديث في
سبعة مواضع
وهذا ثمانية
قلت الصفاء
والمرورة كل واحد
في حكم واحد
فتبقى سبعة
خادم العباد
ابو الفضل محمداً
فمنه من الحسين
غفر الله له
ولو الله

ورحمة الله وعن يساره كذا لك وينوي الإمام به من
 عن يمينه ويساره من الحفظة الذين معه في الصلوة
 والمقتدى كذا لك وينوي إمامه في الجانب الذي هو فيه
 وفيهما ان حاذاه والمنفرد الحفظة فقط **فصل في جهر**
 الإمام بالقرأة في الجمعة والعيدين والفجر وأولى
 العشاءين اداء وقضاء وخبر المنفرد في نقل الليل وفي
 الفرض الجهرى ان كان في وقته وقيل الجهر وتخفيات
 حتما فيما سوى ذلك وادنى الجهر اسماع غيره وادنى المخافة
 اسماع نفسه في الصحيح وكذا اكل ما يتعلق بالنطق كالطلاق
 والعناق والاستثناء وغيرها ولو ترك سورة اولى العشاء
 قضاها في الاخرين مع الفاتحة وجهر بهما ولو ترك فاتحتها
 لا يقضيها وفرض القرأة آية وقال ثلاث آيات قصار واية
 طويلة وسنتها في السفر جملة الفاتحة وائى سورة شاء
 وأمنة نحو البروج والشقت ^{سورة الشقت} في الفجر وفي الحضرة ريعون
 آية او خمسون واستحسنوا اطوال المفصل فيها وفي الظهر
 وواسطه في العصر والعشاء وقصارة في المغرب ومن
 الحجات الى البروج طوال ومنها الى لريكن واساط ومنها

مع سواء كانت
 من الفاتحة
 او غيرها

إلى الآخر قصار وفي الضرورة بقدر الحال وتطال الأولى
 على الثانية في الفجر فقط وعند محمد رحمه الله في الكل
 ولا يتعين شيء من القرآن لصلاة بحيث لا يجوز غيبة
 وكراهة التعيين ولا يقرأ المؤمن تحملاً يستمع وينصت وإن
 قرأ أمامة آية الترغيب أو الترهب أو خطب وصلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم والثاني والثالث سواء

فصل في الجماعة

الجماعة سنة مؤكدة وأولى الناس بالامامة أعلمهم
 بالسنة ثم أقرأهم وعند أبي يوسف رحمه الله بالعكس
 ثم ورعهم ثم استقامتهم ثم أحسنهم خلقاً وتكبره
 أسامة البعد والأعرابي والأعشى والقاسق والمبتدع
 وولد الزنى فإن تقدر مواجيز ويكره تطويل الإمام الصلوة
 وكذا الجماعة النساء وحدهن فإن فعلن يقف الإمام
 وسطهن كما العراة ولا يجزرن الجماعة إلا العجوز في الفجر
 والمغرب والعشاء فقط يجوز حضورها في الكل ومن صلى
 مع واحد أقامه عن يمينه ويتقدم على الاثنين فصاعداً

وَيُصِفُ الرِّجَالُ ثَمَّ الصِّبْيَانَ ثَمَّ الْخُنَاثِي ثَمَّ النِّسَاءَ فَأَنَحَافَتَهُ
 مَشْتَهَاةً فِي صَلَواتِهِ مَطْلُوقَةً مَشْتَرِكَةً تَحْرِيماً وَادِاعاً فِي
 مَكَانٍ مُتَّحِدٍ بِالْأَحَاثِلِ فَسَدَتْ صَلَواتُهُ إِنْ نُويِتْ أَمَامَتُهَا
 وَلَا يَرُخِّلُ فِي صَلَواتِهِ بِلَا نِيَّةٍ أَيَّاهَا وَفُسَدَ اقْتِلَاءُ رَجُلٍ
 بِأَمْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ وَطَاهِرٍ بِعَدَا وَرَوْقَارِيٍّ بِأَمِيٍّ مُكْتَسِبٍ
 بِعَارٍ وَغَيْرِ مَثُومٍ مَثُومٍ وَمَفْتَرِضٍ بِمُتَنَفِّلٍ أَوْ بِمَفْتَرِضٍ فَرَضًا
 آخَرَ وَيَجُوزُ اقْتِلَاءُ غَاسِلٍ بِمَاسِحٍ وَمُتَنَفِّلٍ بِمَفْتَرِضٍ مُثَوِّمٍ
 بِمِثْلِهِ قَائِمٌ بِأَحَدٍ وَكَذَلِكَ اقْتِلَاءُ الْمُتَوَضِّعِ بِالْمُتَيَمِّمِ الْقَائِمِ
 بِالْقَاعِلِ خِلَافًا لِلْمُحَمَّدِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِمَا وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ أَمَامَهُ
 كَانَ مُحَدَّثًا عَادَ وَإِنْ اقْتَدَى أَحَدٌ وَقَارِيٌّ بِأَمِيٍّ فَسَدَتْ
 صَلَواتُهُ الْكُلُّ وَقَالَ صَلَواتُهُ الْقَارِيُّ فَقَطُّ وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْأَمَامَ
 الْقَارِيُّ أَمِيًّا فِي الْأَخْيَرِينَ فَسَدَتْ

بَابُ الْحَدِيثِ فِي الصَّلَاةِ

مِنْ سَبْقِهِ حَدَثٌ فِي الصَّلَاةِ تَوَضُّعًا وَبَنِيًّا وَلَا اسْتِغْنَاءً
 أَفْضَلَ وَإِنْ كَانَ أَمَامًا جَرَّ آخِرًا إِلَى مَكَانِهِ فَإِذَا تَوَضَّعَ عَادَ وَاقِفًا
 فِي مَكَانِهِ حَتَّى إِنْ كَانَ أَمَامًا لَمْ يَقْرَعْ وَلَا نَهَى نَحْيِينَ بِنِزَالِ الْعِيَّةِ

مع كونه يثبت
 كونه يثبت
 تأخذه في كل وقت
 هو الذي كان
 شراح الحديث
 عن الوكيعين
 الأخوين

وَأَلَا تَتِمَّ مَحِثٌ تَوْضُحاً كَالْمُنْفَرِدِ وَلَوْ أَحْدَثَ عَملاً اسْتَأْنَفَ
 وَكَانَ الْوَجَنُ أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ أَوْ احْتَلَمَ أَوْ قَهَقَهُ أَوْ اصْبَأَ بِهِ
 نَجَاسَةً مَانِعَةً أَوْ شَجَّ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ أَحْدَثَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ
 أَوْ جَاوَزَ الصَّفْقَيْنِ خَارِجَهُ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَحْدَثْ وَلَوْ لَمْ
 يَخْرُجْ أَوْ لَمْ يَجَاوِزْ ^{بِقَدْرِ الْقُدْرَةِ الْمُسَوِّغَةِ} ^{أَيَّ خَارِجٍ} سَبَقَهُ الْحَدِيثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ
 تَوْضُحاً وَسَلَمَ وَأَنْ تَعْمَلَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ عَمَلٌ مَا يَنَالُ فِيهَا
 قَمْتُ وَتَبْطُلَ عِنْدَ الْأَمَامِ رَأْيُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَهِيَ
 مَتَّبِعُ مَاءٍ أَوْ قَمْتُ مَدَّةِ الْمَسْحِ أَوْ نَزَعَ خَفِيَّةً بِعَمَلٍ قَلِيلٍ
 أَوْ تَعَلَّمَ الْأَمِّيُّ سُورَةً أَوْ وَجَدَ الْعَارِي ثَوْباً أَوْ قَدَرًا لَمْ يَحِمْ
 عَلَى الْأَرْكَانِ أَوْ تَنَكَّرَ صَاحِبُ التَّرْتِيبِ فَائْتَتَهُ وَاسْتَخْلَفَ
 الْقَارِئُ أَمِّيًّا أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي الْفَجْرِ أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ
 فِي الْجُمُعَةِ أَوْ زَالَ عَدَرُ الْمَعْدِنِ وَرَأَوْسُ قَطَطِ الْجَبْرِ عَنْ بُرٍّ
 وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْأَمَامَ مَسْبُوقًا صَحَّ فَإِذَا أَتَوْا صَلَوةَ الْأَمَامِ
 يَقْدُمُ مَدَارِكًا لَيْسَ لَهُمْ ثَمَرٌ لَوْ فَعَلَ مِنْ أَفْيَأَ بَعْدَ يَضْرِبُ
 وَالْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَّغَ وَلَا يَضُرُّ مِنْ فَرَّغَ وَلَوْ قَهَقَهُ الْأَمَامُ
 عِنْدَ الْاِخْتِتَامِ أَوْ أَحْدَثَ عَملاً أَفْسَدَتْ صَلَوةٌ مِنْ كَانَ
 مَسْبُوقًا لَا إِنْ تَكَلَّمَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَمِنْ سَبَقَهُ الْحَدِيثُ

أو الاسترجاع أو الحوقلة خلا قال أبي يوسف ولو أراد بذلك
 علامه أنه في الصلوة لا تقصد اتفاناً ولو فتحة على غير ما
 فسدت لا أن فتحة على امامه مطلقاً في الأصح والسلام
 عمل أو ردة وقرأته في مصحف خلا قالهما واكله
 وشربه وسجوده على نجس خلا قال أبي يوسف رحمه الله
 فيما إذا أعاده على طاهر والعمل الكثير وشروعه في غيرها
 لا شروعه فيها ثانياً ولا أن نظراً إلى مكتوب وفهمه
 أو أكل ما بين أسنانه دون الحمصة وتفسد في قدحها
 وإن مرماز في موضع سجدته إذا كان على الأرض وحاذى
 الأعضاء إذا كان على الدكان أو المأز ولا تفسد ينبغي
 أن يغرز امامه في الصحراء سترة طول ذراع وغلظ اصبع
 ويقرب منها ويجعلها على أحد حاجبيه ولا يكفي الوضع
 ولا الخط ويدراً المأز بالإشارة أو التسييم لا بهما أن
 علمت السترة أو قصد المرور بينه وبينها وجاز
 تركها عندا من المرور وسترة الإمام مجزئة عز القوم
 ولو صلى على ثوب بطانتة نجسة صح أن لو يكن مضرراً
 وكذا الوصل على الطرف الطاهر من يساط طرف منه

فجس سواء تحرك احداهما بحركة الأخر أو لا **فصل** وكذا
عيشته يشوبه أو يدانه وقلب الحصى الأمرة يمكنه
السيحور وقرقرة الأصابع والتحصير والالتفات والاقعاء
وافتراش ذراعيه ورد السلام بيده والترجيع بالأذن
وكف ثوبه وسدله والتثاؤب والتمطى وتغميض
عينيه والصلوة معقوص الشعر وحاسي الرأس لا تذلل
أو في ثياب البدالة ومسح جبهته فيها من التراب ونظرة
إلى السماء وعدا لأي والتسليم بيده خلا فاهما وقيام
الأمم في طاق المسجد انفرادة على الدكان أو الأرض
والقيام خلف صق فيه فرجة وليس ثوب فيه تصاوين
وان يكون فوق رأسه أو بين يديه أو يجذائه صورة
الآن تكون صغيرة لا تبد وللناظر ولغير ذي روح
أو مقطوع الرأس لا قتل الحية والعقرب وقيام الأمم
في المسجد ساجدا في طاقه والصلوة إلى ظهر قاعد
يتحدث وإلى مصحف أو سيف معلق أو إلى شمع وسراج
وعلى بساط ذي تصاوير لم يسجد عليها وكرة البول
والتخلي والوطئ فوق مسجد وغلق بابه والأصح جوازه

عند الخوف على متاعه ويحوز نقشه بالحصص ملك الذهب
والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد
أي يحوز البول ونحوه من الوطى والتخلى
باب الوتر والتوافل

الوتر واجب وقال السنة وهو ثلاث ركعات بسلام واحد
يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقنت
في ثلثه دائماً قبل الركوع بعدما كبر ورفع يديه
ولا يقنت في صلاة غيرهما ويتبع المواقف قانت
الوتر ولو بعد الركوع ولا يتبع قانت الفجر خلافاً
لابن يوسف بل يقف ساكناً في الأظهر والسنة قبل
الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل
الظهر والجمعة وبعدها أربع وعند ابن يوسف
بعد الجمعة ست ونداب الأربع قبل العصر
أو ركعتان والست بعد المغرب والأربع قبل
العشاء وبعدها وكراه الزيادة على أربع بتسليمة
في نفل النهار لا في نفل الليل إلى ثمان خلافاً لهما
ولا تزد على الثمان ولا أفضل فيهما رابع وقال في الليل
المستثنى أفضل وطول القيام أفضل من ركعة الركعات
والقراءة فرض في ركعتي الفرض وكل للنفل والوتر

سواء دائماً
في كل سنة
هذا الاحتراز
عن قول الشافعي
وما لك فأنها
قالوا ولا يقنت
في الوتر في
النصف الثاني
من رمضان
أبو الفضل محمد
فحاشا ومن الحسين
عمر الله له ولوالديه

ويلزم انما من نقل شرع فيه قصد ا ولو عند الطلوع
 والغروب لا ان شرع ظانا انه واجب عليه
 ولو نوى اربعاً وافسد بعد القعود الا قال
 او قبله قضى ركعتين وقال ابي يوسف يقضى
 اربعاً لو افسد قبله وكذا الخلاف لو جرد الاربع
 عن القراءة او قرأ في احدى الاخرين فحسب ولو قرأ
 في الاولين او الاخرين فقط او تركها في احدى
 الاولين او احدى الاخرين فقط قضى ركعتين اتفاقاً
 ولو قرأ في احدى الاولين لا غير واحد الاولين
 واحد الاخرين قضى اربعاً وقال محمد يقضى
 ركعتين ولو ترك القعدة الاولى في لا تبطل
 خلافاً لـ محمد ولو نذر صلوة في مكان فادها
 في ادنى شرفاً منه جاز ولو نذرت صلوة او صوماً
 في غدا فحاضت فيه لزمها القضاء ولا يصلي بعد
 صلوة مثلها وصح النقل قاعداً مع القدرة على القيام
 ولو تعد بعد ما افتتحه قائماً جاز ويكره لو بلا عذر
 وقال لا يجوز الا بعد رويته نقل راكباً خارج المصر
 مؤمياً الى اى جهة توجهت دابته وبني بنزوله
 خلافاً لابي يوسف وبركوبه لا يبنى فصل التراويح

سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء
 قبل الوتر وبعد الجماعة عشرون ركعة بعشر
 تسليمات وجلسة بعد كل أربع بقدرها والسنة
 فيها الختم مرة فلا يترك لكسل القوم وتكره
 قاعداً مع القدرة على القيام ويؤثر الجماعة
 في رمضان فقط ولا فضل في السنن المشتمل
 إلا التراويح

فصل في الكسوف

يصلي امام الجماعة بالناس عند كسوف الشمس
 ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويطيل القراءة
 ويخفيها وقال لا يجهر ثم يدعو بعدهما حتى تنجلي
 الشمس ولا يخطب فان لم يحضر صلاه افرادي ركعتين
 او رابعاً كالكسوف والظلمة والريح والفرع
فصل في الاستسقاء لصلوة الجماعة في
 الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان صلاه افرادي
 جاز وقال يصلّي الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما
 بالقراءة ويخطب بعدها خطبتين كالعيد عند
 محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله

عن ابي النعمان
 والبيت بعدة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 افضل صلاة
 يصلي في بيتها
 ولا يكتبون
 ابو الفضل السيد
 محمد فاضل وم
 الحسيني

خطبة واحدة ولا يقرب القوم ما ودتهم ويقرب
 إلا ما عند محمد بن أحمد رحمه الله ويخرجون ثلاثة
 أيام فقط ولا يحضره أهل الدمام

باب أدراك القرينة

من شرع في فرض فاقبل ان لم يسجد للآولى يقطع
 ويقتدى وان سجد وهو في الرباعى ويتم
 شفعا ولو سجد للثالثة يتم ويقتدى متطوعا
 الا في العصر ولو في الفجر والمغرب يقطع ويقتدى
 ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قيد يتم
 ولا يقتدى ولو كان في سنة الظهر والجمعة
 فاقبل وخطب يقطع على شفيع وقيل يتم وكرة
 خروجه من مسجد اذن فيه قبل ان يصل ما اذن
 لها الا من تقام به جماعة اخرى وان صلى لا يكره
 الا في الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة ومن خاف
 فوت الفجر بجماعة ان ادى سنته يتركها
 ويقتدى وان رجا ادراك ركعة لا يتركها
 بل يصلها عند باب المسجد ويقتدى ولا يقضى
 الا تبعا للفرض وعند محمد تقضى بعد الطلوع ويترك

في الركعة الاولى

سنة الظهر في الحالين ويقضيها في وقته قبل شفعه
 وغيرهما وغير الفرائض الخمس والوتر لا يقضى
 أصلاً ومن أدرك ركعة واحدة من الظهر جماعة
 لم يصلها بجماعة بل أدرك فضلها ومن إلى مسجد
 ولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ما شاء
 ما لم يخف فوته ومن أدرك الأمام ركعتين فكبروا
 وقف حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة
 ومن ركع قبل إمامه فأدركه إمامه فيه صح ركوعه

باب لقوائت

الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين القوائت
 شسط فلو صلى فرضاً ذكراً فائتة فسد فرضه
 موقى فأعندهما بآثاً فلو قضاها قبل أداء
 سنة بطلت فرضية ما صلى والأصحت عند
 لا عندهما والوتر كالفرض عملاً فذكره مفسد
 خلافاً لهما ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسياً
 ثم صلى السنة والوتر به يعيد السنة لأعاده
 العشاء ولا يعيد الوتر خلافاً لهما وبطلان الفرضية
 لا يبطل أصل الصلوة خلافاً لحمد الله

سماي تطمأن لا يصح بحال

ويستقطب الترتيب بضيق الوقت وبالسيان وبصيرورة
 الفوائت ^{بغير} سبب ^{بغير} حد ^{بغير} يشة ^{بغير} أو ^{بغير} قدا ^{بغير} يمة ^{بغير} ولا ^{بغير} يعس ^{بغير} د
 يعس ^{بغير} دها ^{بغير} الى ^{بغير} القلة ^{بغير} فمن ^{بغير} ترك ^{بغير} سثا ^{بغير} واكثر
 وشرع ^{بغير} يؤدى ^{بغير} الوقتيات ^{بغير} مع ^{بغير} بقاء ^{بغير} الفوائت
 ثم فاته ^{بغير} فرض ^{بغير} جلد ^{بغير} يد ^{بغير} فصلي ^{بغير} وقتية ^{بغير} بعده
 ذاكر ^{بغير} له ^{بغير} صحت ^{بغير} وقتية ^{بغير} وكذا ^{بغير} الى ^{بغير} قضى ^{بغير} تلك
 الفوائت ^{بغير} الا ^{بغير} فرضا ^{بغير} او ^{بغير} فرضين ^{بغير} فصلي ^{بغير} وقتية ^{بغير} ذاكر
 ولا ^{بغير} يقتل ^{بغير} تارك ^{بغير} الصلوة ^{بغير} عمدا ^{بغير} اما ^{بغير} لم ^{بغير} يحس
 ولو ^{بغير} ارتد ^{بغير} عقيب ^{بغير} فرض ^{بغير} صلاة ^{بغير} ثم ^{بغير} سلم ^{بغير} في
 الوقت ^{بغير} لزمه ^{بغير} اعادته ^{بغير} ولا ^{بغير} يلزم ^{بغير} قضاء ^{بغير} ما ^{بغير} فاته
 زمان ^{بغير} الردة ^{بغير} ولا ^{بغير} قضاء ^{بغير} ما ^{بغير} فاته ^{بغير} بعد ^{بغير} اسلامه
 في ^{بغير} دار ^{بغير} الحرب ^{بغير} ان ^{بغير} جهل ^{بغير} فرضيته ^{بغير} بغير

باب سجود الشهو

اذا ^{بغير} سها ^{بغير} بزيادة ^{بغير} او ^{بغير} نقصان ^{بغير} سجد ^{بغير} سجد ^{بغير} تين ^{بغير} بعد
 التسليم ^{بغير}تين ^{بغير} وقيل ^{بغير} بعد ^{بغير} واحد ^{بغير} وتشهد ^{بغير} وسلم
 ويا ^{بغير} قى ^{بغير} بالصلوة ^{بغير} على ^{بغير} النبي ^{بغير} صلى ^{بغير} الله ^{بغير} عليه ^{بغير} وسلم
 واللعاء ^{بغير} في ^{بغير} قعدة ^{بغير} السهو ^{بغير} هو ^{بغير} الصحيح ^{بغير} ويجب
 ان ^{بغير} قرأ ^{بغير} في ^{بغير} ركوع ^{بغير} او ^{بغير} قعود ^{بغير} او ^{بغير} قدم ^{بغير} ركنا ^{بغير} واخسرة

أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ غَيْرَ فَاجِبًا أَوْ تَرْكُهُ كَرْعٌ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ
 وَتَأْخِيرُ الْقِيَامِ إِلَى الثَّالِثَةِ بَرَاءَةٌ عَلَى التَّشْهُدِ
 وَرُكُوعَيْنِ وَالْجَهْرُ فِيهَا يَخْفَى وَبِالْعَكْسِ وَتَرْكُ
 الْقَعْرِ دَلَالَةٌ وَقِيلَ كُلُّهُ يُقَالُ إِلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ
 وَإِنْ تَشْهَدَ فِي الْقِيَامِ أَوْ الرُّكُوعِ لَا يَجِبُ وَإِنْ
 سَهَا مِرَارًا يَكْفِيهِ سَجْدَتَانِ وَيُزَمُّ الْمُقْتَدَى
 لِسَهْوٍ أَمَّا إِنْ سَجَدَ لَا يَسْمُوهُ وَالْمُسْبِقُ ق
 لِسَجْدٍ مَعَ أَمَامِهِ ثُمَّ يَقْضَى وَإِنْ سَهَا عَنِ الْقَعْرِ
 أَوْ قَالَ وَهُوَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ عَادَ وَأَكْثَرُ لِسَجْدٍ لِلْسَهْوِ
 وَإِنْ سَهَا عَنِ الْقَعْرِ أَوْ الْخَيْرِ عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ سَجْدَةً
 لِلْسَهْوِ فَإِنْ سَجَدَ بَطُلَ فَرْضُهُ بَرَفْعِهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِوَضْعِهِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَصَارَتْ
 نَفْلًا خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فَيُضْرَمُ سَادِسَةٌ إِنْ شَاءَ وَإِنْ
 قَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ ثُمَّ قَامَ عَادَ وَسَلَامُ مَا لَمْ يَسْجُدْ
 وَإِنْ سَجَدَ ثُمَّ فَرَضَهُ وَلِسَجْدٍ لِلْسَهْوِ وَيُضْمَمُ سَادِسَةٌ
 وَالرُّكْعَتَانِ نَفْلٌ وَلَا عَهْدَةٌ لَوْ قُطِعَ وَلَا تَنْوِيَانِ
 عَنْ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَمَنْ اقْتَدَى بِهَا فِيهَا صَلَاتُهَا
 فَقَطُّ وَلَوْ أَفْسَدَ قَضَاهَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَصِلِي سُنَّةً
 وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لَوْ أَفْسَدَ وَلَوْ سَجَدَ لِلْسَهْوِ فِي شَقِّ

سهو أي إن
 ركع ركوعين
 في ركعة واحدة
 وكذا الوعيد
 ثلاث سجرات
 يجب سجود
 السهو ١٢

التطوع لا يثبت عليه ولو بنى صحيح وسلام من عليه
 السهو يخرج منه من الصلوة من قوفاً ان سجد عاد
 إليها والألا فيصير اقتداء من اقتلنى به بعد
 سلامه ويصير فرضه اربعاً بنية الأقامة
 ويبطل وضوءه بقهقهة ان سجد والأفلا وعند
 حمد لا يخرج منه فتثبت الأحكام لمن كورة سجد
 أو لا ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد
 وان شك في صلواته كم صلى ان كان أول ما عرض
 له استقبال والألتحريم وعمل بغلبة ظنه فان لم يكن له
 ظن بنى على الأقل وقعد في كل موضع احتل ان
 موضع القعود توهم صلى الظهر انه اتمها وسلم
 ثم علم انه صلى كعتين اتمها وسجد للسهو

باب صلوة المريض

يجز عن القيام او خاف زيادة المريض بسببه صلى
 قاعداً يركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود
 او ما برأسه قاعداً وجعل سجوداً اخفض من
 ركوعه ولا يرفع الى وجهه شيئاً للسجود فان فعل
 وهو يخفض رأسه صرايماً والأفلا يصير وان تعذر

الْقُعُودَ أَوْ مَا مُسْتَلْقِيًا وَرِجْلًا إِلَى الْقَبِيلَةِ أَوْ
مَضْطَجِعًا وَوَجْهَهُ إِلَيْهَا وَأَنْ تَعْذَرَ الْأَيْمَاءُ بِرَأْسِهِ
أَخْرَجَتْ وَلَا يُؤْمَى بِعَيْنِهِ وَلَا بِحَاجِبِيهِ وَلَا بِقَلْبِهِ
وَأَنْ قَدْ رَعَى الْقِيَامَ وَعَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يُؤْمَى
قَاعِدًا أَوْ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَيْمَاءِ قَائِمًا وَلَوْ مَرَضَ
فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ بَنَى بِمَا قَدَّرَ وَلَوْ افْتَتَحَهَا قَاعِدًا
يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ فَقَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ بَنَى قَائِمًا وَقَالَ
مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَسْتَأْنِفُ وَأَنْ افْتَتَحَهَا بِأَيْمَاءٍ فَقَدَّرَ
عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ اسْتَأْنَفَ وَلِلْمُتَطَوِّعِ أَنْ
يَتَكَبَّرَ عَلَى شَيْءٍ أَنْ اعْبَثَ وَلَوْ صَلَّى فِي فُلٍّ جَارٍ قَاعِدًا
بَلَا عَذْرَ صَحَّ خَلَفًا لِهَمَّا وَفِي الْمَرْبُوطِ طَلَا يَحْسُوزُ
بَلَا عَذْرَ وَمَنْ اغْمَى عَلَيْهِ أَوْ جَنَّ يَوْمًا وَلَيْلَةً قَضَى
وَأَنْ زَادَ سَاعَةً لَا يَقْضَى وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَقْضَى مَا لَمْ
يَدْخُلْ وَقْتُ سَادِسَةِ يَوْمٍ

بَابُ فِي التَّلَاوَةِ

يَجِبُ عَلَى مَنْ تَلَا آيَةً مِنْ أَرْبَعِ عَشْرَةِ آيَةٍ فِي الْأَعْرَافِ

سواء في
الملك المربوط
على الشطرين
الصلوة قاعدا
بلا عذر وأما
أن كان مربوطا
في الجرح وهو
يفترب
اضطرأ بيا
شديدا فهو
كالسائر
في الحكم
أبو الفضل السيد
محمد خذوم
الحسيني غفر
الله له
والدعية

وَالرَّعْدَ وَالنَّخْلَ وَالْأَسْرَاءَ وَمُرِيرَ وَالْحَجَّ أَوَّلًا وَالْفَرَاقَانَ
وَالْقَمَلَ وَالْحَزَنَتَيْنِ وَشُلَّ وَفَصَلَّتْ وَالنَّجْمَ وَالْأَنْشِقَاقَ
وَالْعَلَقَ وَعَلَى مَنْ سَمِعَ وَلَوْ غَيْرَ قَاصِدًا عَلَى
الْمَقِي تَعْدِ بِتِلَاوَةِ أَمَامِهِ وَلَا يَجِبُ بِتِلَاوَتِهِ أَصْلًا
إِلَّا عَلَى سَامِعٍ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ سَمِعَهَا
الْمُصَلِّي مِمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ لَا يَسْجُدُ فِي الصَّلَاةِ
وَيَسْجُدُ بَعْدَهَا فَإِنْ سَجَدَ فِيهَا لَا تَحُوزُ وَلَا تَبْطُلُ
الصَّلَاةُ وَلَوْ سَمِعَهَا مِنْ أَمَامِ قَاتِلٍ بِهِ قَبْلُ
أَنْ يَسْجُدَ يَسْجُدُ مَعَهُ وَإِنْ اقْتَدَى بِعَدُوٍّ مَا يَسْجُدُ فَإِنْ
فِي تِلْكَ الرُّكْعَةِ لَا يَسْجُدُ أَصْلًا وَإِنْ فِي غَيْرِهَا سَجَدَهَا
خَارِجَ الصَّلَاةِ كَمَا لَوْلَمْ يَقْتُلْ وَلَا يَقْضِ الصَّلَاةَ
خَارِجًا تِلَاوَتَهَا ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَاعَادَهَا وَسَجَدَ
كَفْتَهُ عَنِ التَّلَاوَتَيْنِ وَإِنْ سَجَدَ لِلأُولَى ثُمَّ شَرَعَ
وَاعَادَهَا يَسْجُدُ أُخْرَى وَلَوْ كَرَّرَ رَأْيَةً وَاحِدَةً فِي عَجَلٍ
وَاحِدًا كَفْتَهُ سَجْدَةً وَاحِدَةً وَإِنْ بَدَّلَهَا أَوْ الْمَجْلِسَ
لَا وَتَسْلِيَةَ الثُّوبِ وَالِدِ يَأْسَةً وَلَا نَتْقَالَ مِنْ غَضَنِ
إِلَى آخَرِ تَبْدِيلٍ وَلَوْ تَبَدَّلَ عَجَلٌ السَّامِعُ مَعَ تَكَرُّرِ

عنه فان كان
الوقت في تلك
الركعة التي تلي
فيما أتت السجدة
لا يسجد أصلاً
ولا في الصلوة
ولا بعد الصلاة
صداً ولا كما للسجدة
بإدراك الركعة
فيصير مؤثراً
عنه الصلاة
يكن والصواب
الصلواتية بورد
الفه ووافوخان
النساء ٢٢ خادم
العلوم أبو الفضل
محمد بن محمد وم
محمد بن محمد وم
محمد بن محمد وم

الوجوب عليه وان اتحد مجلس التالى وان تبدل
بجلس التالى واتحد مجلسه لا وكيفيته ان يسجد
بشروط الصلوة بين تكبيرتين من غير رفع يدا
ولا تشهد ولا سلام وكراه ان يقرأ سورة ويدع
آية السجدة لا عكسه وندب ان يضعها اليها آية
أو آيتين قبلها واستحسن اخفاءها عن السامعين فتقضى

باب لم يفر

من جا وزبيوت مصر من جانب آخر وجهه من يد سيرا
وسطا ثلاثة ايام قصر الفرض الرباعي وصار فرضه
فيه ركعتين واعتبر في الوسط في السهل سيرا لابل
ومشي الاقدام وفي البحر اعتدال الريح وفي الجبل ما يليق
به فلو اتم المسافر ان تعد في الثانية صحت واسناء
والا فلا تصح ولا يزال على حكم السفر حتى يدخل وطنه
او ينوي صلاة الاقامة ببلا اخر او قرية وهي خمسة
عشرون مائا واكثر ولو نواها بموضعين كمكة ومثي
لا يصير مقيما الا ان يبني بها وقصر ان نوى

من تقضى الجبل
اي من نوى من مدينته
من فانه تعذب
مسيرة ثلاثة ايام
وان كان مثل تلك
المسافة في السهل
تقطع بحدودها
فلو كان موضعها
طريقا لحالها
مسيرة ثلاثة ايام
ولاخذ اولها
في الطريق الاول
يقصر في الثاني كما
مع بان صلى رجا
تحت فريضة واسناء
تخفيفا لسلامة
لعمري وان تقضى
في القعدة الاولى
قد التفتل فلو
الفر فريضة بل صار
الكل نفل

أقل منها أولم ينو ولو بقي سنين ^{تقص} وكذا عسكر نواها
 بأرض الحرب أو حاصراً أو ماصراً فيها أو حاصروا أهل
 البغى في دارنا في غير ^{أي المص} ويتم أهل الأخبية لو نواها ^{أي التنا}
 في الأصم ولو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح ويتم
 وبعدة لا يصح واقتداء المقيم به صحيح فيهما ويقصر
 هو ويتم المقيم بلا قراءة في الأصم ويستحب له أن
 يقول لهم اتموا أصلاً تكملوني مسافرو ويطلق لوطن
 الأصلي بمثله لا بالسفر ووطن الإقامة بمثله والسفر
 والأصلي وفائتة السفر تقضى في الحضر ركعتين وفائتة
 الحضر تقضى في السفر أربعاً والمعتبر في ذلك آخر الوقت
 والعاصي كغيره ونية الإقامة والسفر تعتبر من الأصل
 دون المتبع كالعبد والمرأة والجندى

باب صلوات الجمعة

لا تصح إلا بستة شروط المصرا وفناؤه والسلطان
 أو نائبه ووقت الظهر والخطبة قبلها في وقتها
 والجماعة والأذن العام والمصر كل موضع له

فلا تجب على الأعمى وإن وجد قائداً خلافاً لهما
 وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج المصراً إن كان
 يسمع النداء تجب عليه عند محمد وبه يفتى
 ومن لا جمعة عليه إن أداها الجزأته عن فرض
 الوقت والمسافر والعبد والمريض إن يؤم فيها
 وتنعقد بهم ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها
 جاز مع الكراهة ثم إذا سعى إليها إلا ما فيها
 يبطل ظهره وقال لا يبطل ما لم يدرك الجمعة
 ويشترع فيها وكراه للمعدن والمسجون أداء الظهر
 بجماعة في المصريومها ومن أدركها في التشهد
 أو سجود السهو يترجمعة وقال محمد يتحرّضها
 إن لم يدرك أكثر الثانية وإذا خرج الإمام فلا صلوة
 ولا كلام حتى يفرغ من خطبته وقال الأيباح الكلام بعد
 خروجه ما لم يشترع في الخطبة ويجب السعي وترك
 البيع - بالأذان الأول فإذا جلس على المنبر أذن
 بين يديه ثانياً واستقبلوه مستمعين فإذا انتحر
 الخطبة أقيمت -

باب العيدين

تجب صلوة العيد وشرائطها كشرائط الجمعة وجوباً
 وأداءً سوى الخطبة ونداب في الفطر أن يأكل
 شيئاً قبل صلواته وليستاك وليغتسل ويتطيب فيلبس
 أحسن ثيابه ويؤدى فطرته ويتوجه إلى المصلى
 ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافاً لهما ولا يتنقل
 قبلها ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رجب أو محين
 إلى زوالها وصفتها أن يصلي ركعتين يكبر تكبيرة الأحرام
 ثم يثنى ثم يكبر ثلاثاً يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع
 ويسجد ويبداً في الثانية بالقرأة ثم يكبر ثلاثاً ثم
 أخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويخطب بعدها
 خطبتين يعلم الناس فيها أحكام الفطرة ولا تقضى
 إن فاتت مع الإمام وإن منع عن رعتها في اليوم الأول
 صلواتها في اليوم الثاني ولا تصلى بعده ولا ضحى كالفطر
 لكن يستحب تأخير الأكل فيها إلا أن يصلي ولا يكره
 قبلها في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلى

ويعلم في الخطبة تكبير التشريق والإضحية ويجوز
 تأخيرها إلى الثاني والثالث بعد روي غير ذلك والاجتماع
 يوم معرفة تشبهها بالواقفين ليس بشيء ويجب تكبير
 التشريق من فجر عرفة إلى عصر يوم العيد على المقيم
 بالمصر عقيب فرض أدّي بجماعة مستحبة وبلاقتل
 يجب على المرأة والمسا فروعها إلى عصر آخر أيام
 التشريق على من يصلي الفرض وعليه العمل وصفتها
 أن يقول - الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر
 الله أكبر والله الحمد ولا يتركه المؤمن تركه إمامة

باب صلاة الخوف

أن اشتد الخوف من عدو أو سبع جعل الإمام طائفة
 بأزاء عدو وصلى بطائفة ركعة إن كان مسافراً أو في
 الفجر وركعتين إن كان مقيماً أو في المغرب وضعت هذه
 إلى العدو وجاءت تلك وصلى بهم ما بقي وسلم وحده
 وذهبوا إلى العدو وجاءت الطائفة الأولى فاقموا
 بلا قرأة ويبطلها المشي والركوب والمقاتلة واشتد

منه الى القبلة

الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه الصفة صلووا وحداً
ركباً نأيوهمون الى اى جهة قدر وان عجزوا عن التوجه
ولا تجوز بلا حضور رعداً وابويوسف لا يجيزها بعد
النبي عليه السلام

باب صلوۃ الجنائز

يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن واختين
الاستلقاء ويلقن الشهادة فاذا مات شد الحية
وغمضوا عينيه ويستحب تعجيل دفنه واذا ارادوا
غسله وضع على سريره حجر وتستر عورته ويجرد
ويوضأ بالماء مضرة واستنشاق ويغسل بماء مغلي
يسدرا وحرص ان وجدوا القراح وغسل رأسه
ولحيته بالخطمي واضمح على يساره فيغسل حتى يصل
الماء الى ما يلي التحت منه ثم على يمينه كذلك ثم
يجلس مستنداً ويمسح بطنه برفق فان خرج منه شيء
غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وينشفه بثوب
ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور

منه الى القبلة
وسكون الى القبلة
منه الماء الخالص

على مساجده ولا يبرح شعره ولحيته ولا يقص ظفره
 وشعره ولا يخنث ثوبه يكتفه وسنة كفن الرجل قميص
 وهو من المنكب الى القدم وازار ولفافة وهما من القرن
 الى القدم واستحسن بعض المتأخرين العمامة وكفايته
 ازار ولفافة وسنة كفن المرأة درع وازار وخمار
 ولفافة وخرقة تربط على ثدييها وكفايتها ازار وخمار
 ولفافة وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر عليه
 بلا ضرورة وليستحب الابيض ولا يكفن الا في ما يجوز له لبسه
 حال حياته ويجوز الا كفان وتراً قبل ان يدبر فيها
 وتبسط اللفافة ثم الازار عليها ثم يقمص ويوضع على الازار
 ثم يلف الازار من قبل يساره ثم من قبل يمينه ثم اللفافة
 كذلك والمرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها ضففين تين
 على صدرها فوقه ثم الخمار فوق ذلك تحت اللفافة
 ويعقد الكفن ان خيف ان ينتشر **فصل** الصلوة عليه
 فرض كفاية وشرطها اسلام الميت وطهارته
 واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاضي
 ثم امام الحي ثم الولي الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم

على الأبن والولي أن يأذن لمغيره فان صلى غير من ذكر
 بلا إذن أعاد الولي أن شاء ولا يصلي غير الولي بعد
 صلواته وان دفن بلا صلاة صلى على قبره ما لم ينظن
 نفسيته ويقو محذاه الصمد للرجل والمرأة ويكبر
 تكبيرة يثنى عقيبها ثمرثا نية يصلي على النبي عليه
 السلام بعدها ثمرثا لثة يدعوا لنفسه وللبيت
 والمسلمين بعدها ثمرثا رابعة ويسلم عقيبها فان
 كبر خمسا لا يتأيع ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع
 يد الا في الاولي ولا يستغفر لصبي ويقول اللهم
 اجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا شافعا ومشفعا
 ومن اتى بعد تكبير الا ما مالا يكبر حتى يكبر الا امام
 الاخرى فيكبر معه وقال ابو يوسف رحمه الله
 يكبر ولا ينتظر كمن كان حاضرا حال التحريمة ولا يجوز
 راكبا استحمسا وتكره في مسجد جماعة ان كان
 المبيت فيه وان كان خارجا اختلف المشائخ ولا
 يصلي على عضي ولا على غائب ومن استهل بعد الصلاة
 غسل وسقي وصلى عليه والا غسل في المختار وادرج

في خرقه ولا يصلي عليه ولو سبي صبي مع أحد ابويه
 فمات لا يصلي عليه إلا أن أسلم أحدهما أو أسلم
 هو عاقلاً ولو كُتِبَ أحدهما معه ولو مات
 لمسلم قريب كافر غسله غسل النجاسة ولفه في
 خرقه واللقاء في حفرة أو دفعه إلى أهل دينه سُنَّ
 في حمل الجنازة أربعة وإن يبدأ فيضع مقدماً على
 يمينه ثم مؤخرها ثم مقدماً على يساره ثم مؤخرها
 ويسرعوا به دون الخبيب والمشي خلفها أفضل
 وإذا وصلوا إلى قبرة كره الجالوس قيل وأضعه
 عن الاعتناق ويحفر القبر ويلحد ويدخل الميت
 فيه من جهة القبلة ويقول وأضعه بسم الله وعلى
 ملة رسول الله ويسجى قبر المرأة لا الرجل ويوجه إلى القبلة
 ويحل العقد ويسوى عليه اللبن والقصب ويكره الأجر
 والخشب ويهال التراب وليس للقبر ولا يربع فيكره بناءه
 بالحصن والأجر والخشب ولا يدفن اثنان في قبر إلا الضرورة
 ولا يخرج من القبر إلا أن تكون الأرض مغصوبة ويكره وطئ
 القبر والجلوس والنوم عليه والصلوة عنده -

باب الشهيد

هو من قتله اهل الحرب او البغي او قُطَّاع الطريق
او وجد في المعركة وبه اثر جراحة او قتله مسلم
ظلمًا ولم يحب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه
ولا يغسل ويدفن يداه وثيابه الا ما ليس من
جنس الكفن كالقرو والحشو والخف والسلاح ويزاد
وينقص مراعاة الكفن الستة وان كان صبيًا او مجنونًا
او جنبيًا او حائضًا او نفساء يغسل خلافا لهما
ويغسل ان قتل في المصر ولم يعلم انه قتل عبداً
ظلمًا وكذا ان ارتث بان اكل او شرب او عوى او باع
او اشتري او نام او عاش اكثر من يوم عند الي يوسف
خلافاً لمحمد او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل
او اوتاه خيمة او نقل من المعركة حيًا او اوصى مطلقًا
عند الي يوسف دم وقال فخرج ان اوصى باخر اوصى
لا يغسل ومن يجد او قصاص غسل وصلى عليه
ومن قتل لبغي او قطع طريق غسل ولا يصلى عليه

وقيل لا يغسل ايضاً ويصلي على قاتل نفسه خلافاً
لأبي يوسف :

بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ

صرفها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهراً الى
ظهر امامه جاز ولو الى وجهه لا يجوز وكرة
ان يجعل وجهه الى وجهه ولو تخلقوا حولها
وهو فيها جاز وان كان خارجها جازت صلاة
من هو اقرب اليها منه ان لم يكن في جانبه وتجاوز
الصلاة فوقها وتكره :

كِتَابُ الزَّكَاةِ

هي ثلثون جزء من مال معين شرعاً من فقير
مسكين غير هاشمي ولا مولاه مع قطع المنفعة
عن المملك من كل وجه لله تعالى وشرط وجوبها
العقل والبلوغ والاسلام والحرية وملاك
نصاب حولي فارغ عن الدين وحاجته الاصلية

بكره الامور هو الله ارفع

نأمر ولو تقدر رأ ملكاً تاماً فلا تجب على مجنون ولا صبي
 ولا مكاتب ولا مديون مطالب من العباد في قدر
 دينه ولا في مال ضمار وهو المفقود والساقط
 في البحر والمغصوب لا بينة عليه ومدا فون
 في برية لشي مكانه وما اخذ مصادرة ودين
 كان قد جحد ولا بينة عليه بخلاف دين
 على مقر مكي او معسر او مفلس او جاحدا عليه
 بينة او علم به قاض خلافاً لحمد في المفلس
 وبخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه وفي المدفون
 في الارض او الكرم اختلاف ويزكي الدين عند
 قبضه فنحو بدل مال التجارة عند قبض اربعين
 وبدل مال ليس كذا لك عند قبض نصاب وبدل
 ما ليس عند قبض نصاب وحولان حول وقال يزكي
 ما قبض منه مطلقاً الا الدية والارش وبدل
 الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول وشرط
 اذا ثمانية مقارنة للاداء ولعزل المقدار الواجب
 ولو تصدق بالكل ولم يبقها سقطت ولو بالبعض

مع سنة ثانية
 نقول في نصاب

مع ملكي اي
 غني

مع المفلس
 بقوله لا يملك

المحكم فافترض
 من جهة القضي

عند وعنه
 على العيوب

مع ثمانية
 ووجه في النسخة

والخامسة
 او انفسها فغلب

بسبب

بالنسبة ط حصته عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وتكره
 الحيلة لا سقاطها عند محمد خلافاً لأبي يوسف
 وأما شترى عبداً للتجارة فنوى استئجاره بطل
 كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة
 بالنسبة ما لم يبعه وكن أمّا ورث وإن نوى التجارة
 فيما ملكه بهبة أو وصية أو نكاح أو خلع أو صلح
 عن قود كان لها عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وقيل
 الخلاف بالعكس ولغا تعيين الناظر لتصدق
 اليوم والدارهم والفقير:

باب زكاة السوائم

السائمة التي تكفي بالرعي في أكثر الحول وليس في
 أقل من خمس من الأبل زكاة فإذا كانت خمساً سائمة
 ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث
 شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين
 إلى الخمس وثلاثين بنت فحاض وهي التي طعنت في
 الثانية وفي ست وثلاثين إلى الخمس وأربعين

عنه يعني إذا
 قال الناظر على
 أن أنقصه
 اليوم هذا الذي
 على هذا الفقير
 فقيل أن هذا
 درهم آخر على
 غير هذا الفقير
 بخلافه عندنا
 خلافاً لنزد
 أبو الفضل
 عن أبي الحسين

بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست
 واربعين الى ستين حقة وهي التي طعنت في الرابعة
 وفي احدى وستين الى خمس وسبعين جذعة
 وهي التي طعنت في الخامسة وفي ست وسبعين
 الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان
 الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة الى مائة
 وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض الى
 مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاك ثم في كل خمس
 شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقاك
 وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها ثلاث
 حقاك وبنت لبون الى مائة وست وتسعين
 ففيها اربع حقاك الى مائتين ثم يفعل في كل
 خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة
 والخمسين واليخت والعرب سواء **فصل** وليس
 في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت
 ثلاثين سائمة ففيها تبيع وهو ما طعن في
 الثانية او تبيعة الى اربعين ففيها مسن وهو

عه واليخت هو المثلث من العرب وذو المسننات من مفسو بها الى يختنغري كاله اول من جمع بينهما في الدنيا فختها ١٢

ألا ان يكون معها كبير وعند أبي يوسف فيها واحدة
 منها ولا شيء في الحوامل والعوامل والعلاوفة
 وكذا في السائمة المشتركة ألا ان يبلغ نصيب
 كل منهما نصيباً ومن وجب عليه سن فلم يوجد
 عنده دفع ادنى منه مع الفضل او اعلى منه
 ولخذ الفضل وقيل الخيار للساعي ويجوز دفع
 القيمة في الزكاة والعشر والخراج والكفارات
 والنذور وصدقة الفطر وتسقط الزكاة
 بهلاك المال بعد الحول وان هلك بعضه
 سقطت حصته ويصرف المالك الى العفو أولاً
 ثم الى نصاب يليه ثم وعند المأمر وعند
 أبي يوسف يصرف بعد العفو الأول الى النصاب
 شائعاً والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو
 عندهما وعند محمد بهما فلو هلك بعد الحول
 اربعون من ثمانين شاة تحب شاة كاملة
 وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من
 اربعين بعيراً تحب بنت مخاض وعند أبي يوسف

مع ذكر السن
 وادراكها
 السن لان
 الله وابيعون
 بالسن
 مع اى عند
 المالك
 ب اى اخذ
 المالك

خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين من بنت
لبون وعند محمد نصف بنت لبون وثلث منها
ويأخذ الساعى الوسطى الأعلى ولا الأدنى
ولو أخذ البغاة زكاة السوائرها والعشرا والخراج
يفتى أربابها أن يعيدوها خفية أن لم يصرفوها
في حقها إلا الخراج

باب زكاة الذهب والفضة والعرض

نصاب الذهب عشرون مثقالاً ونصاب الفضة
مائتا درهم وفيهما ربع العشر ثم في كل أربعة
مثاقيل وأربعين درهماً بحسابه وقال ما زاد
بحسابه وإن قل والمعتبر فيهما الوزن وجوباً
وإذا عفي الداراهم وزن سبعة وهو أن تكون
العشرة منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب ذهبه
أو فضته فحكمه كحكم الذهب والفضة الخالصين
وما غلب غشه تعتبر قيمته لا وزنه وتشرط نية
التجارة فيه كالعرض وتجب في تبرعها وحليتها

بأعلى يوم
أربابها
أن يؤدوها
إلى مستحقها
فما بينهم
وبين الله
تعالى إحقاقاً
أوسراً
أبو الفضل
السيد محمد
الحسيني
مفتي الله له
ولو الدية

وانيتها وفي عرض تجارة بلغت قيمتها نصيباً من
 احدهما تقوم بهما هو انفع للفقراء وتضيق قيمتها
 اليهما ليتم النصاب ويضرب احدهما الى الآخر
 بالقيمة وعندهما بالاجزاء ويضرب مستفاد من جنس
 نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصان النصاب
 في اثناء الحول لا يضر ان كمل في طريقه ولو عجل
 ذو نصاب لسنين او لنصب صحيح ولا شئ في مال
 الصبي التغلبي وعلى المرأة منهما ما على الرجل

باب العاشر

هو من نصب على الطريق لياخذ صدقات التجار
 ياخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصفه
 ومن الحربي تمامه ان بلغ ماله نصيباً ولم يعلم
 قدر ما ياخذون مثلاً وان علم اخذ مثله لكن ان
 اخذوا الكل لا يأخذ بل يترك قدر ما يبلغه مأمنه
 وان كانوا لا يأخذون شيئاً لا يأخذ منهم شيئاً
 ولا من القليل وان اقربان في بيت ما يكمل النصاب

ويقبل قول من أنكر تمام الحول أو الفراغ من الدين
 أو ادعى أنه ينفق على الفقراء في مصر في غير
 السوائت أو الأداة إلى عشر آخران وجد عاشر
 آخر مع يمينه ولا يشترط إخراج البراءة ولا يقبل
 في أدائه بنفسه خارج مصر ولا بالسوائت ولو في
 مصر وما قبل من المسلم قبل من الذمى لا من
 الحربى إلا قوله لأمته هي أم ولدى وإن الحربى
 ثانياً قبل مضى الحول فإن تزيج عوده إلى دارة
 عشر ثانياً وألا فلا وت عشر قيمة الخبر لا قيمة
 التخزين وعند ابى يوسف أن مربيهما معا يعشهما
 ولا يعش مال ترك في مصر ولا بضاعة ولا
 مضاربة ولا كسب مأذون إلا أن كان لا دين
 عليه ومعه مولاة ومن مربى الخوانج فعشرة
 عشر ثانياً *

عه أى العلامة بالدفع العاشر آخر يعز لسبيل ١٢

باب الزكاز

مسلم وذمى وجد معدن ذهب أو فضة أو حديد

اورصا ص او نحا س في ارض عشر ا و خراج اخذ منه
 خمسة والباقي له ان لم تكن الارض مملوكة
 والاقلها لكها وما وجدته الحرب فكله فيئ وان
 وجدته في دارة لا يجنس خلا فالهما وفي ارضه
 روايتان وان وجد كنز فيه علامة الاسلام
 فهو كما للقطعة وما فيه علامة الكفر خمس
 وباقيه له ان كانت ارضه غير مملوكة وان
 كانت مملوكة فكل لك عند ابي يوسف وعندهما
 باقيه لمن ملكها اول الفتح ان علم والا فلا تقضى
 مالك عرف لها في الاسلام وما اشتبهه ضربه
 يجعل كافرياً في ظاهرها المذهب وقيل اسلامياً
 في زماننا ومن دخل دار الحرب بآسان فوجد في
 صحرائها ركاماً فكله له وان وجدته في دار منها
 ردة على مالها وان وجد ركاماً متاعهم في ارض
 منها غير مملوكة خمس وباقيه له ولا خمس
 في نحو فير وزج وزبرجد وجد في جبل وخمس
 زبيق لا لؤلؤ وعنبر وعند ابي يوسف بالعكس

باب زكاة الخناج

فيماسقته السباء او سقى سبعا او اخذ من
 ثمر جبل العشر قل او كثيرا بشرط نصاب وبقاء
 وعند هما انما يجب فيما يبقى سنة الا اذا بلغ
 خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وما لا يوسق
 فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق
 عند ابي يوسف وعند محمد يجب اذا بلغ خمسة
 امثال من اعلى ما يتدريه نوعه فاعتبر في القطن
 خمسة احوال وفي الزعفران خمسة امنان ولا شيء
 في حطب وقصير فارسي وحشيش وتبن وسعف
 وفيما سقى بغرب اودالية اوسانية نصيب
 العشر قبل رفع مئون الزرع وفي العسل العشر
 قل او كثيرا اذا اخذ من جبل او ارض عشرية
 وعند محمد اذا بلغ خمسة افراق والفرق ستة
 وثلاثون رطلا وعنده ابي يوسف اذا بلغ عشر
 قرب ويؤخذ عشران من ارض عشرية لتغلي

وعند محمد عشر واحد أن كان اشتراها منه
ذمياً أخذ منه العشران وكذا لو اشتراها منه
مسلماً واسلم هو خلافاً لأبي يوسف وقيل محمد
معه وعلى المرأة والصبي منهما على الرجل
ولو اشترى ذمياً عشرية مسلم فعليه الخراج
وعند محمد تبقى على حالها وإن أخذها منه
مسلماً ^{في} أو ردّت على البائع لفساد البيع
عاد العشر وفي دار جعلت بستاناً خراج إن كانت
لذمياً أو لمسلم سقاها بماء وإن سقاها بماء
العشر فعشر ولا شيء في الدار ولو لذمياً وماء السماء
والبئر والعين عشرى وماء منها وحفرها العجم
خراجي وكذا الأسجون وججون ودجلة والفرات
عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وليس في عين قير
أو نبط في أرض عشر شيئاً وإن كانت في أرض خراج
ففي حريمها الصالح للزراعة الخراج
لا فيها ولا يجتمع ^{في} ونخراج في أرض
واحدة ^{أو}

باب المصروف

هو الفقير ومن له شيء دون النصاب والمساكين
 من لا شيء له وقيل بالعكس والعامل يُعطى
 بقدر عمله ولو غنياً والمكاتب يعان في فلق
 رقبته ومديون لا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه
 ومنقطع الغزاة عند أبي يوسف وألحج عند محمد
 ان كان فقيراً ومن له مال في وطنه لأمعه ويجوز
 دفعها الى كلهم والى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد
 او تكفين ميت او قضاء دينه او ثمن قن يعتق ولا الى
 ذمي وصح غيرها ولا الى غني يملك نصيباً من ابي
 مال كان او عبداً او طفله بخلاف ولد الكبير
 وامراته ان كانا فقيرين ولا الى هاشمي من آل علي
 أو عباس أو جعفر أو عقيل أو حارث ابن عبد المطلب
 ولو كان عاملاً عليها قيل بخلاف التطوع ومواليهم
 مثلهم ولا يدفع الى اصله وان علا وقرعه وان
 سفل او زوجته وكذا لا تدفع الى زوجها خلافاً لها

عنه اي منقطع الحج

ولا إلى عبده أو مكاتبه أو مدبرة أو امرأته وكنه
 عبده المعتق بعضه خلافاً لهما ولو دفع إلى من
 ظنه مصرفاً فبان أنه غني أو هاشمي أو كافراً أو به
 أو ابنه اجزاً خلافاً لابي يوسف ولو بان أنه عبده
 أو مكاتبه لا يجزئ وندب دفع ما يغني عن السؤال
 يومه وكرة دفع نصاب أو أكثر إلى فقير غير مديون
 وكرة نقلها إلى بلد آخر إلا إلى قريبه أو حوج من
 أهل بلده ولا يسأل من له قوت يومه و

باب صدقة القطر

هي واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل
 عن حوائجه الأصلية وأن لم يكن نامياً وبه تحرم
 الصدقة وتجب الأصحية عن نفسه وولده
 الصغير الفقير وعبده للخدمة ولو كافراً وكنه
 مدبرة أو امرأة عن زوجته وولده الكبير
 ولا عن طفله الغني بل من مال الطفل والمجنون
 كالطفل ولا عن مكاتبه ولا عن عبيده للتجارة

ولا عن عبد أبي إلا بعد عودته ولا عن عبد أو عبيد
 بين اثنين وعندهما تجب على كل فطرة بما يخصه
 من الرأس دون الأشفاق ولو بيع عبد بخيار
 فعلى من يتقرر الملاك له وتجب بطاوع فاجر
 يوم الفطر فمن مات قبله أو أسلم أو ولد بعد
 لا تجب فطرته وصح تقديمها بالفرق بين مدة
 ومدة ونائب اخراجها قبل صلاة العبد
 ولا تسقط بالتأخير وهي نصف صاع من بر
 أو دقيق أو سويق أو صاع من تمر أو شعير
 والزبيب كالبر وعندهما كالشعير وهو رواية
 الحسن عن الأمام والصابغ ما يسع ثمانية
 أرطال بالعراقي من نحو عدس أو حنظل
 إلى يوسف خمسة أرطال وثلاث رطل ولو دفع
 سنوى بر صاع خلا فالحمد ودفع البر في مكان
 تشتري به الأشياء فيه أفضل وعند أبي يوسف
 الدرهم أفضل

عن أبي حنيفة
 لما عبد واحد
 ويحب شيئا وكان
 اثنين على كل
 صدقة عبد
 واحد ولو كانوا
 ثلاثة فكل واحد
 ولو يبيع عن الثالث
 شيئا ولو كانوا
 أربعة تجب على
 كل واحد واحد
 عبدان ويلي
 هذا إذا كانا
 مع فخر وم
 أحسن في نفسه
 الله له

كتاب الصوم

هو ترك الأكل والشرب والوطئ من الفجر الى
 الغروب مع نية من اهله وهو مسلم عاقل
 طاهر من حيض ونفاس وصوم رمضان فريضة
 على كل مسلم مكلف اداءً وقضاً وصوم المنذور
 والكفارة واجب وغير ذلك نقل وصوم العيدين
 واما التشريق حرام ويجوز اداء رمضان والتذكير
 للمعين بنية من الليل والى ما قبل نصف النهار
 لا عندة في الأصح وبمطلق النية وبنية النقل
 وصوم رمضان بنية واجب آخر للصحيح المقيم
 لا النذر المعين بل عما نواه ولو نوى المريض
 او المسافر فيه واجباً آخر وقع عما نوى وعندهما
 عن رمضان والنقل كله يجوز بنية قبل نصف
 النهار والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح
 الا بنية معينة من الليل وثبت رمضان برواية
 هلاله او بعد شعبان ثلاثين ولا يصام يوم الشك

ألا تطوعاً وهو أحب أن وافق صوماً يعتاده ولا فيصوم
 الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار وكرة
 صومه عن رمضان أو عن واجب آخر وكذا أن
 نوى أن كان رمضان فعنه ولا فعن نفل أو عن
 واجب آخر وصح في الكل عن رمضان أن ثبت وألا
 فما نوى أن جزم ونفل أن ردّ وإن قال أن كان رمضان
 فأنما صام فعنه وألا فلا يصح ولو ثبت رمضانيته
 ولا يصير صائماً وإذا كان بالسبب علة قبل في هلال
 رمضان خير عدل ولو عبداً أو انثى أو محمداً
 في قذف تاب ولا يشترط لفظ الشهادة وفي هلال
 الفطر وذى الحجة شهادة حرّين أو حرّ وحرّتين
 بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى
 وإن لم تكن بالسبب علة فلا بد في الكل من جمع
 عظيم يقع العلم بخبرهم وفي رواية يكتفى
 بأثنين وقال الطحاوي يكتفى بواحد أن جاء
 من خارج البلد أو كان على مكان مرتفع ولو صاموا
 ثلاثين ولم يروه حل الفطر إن صاموا بشهادة

اثنتين وأن بشهادة واحد لا يفي ومن رأى
هلال رمضان أو الفطر ورد قوله صام وإن
افطر قضى فقط ويجب على الناس التمسك
الهلال في التاسع والعشرين من شعبان ومن
عرضه وإن ثبت في موضع لزم جميع الناس قيل
يختلف باختلاف المطالع

باب موجبات الفساد

يجب القضاء والكفارة ككفارة المظاهر على
من جامع أو جمع في رمضان عمداً في أحد السبيلين
أو أكل وشرب عمداً أو ذواً أو كذا الواجب
أو اغتتاب فطن أنه فطره فاكل عمداً ولا كفارة
بإفساد صوم غير رمضان ويجب القضاء فقط
لوا فطر خطأ أو مكرهاً واحتقن أو استعطا أو قطر
في أذنيه أو دأوى - جائفة أو أمكة فوصل الداء
إلى جوفه أو دماغه أو ابتلع حصاةً وحديداً
أو استقاء ملاً فيه أو تسخر يظنه ليلاً والفجر طالع

سأرى
وإن صاموا
بشهادة الخمر

سأرى
بفتح الجيب
ما يوجب
الفساد من
القضاء والكفارة
وبالكس ما به
الفساد
بفتح جوفه
أو دماغه

أو افطر بطن الغروب ولم تغرب أو أكل ناسياً
 فظن أنه افطر فأكل عمداً أو صهبت في حلقه نائماً
 أو جومت نائمة أو هجنونة أو لم ينو في رمضان
 صوماً ولا فطراً وكذا لو أصبح غير نائم وللصوم فاكل
 وعند هاتجب الكفارة ايضاً ولو أكل أو شرب
 أو جامع ناسياً لا يفطر وكذا لو نام فاحتمل أو انزل
 بنظر أو أدهن أو أكتحل أو قبّل أو اغتاب أو احتجم
 أو غلبه القيئ أو تقيئاً قليلاً أو أصبح جنباً أو صهبت
 في أذنيه ماء وكذا لو صهبت في أحليل أو دهن
 أو غيره خلافاً لابي يوسف وإن دخل في حلقه
 غياراً ودخاناً أو ذباباً لا يفطر ولو مطراً أو ثلجاً
 افطر في الأصح ولو وطئ ميتة أو بهيمة أو في
 غير السبيلين أو قبّل أو لمس إن أنزل افطر
 وإلا فلا وإن ابتلع ما بين أسنانه فإن كان
 قد راحمصة قضى وإن كان دونها لا يقضى إلا
 إذا أخرجه ثم أكله ولو أكل سمسمه من الخارج
 إن ابتلعها افطر وإن مضغها فلا والقيئ ملاً الفم

ما إذا
 لم يدخل في حلقه
 مطراً أو ثلجاً
 عنه أن أنزل
 منبأ افطر
 فلو دخل في فمك
 وقيل لو خرج
 ذاد في فمك
 القهستاني
 من سبيل المراء
 ما دون الحنجر
 ولو غير السبيلين
 أبو الفضل غلظ
 السبيلين
 من سبيل المراء
 في فم من الفم
 إذا أكل أو جلد
 كحل في فمك

ان عاد او اعيد يفسد عند ابي يوسف وان كان
 قليلاً لا يفسد وعند محمد يفسد بأعادة
 القليل لا يعود الكثير وكراهة ذوق شئ ومضغته
 بلا غدر ومضغ الحالك والقبيلة ان لم يأمن
 على نفسه الا ان آمن ولا الكحل ودهن الشارب
 والسواك ولو عشيًا ومضغ طعام لا يد منه
 لطفل ولا الحجامه ويكره عند الامام الاستشاق
 للتبرد وكذا الاغتسال والتلفف بثوب ولا
 يكره ذلك عند ابي يوسف وقيل تكره المضغمة
 لغير غدر والمباشرة والمعانقة والمصافحة
 في روايته ويستحب السجود وتأخيره وتجيل
 الفطر **فصل** بياح الفطر لمريض خاف زيادة
 مرضه بالصوم وللنساء فروصومه احب ان لم
 يضره ولا قضاء ان ما تأعلى حالهما ويجب
 بقدر ما فاتهما ان صح او اقام بقدره والا فبقدر
 الصنة والا قامة فيطعم عنه وليه لكل يوم
 كالفطرة ويلزم من الثلث ان اوصى والا فلا لزوم

وان تبرع به صح والصلاة كالصوم وفدية كل
صلاة كصوم يوم وهو الصبيح ولا يصوم عنه وليه
ولا يصلي وقضاء رمضان ان شاء فركه وان شاء
تابعه فان اخره حتى جاء اخر قد مر الاداء ثم قضى
ولا فدية عليه والشيخ الفاني اذا عجز عن
الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان قدر
بعد ذلك لزمه القضاء وحامل او مرضع
خافت على نفسها او ولدها تفطر وتقضى بالفدية
ولا كفارة ويلزم صوم نفل شرع فيه الا في الايام
المنهيّة ولا يباح له ان يفطر بلا عذر في رواية
ويباح له بعد الرضا فة ويلزم القضاء ان افطر
ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم
في وقتها صح ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم
مقيماً ساقر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة
فيهما ومن اغشى عليه ايّاماً قضاها الا يوماً
حدث فيه او في ليلته ولو جئن كل رمضان
لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواء

بلغ مجنوناً أو عرض له بعد ذلك في ظاهر الرواية ولو بلغ
صبي أو أسلم كافراً أو أقام مسافراً وظهرت حائض
في يوم من رمضان لزمه أمساك بقية يومه
ولا يلزم إلا أولين قضاءً وبخلاف الأخيرين
فصل نذر صوم يومي العيد وإيام التشريق
صح وأفطر وقضى وكذا لو نذر صوم السنة يفطر هذه الأيام
ويقضيها ولا عهداً لوصامها ثم إن نوى النذر فقط أو نواه
ونوى أن لا يكون يميناً ولم ينو شيئاً كان نذراً فقط وإن
نوى اليمين وإن لا يكون نذراً كان يميناً فحسب فيجب
بالفطر كفارة اليمين لا القضاء وإن نواه أو اليمين فقط
كان نذراً ويميناً فيجب القضاء والكفارة إن
أفطر وعند أبي يوسف نذر في الأول ويمين
في الثاني ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من
شوال وتفرقها بعد من الكراهة والتشبه بالنضاري
باب الاعتكاف
هو سنة مؤكدة ويجب بالنذر وهو اللبس في مسجد
جماعة مع النية وأقله يوم عند الإمام وأكثره

عند أبي يوسف وساعة عند محمد والصور شرط
 في الاعتكاف فالواجب وكذا في النفل في رواية
 والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ولا يخرج المعتكف
 الحاجة إلا نساء أو الجمعة في وقت يدرها
 مع سنتها ولا يلبث في الجامع أكثر من ذلك فإن
 لبث فلا فساد فإن خرج ساعة بلا عذر فسد
 وعندهم لا يفسد ما لم يكن أكثر اليوم وأكله
 وشربه ونومه فيه ويجوز له أن يبيع ويباع
 فيه بلا إضرار السلعة ولا يجوز لغيره ويجرم
 عليه الوطئ ودواعيه ويفسد بوطئه ولو
 ناسيًا أو في الليل وبألمس والقبلة والوطئ
 في غير فرج أيضًا أن أنزل وألا فلا ويكره له
 الضمت والكلام إلا بخير ومن نذر اعتكاف
 أيام لزمته بلياليها وإن نذر يومين لزمه
 ليلتيهما خلا قال أبي يوسف في الليلة الأولى
 منهما وإن نوى النهر خاصة صحت ويلزم
 التتابع وإن لم يلزمه ويلزم بالشروع إلا

عند محمد رحمه الله

كتاب الحج

هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل
مخصوص فرض في العمر مرة على الفور خلافاً لمحمد
ليشترط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة
وقدرة زاد وراحلة ونفقة ذهابه وايابه
فضلت عن حوائجه الاصلية ونفقة عياله
الى حين عودته مع امن الطريق وزوج او محرم
للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسافة سفر
ولا تلحق بها احدهما وشروط كون المهر عاقلاً
بالغا غير مجوسى ولا فاسق ونفقته عليها وتلحق معه
جدة الاسلام بغير اذن زوجها فلو احرم صبي او عبد
قبائح او عتق فمضى لا يجوز عن فرضه فان جدد
الصبي احرامه للفرض صح بخلاف العبد وفرضه
الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزيارة
وهه اركان وواجبه الوقوف بمنى ولغة والسعي

سنة الحج سنة ١٢٠٠ هـ

بين الصفا والمروة ورعي الجمار وطواف الصمد
 للأفاقي والحلق أو التقصير وكل ما يجب بتركه الدم
 وغيرها سنن وأداب وأشهره شوال ذو القعدة
 والعشر الأول من ذي الحجة ويكره الأحرار
 له قبلها والعمره سنة والمواقيت للمننيين
 ذوالحليفة وللشاميين جحفة وللعراقيين
 ذات عرق وللجديين قرن ولليمنين يللم
 لأهلها ومن مؤتمها ويحرم تأخير الأحرار عنها
 لمن قصد دخول مكة وجاز التقدير وهو افضل
 ويحل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرم
 ووقته الحل وللمكي في الحج الحرام وفي العمرة الحل
فصل وإذا أراد الأحرار منداب أن يقلم
 اظفاره ويقص شاربه ويحلق عانته ثم يتوضأ
 أو يغتسل وهو افضل ويلبس ازاراً ورداء جديدين
 أبيضين وهو افضل ولو كان غسيلين أو لبس ثوباً
 واحداً يستوعورته جاز ويتطيب ويصل ركعتين
 فان كان مفرداً بالحج يقول عقيبهما اللهم اني اريد
 اي عقيب الركعتين

الحج فيسره لي وتقبله مني وان نوى بقلبه اجزاه
 تحرياتي فيقول لبيك اللهم لبيك لبيك
 لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك
 والملك لا شريك لك ولا ينقص منها ويجوز
 الزيادة فاذا البشنا ويا فقد احرم فليتنق الرقت
 والفسوق والجحود والقتل صيد البر والاشارة
 اليه والبالالة عليه وقتل القمل والتطيب
 وقلم الظفر وحلق شعر رأسه او بدنه وقص
 لحيته وستر رأسه او وجهه وغسل رأسه
 او لحيته بالخطمي وليس قميص او سراويل
 او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان
 لا يجد نعلين فيقطعهما من اسفل الكعبين
 وليس ثوب صبيغ بزعفران او عصفر او وردي
 غسل حتى لا ينفض ويجوز له الاغتسال ودخول
 الحمام والاستظلال بالبيت والمحمل وشدة
 الهميان في وسطه ومقاتلة عدوه ويكثر
 التلبية رافعاً بها صوته عقب الصلوات

وكلمها علا شرفاً أو هبط وادياً أو لقي ركباً
وبالاسفار **فصل** فإذا دخل مكة ابتداءً بالمسجد
فإذا عاين البيت كبر وهلل وابتداءً بالحجر
أو سوداً استقباله وكبر وهلل رافعاً يديه
كالصلوة ويقبله إن استطاع من غير ائداء
أو يستلمه أو يمسسه شيئاً في يده ويقبله أو يشير
إليه مستقبلاً مكبراً مهلاً حامداً لله تعالى
ومصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف
أخذاً عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطبع
رداءه بأن جعله تحت إبطه الأيمن والفقير
على كتفه الأيسر ويجعل طوافه وراء الحطيم
سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأولى منها
ويمشي في الباقي على هيئته ويستلم الحجر كلما مر به
ويختم طوافه بالاستلام واستلام الركن
اليسار في كل ما مر به حسن ثم يصلي ركعتين عند
المقام أو حيث تيسر له من المسجد وهما واجبتان
بعد كل أسبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة

لغير المقيم بمكة ثم يمشي في صلاة الفجر يخرج
 الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
 ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم رافعاً يديه للذعاء ويدخو بما شاء
 ثم ينحط نحو المروة ويمشي على مهل فاذا بلغ نحو
 بطن الوادي بين الميادين الاخضرين يسعى سعياً
 حتى يجاوزهما ويقعد على المروة كفعله على
 الصفا وهذا شوط فيسعى بيتهما سبعة اشواط
 يبدأ بالصفا ويختتم بالمروة ثم يقيم بمكة محرماً
 ويطوف بالبيت نفلاً ما اراد فاذا كان اليوم
 السابع من ذي الحجة يخطب الامام خطبة
 يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب في
 التاسع بعرفات وفي الحادي عشر بمنى فاذا
 صلى الفجر يوم التروية خرج الى منى فيقيم بها
 الى صلاوة فجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات
 فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين بالجمعة
 وعلم فيهما المناسك وصلى بعد الخطبة

بالناس الظهر والعصر معاً باذان واقامتين
 وشرط الجمع صلاً تهما مع الامام خلافاً لهما
 وكونه محروماً فيها ثم يقف ركياً مع الامام بوضوء
 او غسل وهو السنة قرب جبل الرحمة وعرفات
 كلها موقف الا بطن عُرنة وليتقيا القبلة رافعاً
 يديه بسطاً حامداً مكبراً مهلاً مصلياً على النبي
 صلى الله عليه وسلم داعياً بحاجته بمحمد ويقف
 الناس وراء الامام يقرباء مستقبليين سامعين
 لقوله ثم يفيضون معه بعد الغروب الى مزدلفة
 وينزل يقرب جبل قزح ويصلي المغرب والعشاء
 باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق
 او بعرفات فعلية اعادتها لم يطلع الفجر
 خلافاً لابن يوسف ويبيت بمزدلفة فاذا طلع
 الفجر صلى بغير ركعتين بالمشعر الحرام وصنع
 كما في عرفة ومزدلفة كلها موقف الا وادي
 محشر فاذا اسفر نفر قليل طلوع الشمس الى منى
 فيبداء فيها برمي جمرة العقبة من بطن

الوادي بسبع حصيات تكصى الخذف يكبر مع
 كل حصاة ويقطع التلبية بأولها ولا يقف
 عند ما تريد أن احب ثم يحلق وهو افضل
 ونقصه وقد حل له غير النساء ثم يذهب من
 يومه او الغدا وبعداء الى مكة فيطوف للزيارة
 بلا رمل ولا سعي ان كان قد قدمها والا رمل فيه
 وتسعى بعده وقد حل له النساء ووقته بعد
 طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل وكرة تأخير
 عن ايام النحر ثم يعود الى منى فيرمي الجمار الثلاث
 في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالتى تلى
 المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل
 حصاة ويقف عند ما ويذعو ثم بالتى تليها
 كذلك ثم بحجرة العقبة كذلك الا انه لا يقف
 عند ما يفعل في اليوم الثالث كذلك ثم
 ان شاء نفا الى مكة وله ذلك قبل طلوع الفجر
 في اليوم الرابع لا بعده حتى يرمي وان شاء
 اقام فرمى كما تقدم وهو احب وان رمى فيه

قبل الزوال جائز خلافاً لهما وجاز الرمي راكباً
 وغير راكب افضل في غير حجرة العقبة ويبعث
 ليا إلى الرمي بمنى وكرة تقدر ثقله إلى مكة قبل
 نقره فإذا انفرد إلى مكة نزل بالمحصب ولو ساعة
 فإذا راد الطعن عنها طأف للصدر سبعة
 اشواط بالأرمل ولا سعي وهو واجب الأعلى
 المقيم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب
 ثم يأتي الباب ويقبل العتبة ويضع صدره
 وبطنه وخداه الأيمن على الملتزمين الباب
 والحجر الأسود ويتشبهت بالاستار ساعة ويدعو
 بجهته أو يبكي ويرجع القهقري حتى يخرج
 من المسجد **فصل** أن لم يدخل الحرم بمكة
 وتوجه إلى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف
 القدام ولا شئ عليه لتركه ومن وقف أو اجتاز
 بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس من يوم
 عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج
 ولو ناشئاً أو مشئاً عليه أو لم يعلم أنها عرفة

في السير عن مكة إلى عرفة

ومن فاته ذلك فقد فاتته الحج فيطوف ويسعى ويتحلل
 ويقضى من قابل ولا دم عليه ولو امر رفيقه ان
 يحرر عنه عند اغماثه ففعل صح وكن ان فعل
 بلا امر خلا فالهما والمرأة في جميع ذلك كالرجل
 الا انها تكشف وجهها لاراسها ولو سدللت
 على وجهها شيئاً وجأفته جاز ولا تجهر بالتلبية
 ولا ترمل ولا تسعى بين الميادين ولا تحلق بل تقصر
 وتلبس المخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عند رجال
 ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت وانت بجميع
 المناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف
 الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها
 لتركه كما يسقط عن اقام بركة ولو بعد النفر
 عند ابى يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة
 بعده ومن قلل بدنة تطوع او تذاوا جزاء
 صيد او نحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم
 وان لم يلب فان بعث بها ثم توجه فلا حتى
 يلحقها الا في بدنة المتعة فان جلدتها واشعرها

او قلد شاة لا يكون محرماً واليدن من الابل والبقر

باب القران والتمتع

القران افضل مطلقاً وهو ان يُهْلَ بالعمره والحج
معاً من الميقات ويقول بعد الصلوة اللهم
انني اريد الحج والعمره فيسرها لي وتقبلهما مني
فاذا دخل مكة ابتداً أطاف للعمره وسعى شمر
طاف للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما
طوافين وسعى سعيين جازوا ساء ثم حج كما امر
فاذا رمى جمره العقبة يوم النحر ذبح دماً القران
شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام
ثلاثة ايام قبل يوم النحر والا فاضل كون اخرها
يوم عرفة وسبعة اذا فرغ ولو بمكة فان لم
يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم وان
وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمره فقد
رفضها فعليه دم لرفضها وتقضيها وسقط عنه
دم القران. والتمتع افضل من الافراد ولو

ان يأتي بالعمرة في اشهر الحج ثم يحج من عامه
 فيحرم بها من الميقات فيطوف لها وسعى ويحلق
 منها ان لم يسق الهدى ويقطع التلبية باول
 الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التروية
 وقبله افضل وتيج ويذبح كالقارن فان عجز
 فكفكمه وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها
 ولو في شوال بعد الاحرام بها لا قبله فان شاء
 سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو
 اولى من قوده وان كان بدنة قلدها بمنزلة
 او نعل وهو اولى من التحليل والاشعار جائز
 عند هما وشق سنامها من الاليس وهو الاشبه
 بفعله عليه السلام ومن الاليس ويكره
 عند الامام ثم يعتر كما تقدم ولا يتحلل
 ويحرم بالحج كما مر فاذا حلق يوم النحر حل من
 احراميه ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن
 هود اخل المواقيت فاذا عاد الممتنع الى اهله
 بعد العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه

وان كان قد ساقه لا ومن طاف للعمرة قبل شهر
 الحج اقل من اربعة واكثر بعد دخولها وج كان
 متمتعاً وان كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر
 كوفي اشهر الحج وتخلل واقام بمكة وج صح
 تمتعه وكن الوا قام ببصرة وقيل لا يصح
 عند هما ولو افسد عمرته واقام ببصرة
 وقضاها وج لا يصح تمتعه الا ان يعود الى
 اهله ثم ياتي بهما وعند هما يصح وان لم يعد
 وان بقي بعد الا فساد بمكة وقضى وج من
 غير عود لا يصح تمتعه اتفاقاً وما افسده
 الممتع من عمرته او حجه مضى فيه وسقط
 عنه دم التمتع ومن تمتع فمضى لا يجزئه
 عن دم المتعة - بر

باب الجنائيات

ان طيب المحرم عضواً لزمه دم وكن الوا دهن
 بزيت وعندهما صدقة ولو خضب رأسه

بجناء او ستره يوماً كاملاً فعليه دم وكنز
 لو لبس مخيطاً يوماً كاملاً او خلق ربع رأسه او لحيته
 او خلق رقبتة او ابطيه او واحد هما او عانتة
 وكنز الوخلق محاجمه وعندهما صدقة وان
 قص اظافير يديه ورجليه في مجلس واحد
 فعليه دم وكنز الوقص اظافير يد واحدة
 او رجل وان قص اظافير يديه ورجليه في
 اربعة مجالس فعليه اربعة دماء وعند
 خمس دم واحد وان طيب اقل من عضو
 او ستر رأسه او لبس المخيط اقل من يوم فعليه
 صدقة وكنز الوخلق اقل من ربع رأسه
 او لحيته او خلق بعض رقبتة او عانتة او واحد
 ابطيه او رأس غيره او قص اقل من خمسة
 اظفار او خمسة متفرقة وعند خمس في
 الخمسة المتفرقة دم وان طيب او لبس
 او خلق لعن رخيلاً ان شاء ذبح شاة وان شاء
 تصدق بثلاثة اصوع على ستة مساكين

وان شاء صام ثلاثة ايام ولو ارتد أي أو التمسح
 بالقميص أو اتزرى بالسر أو يل فلا بأس به
 وكان الواجب دخل منكبية في القباء لم يدخل
 يديه في كميه **فصل** وان طاف للقدم
 أو للصدر جنباً فعليه دم وكان الوطاف
 للركن محدثاً أو ترك طواف الصدر أو أربعة
 منه أو دون أربعة من الركن أو افاض من
 عرفة قبل الأمام أو ترك السعي أو الوقوف
 بمزدلفة أو رمي الجمار كلها أو رمي يوم أو رمي
 جمره العقبه يوم النحر أو أكثره ولو طاف للقدم
 أو للصدر محدثاً فعليه صدقة وكان لو ترك
 دون أربعة من الصدر أو رمي إحدى الجمار
 الثلاث أو ترك طواف الركن أو أربعة منه
 بقي محرماً أبداً حتى يطوفها وان طافه جنباً
 فعليه بدنة أو الأفضل ان يعيده ما دام
 بمكة وليست ط الدام ولو طاف للصدر طاهراً
 في آخر أيام التشريق بعد ما طاف للركن محدثاً فعليه

مع أي التمسح
 منكبية كالتواء
 ولم يلبسها
 أبو الفضل محمد
 محمد ومحمد بن
 عبد الأناشع
 ان يدخل ثوبه
 تحت يدي العقب
 أو يلقيه على
 منكبية الأيسر
 أبو الفضل محمد
 محمد ومحمد بن
 غفر الله له
 ولو الدابة

دم ولو كان بعد ما طاف له جنباً فذلك ما ان
وعند هذا دم فقط ايضاً وان طاف لعمرته وسعى
محدثاً يعيد هماً فان رجع الى اهله ولم يعد هماً
فعليه دم ولا شيء لو اعادة الطواف فقط هو
الصحيح وان جامع المحرم في احد السبيلين
قبل الوقت بعرفة ولو ناسياً قسد حجته
ويبغض فيه ويقضيه وعليه دم وليس عليه
ان يفترق عن زوجته في القضاء وان جامع بعد
الوقت قبل الحلق لا يقسد وعليه بدنة
ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم
وكذا الوقت قبل او لمس بشهوة وان لم ينزل وكذا
لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر لزم الدم
وقسدت وقضاها وان بعد طواف الاكثر لزم
الدم ولا تقسد ولا شيء ان انزل ينظر ولو الى
فرج وان ائخر الحلق او طواف الزيارة عن ايام
الفرع عليه دم خلافاً لهما وكذا الخلاف لو ائخر
الري او قد منسكاً على نسك هو قبله وان

خلق في غير الحرم نجس او عمرة فعليه دم خلافاً
 لا يبي يوسف فلو عاد المعتذر بعد خروجه
 فقصر فلا دم اجساعاً ولو خلق القارن قبل
 الذبح لزومه دمان وعندهما دم والدم
 حيث ذكر شاة تجزئ في الاضحية والصدقة
 ما تجزئ في الفطرة - و

فصل في قتل الصيد

ان قتل محرماً صيداً يبرأ ودل عليه من قتله
 فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين
 في موضع قتله او في اقرب موضع منه ان لم يكن
 له فيه قيمة ثمان شاء اشترى بها هدياً ان
 يذبح فان بجه بالحرم وان شاء اشترى بها
 طعاماً قصد به على كل فقير نصف صاع من
 يبرأ وصاع تهر او شعير لا اقل وان شاء صام عن
 طعام كل فقير يوماً فان فضل اقل من طعام
 فقير قصد به او صام عنه يوماً كاملاً

وعند محمد الجزاء نظير الصيد في الجحشة فيما له
نظير ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الأرنب
عناق وفي اليربوع جفرة وفي النعام بدنة
وفي حمار الوحش بقرة وما لا نظير له فكقولهما
والعامد والناسي والعائد والمبتدئ في
ذلك سواء وإن جرح الصيد أو قطع عضوه أو نتف
شعره ضمن ما نقص من قيمته وإن نتف ريشه
أو قطع قوائمه فخرج عن حيز الامتناع فعليه
قيمته كاملة وإن حلبه فقيمة لبنه وإن
كسريضه فقيمة البيض وإن خرج من البيض
فرخ ميت فقيمة الفرخ ولا شيء بقتل غراب
وحداة وذئب وحيّة وعقرب وفأرة وكلب
عقور وبعوض وئمل وبرغوث وقراد وسلحفاة وإن
قتل قملة أو جرادة تصدق بما شاء وتهرة خير
من جرادة ولا يتجاوز شاة في قتل السبع وإن
صال فلا شيء بقتله وإن اضطر المحرم إلى قتل
الصيد فقتله فعليه الجزاء والمحرم ذبح شاة

وبقرة وبغير ودجاج ويطأ أهلي وصيد سمك وعليه
 الجزاء بذبح حيا مرسول أو ظبي مستأنس ولو ذبح
 صيدا فهو ميتة ولو أكل منه فعليه قيمة
 ما أكل من الجزاء بخلاف محرما أكل منه
 ويجعل الحرم لصيد صادة حلال وذبحه
 أن لم ير أن عليه ولا أمره بصيده ولا أعانه
 ومن دخل الحرم في يده صيد فعليه إرساله
 فإن باعه رد البيع أن كان باقيا وإن فات لزمه
 الجزاء ومن أحرمه وفي بيته أو قفصه صيدا لا يلزم
 إرساله وإن أخذ حلال صيدا ثم أحرم فأرسله
 أحد ضمن المرسل بخلاف ما أخذه محرما فإن
 قتل ما أخذه المحرم محرما خر ضمننا ورجع أخذه
 على قاتله وإن قتل الحلال صيدا الحرم فعليه
 قيمته وإن حلبه فقيمة لبنه ومن قطع حشيش
 الحرم أو شجرة غير منبت ولا مما ينبت الناس
 ضمن قيمته إلا ساجف والتصدق له متعين
 في هذه الأربعة ولا يجوز أي الصوم وحرم دعي

حشيشه الا الا ذخر وكل ما على المفرد به دم فعلى
 القارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير محرّم
 وان قتل محرمان صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل
 وان قتل حلالا ن صيدا الحرم فعليهما جزاء واحد
 ويبطل بيع الحرم الصيد وشراؤه ومن اخرج
 ظبية الحرم فولدت وماتت ضمنهما وان ادى
 جزاؤه ثم ولدت لا يضمن الولد.

باب مجاوزة الميقات بلا احرام

من جاوز الميقات غير محرّم ثم احرم لزمه دم فان
 عاد اليه محرماً ملبياً سقط وعندها يسقط
 بعوده محرماً وان لم يلب وان عاد نبل ان يحرم
 فاحرم منه سقط وكذا الواحرم بعمره ثم افسدها
 وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط
 وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة
 غير شرم وميقاته البستان ومن دخل مكة
 بلا امر لزمه حج او عمرة فلو عاد واحرم من حجة

في البستان بني
 عامر ولو دخل
 واكمل فدخل مكة
 كمن قلبي وقوفي عبادة
 ١٢٧

على الميقات

الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة
ايضاً وان عاد بعد عامه لا يسقط وان جاوز
مكي او متمتع الحرم غير محرم فهو كمن جاوز
الميقات ووقوفه كطوافه -

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

مكي طواف لعمرته شوطاً فاحرم بالبحر رفضه وعليه
دم وقضاء حج وعمره فلوا تمها صح وعليه دم
ومن احرم نحر ثم باخر يوم النحر فان كان قد حلق
في الاول لزمه الثاني ولا دم عليه والا لزمه
وعليه دم سواء قصر بعد احرام الثاني ولم يقصر
وعند هما ان لم يقصر فلا دم عليه ومن فرغ
من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى لزمه
دم ولو احرم افاقي حج ثم بعمره لزمه فاذا وقف
بعرفة قبل افعال العمرة فقد رفضها لا لتوجهه
ولم يقف فان احرم بها بعد طوافه للحج ندب
رفضها ويقضيها وعليه دم فان مضى عليها صح

ولزمه دم وهو دم مجبر في الصحيح وان اهدى المسح
بعمره يوم النحر وايا ما التشرىق لزمته ولزمه رفقها
وقضاًؤها ودم فان مضى عليها صح وعليه دم من
فاته الحج فاحرم حج او عمرة لزمه ان رخص
والقضاء والدم

باب احصاء القوائت

ان احصر المحرم بعد وا ومرض او عدل من محرم
او ضياع نفقة فله ان يبعث شاة تذبح عنه
في الحرم في وقت معين ويتحلل بعد ذبحها من
غير حلق ولا تقصير خلافاً لابي يوسف وان كان
قارناً يبعث دمين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر
لا في الحل وعند هما لا يجوز قبل يوم النحر ان
كان محصراً بالحج وعلى المحصر بالحج اذا تحلل قضاء
حج وعمرة وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة
وعمرتان فان زال الاحصاء بعد بعث الدم
وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج

عن ابي النضر
بان يملك محرم
بعد الاحصاء
ويبيع دمين مكلة
مسيرة ثلثة
ايام وطاقته

لا يجوز له التحلل ولزمه المضي وان امكن ادراكه
فقط تحلل وان امكن ادراك الحج فقط جاز التحلل
استحساناً ومن منع بمكة عن الركنين فهو محصر
وان قدر على احد هما فليس بمحصر ومن فاتته
الحج بقوات الوقوف بعرفة فليست تحلل بأفعال العمرة
وعليه الحج من قابل ولا دم عليه ولا فوت للعمرة
وهي احرام وطواف وسعي وتجويز في كل السنة
وتكره يوم عرفة والنحر وايام التشريق ويقطع
التلبية فيها بأول الطواف

باب الحج عن الغير

تجوز النيابة في العبادات المالية مطلقاً ولا تجوز
في البدنية بحال وفي المركبة منها ما لا تجوز عند العجز
لأعذار القدرة ويشترط الموت أو العجز الدائم إلى
الموت وإنشأ شرط العجز للحج الفرض لا للنفل
فمن عجز فأجح صح ويقع عنه وينوي النائب عنه
فيقول لبيك بحجة عن فلان ويرد ما فضل من

النفقة الى الوصي والورثة ويجوز ايجاج الضرورة
 والمرأة والعبد وغيرهما ولي ومن امره
 رجلان فاحرم نكحة عنهما ضمن نفقتهمما والحجة
 له وان ابهم الاحرام ثمرعتين احدهما قبل المضي
 صح خلافاً لابي يوسف وبعدة لا ودم المتعة
 والقران على المأمور وكذا دم الجنائية ودم
 الاحصار على الامر خلافاً لابي يوسف وان كان
 ميتاً ففى ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن
 النفقة وان مات المأمور في الطريق ينج من منزل
 امره من ثلث ما بقي من ماله وعندهما من حيث
 مات المأمور لكن عند ابي يوسف بما بقي من الثلث
 وعند محمد بما بقي من المال المدفوع ويرد ما فضل
 من النفقة الى الوصي او الورثة ومن اهل نكحة
 عن ابويه ثمرعتين احدهما جاز وللانسان ان
 يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات



بَابُ الْهَدْيِ

هو من ابل او بقرا وغنم واقله شاة ولا يجب
تعريفه ويجزئ في الاضحية وتجزئ الشاة
في كل موضع الا اذا طافت للزيارة جنبا او جامع
بعد وقوف عرفة قبل الحلق فلا يجزئ
فيهما الا البدنة ويأكل من هدي التطوع
والمتعة والقران لا من غيرها ونخص ذبح هدي
المتعة والقران بايام النحر دون غيرها والكل
بالحرف ويجوز ان يتصدق به على فقير الحرم
وغیره ويتصدق بمجله وخطامه ولا يعطى
اجر الجزا منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان
نقص بر كوبه ضمنه ولا يحلبه فان حلبه
تصدق به وينضح ضرعه بالماء البارد لينقطع
لبنه فان عطب الهدي الواجب وتعيب فاحشا
اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء وان
عطب التطوع ثخرة وصبغ نعله بدمه وضرب به

صفحته ولا يأكل منه هو ولا غني وليس عليه
غيره وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران
لا غيرها. و

مسائل منتورة

شهد وان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم الفخر
بطلت ولو شهد وانه يوم التروية صحت ومن
ترك الحجرة الاولى في اليوم الثاني فان شاء
رماها فقط والاولى ان يرمى الكل ومن نذر ان
يخرج ما شياً يمشي من بيتا حتى يطوف وقيل من
حيث يحرم فان ركب لزمه دم حلال اشترى امة
محرومة بالاذن فله ان يحللها والاولى تحليلها بقص
شعرا وظفر قبل الجماع. و

كتاب التكاثر

هو عقد يرد على ملك المتعة قصد انجاب عند
التوقان ويكره عند خوف الجور وليس مؤكداً

مع ابي النضر
النفوس ثبوتها
ملك المهر
والنفقة وفي
النكاح انما
يملكه الا حلال
عن ابن زاذان
كان فريضة
ابو حفص
مخلف من
عقار الله
لولا الله

حالة الاعتدال ويتعقد بإيجاب وقبول كلاهما
 بلفظ الماضي أو واحد هما كزَوْجَتِي فَقَالَ زَوْجَتِ
 وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا مَعْنَاهُمَا وَلَوْ قَالَ "دَادِي" أَوْ "يَزِيدِي"
 فَقَالَ "دَاد" أَوْ "يَزِيدِي" بِلَا مِيمٍ صَحَّ كَبَيْعٍ وَشُرَاءٍ
 وَلَوْ قَالَ عِنْدَ الشُّهُودِ - "مَا زِنْ وَشُوَيْمٌ" لَا يَتَعَقَدُ
 وَإِنْ مَأْيَصَحٌ بِلَفْظِ نِكَاحٍ وَتَزْوِجٍ وَمَا وَضَعَ لَتَمْلِكُ
 الْعَيْنُ فِي الْحَالِ كَبَيْعٍ وَشُرَاءٍ وَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ
 وَقَمْلِيكَ لَا بِأَجَارَةٍ وَأَبَاحَةٍ وَأَعَارَةٍ وَوَصِيَّةٍ
 وَشَرْطٍ سَمِعَ كُلٌّ مِنَ الْعَاقِدِينَ لَفْظَ الْآخَرِ وَحَضْرُ
 حَرِّينَ أَوْ حَرٍّ وَحَرَّتَيْنِ مُكَلِّفِينَ مُسْلِمِينَ إِنْ كَانَتْ
 الزَّوْجَةُ مُسْلِمَةً سَامِعِينَ مَعًا لَفْظَ صَبَا فَلَا يَصَحُّ
 إِنْ سَمِعَا مُتَفَرِّقِينَ وَجَازَكَوْنَهُمَا فَأَسْقَيْنَ
 أَوْ عَمِدَ وَدِينَ فِي قَذْفٍ أَوْ أَعْمِيَيْنِ أَوْ ابْنِي
 الْعَاقِدِينَ أَوْ ابْنِي أَحَدَهُمَا وَلَا يَظْهَرُ بَشَاءُ دُتْمَا
 عِنْدَ دَعْوَى الْقَرِيبِ وَصَحَّ تَزْوِجُ مُسْلِمٍ ذِمِّيَّةً
 عِنْدَ ذِمِّيٍّ خِلَافًا لِلْحَبَشَةِ وَلَا يَظْهَرُ بَشَاءُ دُتْمَا
 إِنْ أَدْعَتْ وَمِنْ أَمْرِ رَجُلٍ إِنْ يَزُوجُ صَغِيرَتَهُ فَرَوْجَهَا

عند رجل صحيح ان كان الاب حاضراً والا فلا وكذا
لو زوج الاب بالغة عند رجل ان حضرت صحيح
الشكاح والا فلا

باب المحرمات

يحرم على الرجل أمه وجدته وان غلت وبنته
وبنت ولده وان سفلت واخته وبنتها وبنت
اخيه وان سفلت وعمته وخالته وامرأته
مطلقاً وبنت امرأة دخل بها وامرأة ابيه
وان علا وابنه وان سفل واكل رضاعاً والجمع
بين الاختين نكاحاً ولو في عدة من باين او رجعي
او وطئاً بملك يمين فلو تزوج اخت امته التي
وطئها لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى
ولو تزوج اختين في عقدين ولم يعلم الاولى فرق
بينه وبينهما ولهما نصف مهر والجمع بين
امراتين ولو فرضت احداهما ذكراً تحرم عليه
الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها

لا منها والزنى يوجب حرمة المصاهرة وكذا المس
 بشهوة من احد الجانبيين ونظرة الى فرجها الداخل
 ونظرها الى ذكره بشهوة ومادون تسع سنين
 غير مشتهاة وبه يفتى ولو انزل مع المس لا تثبت
 الحرمة هو الصحيح وصح نكاح الكتابية والصابغة
 المومنة بنبي المقررة بكتاب لا عابدة كوكب
 وصح نكاح المحرم والمحرمه والامامة المسلمة
 والكتابية ولو مع طول الحرة والحرة على الامامة
 واربع فقط للمحررات اوا مائة وللعبد ثنتان
 وجبلى من زنى خلافا لابي يوسف ولا توطأ حتى
 تضع وموطوءة سيدها اوزان ولو تزوج امرأتين
 بعقد واحد واحد نهما محرمة صح نكاح الاخرى
 والمنمى كله لها وعند هما يقسم على مهر
 مثلها ولا يصح تزوج امته اوسيدته او عروسية
 او ثنية ولا خامسة في عدة رابعة ابانها ولا امة
 على حرّة او في عدتها خلافا لهما فيما اذا كانت
 عدة البائين ولا حامل من سبي او حامل ثبتا

نسب حملها ولو من سيدها ولا نكاح امتعة والموقت ي

باب الأولياء والأقراء

نفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي وله الاعتراض في غير
الكفو وروى الحسن عن الأمام محمد بن جوازته وعليه
فتوى قاضينان وعند محمد بن يعقود موقوفاً ولو من
كفو ولا يجبر ولي بالغاً ولو بكراً فإن استأذن
الولي البكر فسكت أو ضحك أو بكى بلا صوت
فهو إذن ومع الصوت رد وكذا الزوجان قبلها
الخبر وشرط فيهما تسمية الزوج لا المهر هو
الصحيح ولو استأذنها غير الولي إلا قرب فلا بد
من القول وكذا لو استأذن الشيب ومن زالت
بكرتها بوثبة أو حيضة أو جراحة أو تعديس
فهي بكر وكذا لو زالت بزناً خفي خلافاً لهما ولو قال
لها الزوج بَكَتِ وقالت رددت ولا بينة له
فالقول لها وتحلف عندهما إلا أمام
والولي نكاح المجنونة والصغيرة ولو ثيباً

فان كان اباً او جدًّا الزمه وان كان غيرهما فلهما
الخيار اذا بلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ خلافاً
لابي يوسف وسكوت البكر رضي ولا يمتد خيارها
الى اخر المجلس وان جهلت ان لها الخيار بخلاف
المعتقة وخيار الغلام والشيب لا يبطل ولو قاما
عن المجلس ما لم يرضيا صريحاً او دلالة وشرط
القضاء للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق فان
مات احدهما قبل التفريق ورثه الآخر بلغا ولا
والي هو العصبية نسباً او سبباً على ترتبه
الارث وابن المجنونة مقدم على ابيها خلافاً
لمحمد ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا
كافر على ولده المسلم فان لم يكن عصبية
فللام ثم للاخت لا بوين ثم للاخت لا بثلول
الامة ثم لذوي الارحام الا قرب فالاقرب التزويج
عند الامام خلافاً لمحمد وابو يوسف مع محمد
في الاشر ثم لمولى الموالات ثم لقاض في منشورة
ذلك وللأبعد التزويج اذا كان الاقرب غائباً

بحيث لا ينتظر الكفو الخاطب جوابه وقيل مسافة
 السفر وقيل بحيث لا تصل القوافل اليه في
 السنة الامرة ولا يبطل بعودة ولو زوجهما
 وليتان متساويان فالعبرة للاسبق وان كانا معا
 بطلا ويصح كون المرأة وكيلة في النكاح **فصل**
 تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً فترى بعضهم
 اكفاء بعض وغيرهم من العرب ليس كفواً لهم
 بل بعضهم اكفاء بعض وبنو باهلة ليسوا كفواً
 غيرهم من العرب وتعتبر في العجم اسلاماً
 وحرية فمسلم او حر ابوه كافرا ورقيق غير كفو
 لمن لها اب في الاسلام والحرية ومن له
 اب فيه او فيها غير كفو لمن لها ابوان خلافاً
 لابى يوسف ومن له ابوان كفو لمن لها آباء
 وتعتبر ديانة خلافاً لمحمد فليس فاسق
 كفواً لبنت صالح وان لم يعمل في اختيار الفضلي
 وتعتبر مالا فالعاجز عن المهر المجل والنفقة
 غير كفو للفقيرة والقادر عليهما كفو لذات اموال

عظام عند أبي يوسف خلافاً لهما وتعتبر بحرفة
عندهما وعن الإمام مروايتان فحائثك او حجام
او كئناس او دباغ غير كفؤ لعطارة او بزاز او صراف
وبه يفتى ولو تزوجت غير كفؤ فلولي ان يفرق
وكنز لو نقصت عن مهر مثلها له ان يفرق
ان لم يتم المهر خلافاً لهما وقبضه المهر
وتجهيزه او طلبه بالنفقة رضى لا سكوتاً وان
رضي احد الاولياء فليس لغيرة الاعتراض
فصل ووقف تزويج ففولي او ففوليسين
على الاجازة ويتولى طرفي النكاح واحداً بان
كان ولياً من الجانبين او وكيلاً منهما او ولياً
واصيلاً او ولياً ووكيلاً او وكيلاً واصيلاً ولا يتولاهما
ففولي ولو من جانب خلافاً لأبي يوسف ولو امره
ان يزوجه امرأة فزوجه امة لا يصح عندهما
وهو الاستحسان وعند الإمام يصح ولو تزوجه
امراتين في عقد لا يلزم واحدة منهما
ولو زوج الاب والجد الصغیر والصغيرة

بغبن فاحتش في المهر او من غير كفو جاز خلا فآلهما
وليس ذلك لغير الأب والجدة

بَابُ الْمَهْرِ

يصح النكاح بلا ذكره ومع نفيه واقله عشرة دراهم
فلو سمي دونها لزمت العشرة وان سبأها او اكثر
لزم المنسحق بالدخول او موت احدها ونصفه
بالطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة وان
سكت عنه او نفاه لزم مهر المثل بالدخول
او الموت وبأطلاق قبل الدخول والخلوة متعة
معتبرة بحاله في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم
ولا تزداد على نصف مهر المثل وهي درع وخمار
وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بخمر او خنزير
او بهذا الدن من الخل فاذا هو خمر خلا فآلهما
او بهذا العبد فاذا هو حر خلا فآل أبي يوسف
او ثوب او بدياة لم يبين جنسهما او بتعليم
قرآن او بخدمة الزوج الحر لها سنة وعند محمد

لها قية الخدمة وكذا يجب مهر المثل
 في الشغار وهو ان يزوجه بنته او اخته على
 ان يزوجه بنته او اخته معاوضة بالعقدين
 ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد
 فلها الخدمة ولو اعتق على ان يزوجهما فعتقها
 صداقها عند ابي يوسف وعندهما لها مهر
 المثل ولو ابنت ان تزوجه فعليها قيمتها له اجماعاً
 وللنفوضة ما فرض لها بعد العقد ان دخل
 او مات والمتعة ان طلق قبل الدخول وعند
 ابي يوسف نصف ما فرض وان زاد في مهرها بعد
 العقد لزمته وتسقط بالطلاق قبل الدخول
 وعند ابي يوسف تنتصف ايضاً وان حظت
 عنه من المهر صح واذا خلا بها بلا مانع من الوطئ
 حبساً او شرعاً او طبعاً كمرض يمنع الوطئ ورثق
 وصوم رمضان واحرام فرض او نفل حيض نفاس
 لزمه تمام المهر ولو كان خصياً او عنيثاً وكذا
 لو كان محبوباً خلافاً لهما وصوم القضاء غير مانع

سنة في عقد
 مودة زواج
 رتقاء
 التي لا يستلزم
 جوارح الزوجات
 ذلك الموضع
 فيها

في الأصح وكذا أصح ما نذر في رواية وقرض الصلوة
 مانع والبعدية تجب بالخلوة ولو مع المانع احتياطاً
 والمتعة واجبة لمطلقة قبل الدخول لم يسرها
 مهر ومستحبه لمطلقة بعد الدخول وغير
 مستحبه لمطلقة قبله سمي لها مهر ولو سمي
 لها الفأ وقبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل
 الدخول رجع عليها بنصفه وكذا اكل مكيل
 وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل
 أو الباقي لا يرجع خلافاً لهما ولو وهبت أقل من
 النصف وقبضت الباقي رجع عليها إلى تمام النصف
 وعندهما بنصف المقبوض ولو لم يقبض شيئاً
 فوهبته لا يرجع أحدهما على الآخر وكان
 المهر عرضاً فوهبته قبل القبض أو بعده وإن
 تزوجها باللف على أن لا يخرجها من البلد أو على
 أن لا يتزوج عليها فإن وفي فلها الألف والألف مهر
 المثل ولو تزوجها على الف أن أقامها وعلى الفين
 أن أخرجها فإن أقام فلها الألف والألف مهر المثل

لا يزداد على الفين ولا ينقص عن ألف وعند هـ
 لها القان ان اخرجها ولو تزوج بهذا العبد
 او بهذا العبد فلها الا على ان كان مثل مهر مثلها
 او اقل والادنى ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان
 كان بينهما وعند هـ لها الادنى بكل حال وان
 طلقها قبل الدخول فلها نصف الادنى اجماعاً
 وان تزوجها بهذا العبدين فاذا احدى هـ
 حر فلها العبد فقط عند الامامان ساوى عشرة
 دراهم وعند ابى يوسف العبد مع قيمة الحر
 لو كان عبداً وعند محمد العبد وتما مهر
 المثل ان هو اقل منه وان تزوجها على فبرس
 او ثوب هـ روى بالغ في وصفه او لا خير بين دفع
 الوسط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكيل
 او موزون بآئن جنسه لا صفته وان بين صفته
 ايضاً وجب هو لا قيمته وقيل الثوب مثله
 ان بولغ في وصفه وان شرط البكارة فوجدتها
 ثيباً لزمه كل المهر وان اتفقا على قدر في السر

وَأَعْلَنَّا غَيْرَهُ عِنْدَ الْعَقْدِ فَالْمُعْتَبِرُ مَا أَعْلَنَاهُ
وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ مَا اسْتَرَاهُ وَلَا يَحِبُّ شَيْئًا
بِلَا وَطْئٍ فِي عَقْدٍ فَاسِدٍ وَإِنْ خَلَا بَهَا وَإِنْ وَطِئَ
فَجَبَّ مَهْرُ الْمِثْلِ لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ
وَإِذَا بَتَدَاؤُهَا مِنْ حِينَ التَّفْرِيقِ لَا مِنْ آخِرِ الْوُطْئَاتِ
هُوَ الصَّحِيحُ وَيُثَبِّتُ فِيهِ النِّسَبُ وَمُدَّتُهُ مِنْ حِينَ
الدَّخُولِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَبِهِ يَفْتَى وَمَهْرُ مِثْلِهَا يُعْتَبَرُ
بِقَوْمِ أَبِيهَا إِنْ تَسَاوَا يَأْسَنًا وَجَمَالًا وَمَالًا وَعَقْلًا
وَدِينًا وَبِلَدًا وَعَصْرًا وَبِكَارَةً وَشِيَاءَ بَتَّةً فَإِنْ لَمْ
يُوجَدْ مِنْهُمْ فَمِنْ الْأَجَانِبِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ جَمِيعُ
ذَلِكَ فَمَا يُوجَدُ مِنْهُ وَلَا يُعْتَبَرُ بِأَمِّهَا أَوْ خَالَاتِهَا
إِنْ لَمْ تَكُنَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا وَصَحَّ ضَرْمَانُ وَلِيَّتَا مَهْرَهَا
وَتَطَالِبُ مَنْ شَاءَتْ مِنْهُ وَمَنْ الزَّوْجُ وَيَرْجِعُ
الْوَلِيُّ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا ادَّعَى أَنْ ضَمِنَ بِأَمْرِهِ وَالْأَقْلَابُ
وَالْمَرْأَةُ مَنَعَتْ نَفْسَهَا مِنَ الْوُطْئِ وَالسَّفَرِ حَتَّى يُوْفِيَهَا
قَدْ رَمَا بَيْنَ تَعْجِيلِهِ مِنْ مَهْرَهَا كُلًّا أَوْ بَعْضًا وَلَهَا
السَّفَرُ وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَنْزِلِ أَيْضًا وَلَهَا النِّفْقَةُ

لو منعت لذلك وهذا قيل الدخول وكذا بعده
 خلافاً لهما فيما لو كان الدخول برضاها غير
 صبيحة ولا محتونة وان لم يبين قدراً لم يجعل
 فقد رما بجعل من مثله عرفاً غير مقدار يربح
 ونحوه وليس لها ذلك لو أجّل كله خلافاً
 لأبي يوسف وإذا أوفاهما ذلك فله نقلها حيث
 شاء سواء من السفر وقيل له السفر بها في ظاهر
 الرواية والفتوى على الأول وان اختلفا في قدر
 المهر فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت
 او اكثر وله ان كان كما قال او اقل وان كان
 بينهما تخالفاً ولزم مهر المثل وفي الطلاق
 قبل الدخول القول لها ان كانت متعة المثل
 كنصف ما قالت او اكثر وله ان كانت كنصف
 ما قال او اقل وان كانت بينهما تخالفاً ولزمته
 المتعة وعند أبي يوسف القول له قبل الدخول
 وبعده ألا ان يذكروا ما لا يتعارف مهرأها وإيهما
 برهن قبل وان برهنا فبئنته اولى حيث يكون

القول لها وبينتها أولى حيث يكون القول له وان
 انتدلة في اصله وجب مهر المثل وموت احدهما
 كحيوتيهما وفي موتهما بعد الدخول ان اختلف
 الورثة في قدره فالقول لورثة الزوج عند
 الامام ولا يستثنى القليل وعند محمد
 كالحيوة وان اختلفوا في اصله يجب مهر
 المثل عندهما وبه يفتي وعند الامام القول
 لمنكر التسمية ولا يجب شيء وان بعث اليها
 شيئاً فقالت هو هدية وقال مهر فالقول له
 في غير ما هيئ للاكل وان نكح ذمي ذمية او حر
 حربية ثمة على ميتة او بلا مهر وذلك
 جائز في دينهم فلا شيء لها خلافاً لهما سواء
 وطئت او طلقت قبله او مات احدهما وان
 نكحها بخمر او خنزير معين ثم اسلمها او اسلم
 احدها قبل القبض فلها ذلك وان كان غير
 معين فقيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير وعند
 ابي يوسف مهر المثل في الوجهين وعند محمد

ع
 اي في الميراث

ان يخلّي بيتهما وبين الزوج في منزله ولا يستنهما
 فان يؤءها ثم يرجع صح وسقطت النفقة وان
 خد متها بلا استنخا امه لا تسقط وان زوج
 امته ثم قتلها قبل الدخول سقط المهر بخلاف
 ما لو قتلت الحرة نفسها قبله والاذن في العزل
 عن الامه للسيد وعندهما لها وان تزوجت
 امه او مكاتبه بالاذن ثم عتقت فلها الخيار
 في القسح حراً كان زوجها او عبداً وان تزوجت
 بلا اذن فعتقت نفذ وكذا العبد ولا خيار
 لها والمسمى للسيد ان وطئت قبل العتق ولها
 ان وطئت بعده ومن وطئ امه ابنته فولدت
 فادعاه ثبت نسبه منه ولزمه قيمتها لامهرها
 ولا قيمة ولد لها وتصير ام ولد والجدة كالاب
 بعد موته لا قبله وان زوج امته اياه جاز
 وعليه مهرها لا قيمتها وان اتت بولد لا تصير
 ام ولد وهو حر بقرائنه حرة قالت لسيد زوجها
 اعتقه عني باللف ففعل ففسد النكاح ولزمها

الآلف والولاء لها ويصح عن كفارتها لو نوت به
 وإن لم تقل بالآلف لا يفسد والولاء له خلافاً
 لأبي يوسف وللإمام أبي جبار عبادة وأما
 على النكاح دون مكاتبه ومكاتبته

باب نكاح الكافر

وإذا تزوج كافر بغير إسلام في عدة كافر
 وذلك جائز في دينهم ثم أسلماً اقترأ عليه
 خلافاً لهما في العدة ولو تزوج المجوسي محرماً
 ثم أسلماً أو أحدهما فرق بينهما وكذا الوترافعا
 إلينا وبمرا فة أحدهما لا يفرق خلافاً لهما
 والطفل مسلم إن كان أحد أبويه مسلماً أو أسلم
 أحدهما وكتابي إن كان بين كتابي ومجوسي
 ولو أسلمت زوجة الكافر أو زوج المجوسية عرض
 الأسلام على الآخر فإن أسلم فهي له وإلا فرق
 بينهما فإن أبي الزوج فالفرقة طلاق خلافاً
 لأبي يوسف لأن ابنته ولها المهر لو بعد الدخول

ولا فصرفه لو ابى ولا شيء لو ابى ولو كان ذلك
 في دراهم لا تبين حتى تحيض ثلثاً قبل اسلام
 الآخر وان اسلم زوج الكتابية بقي نكاحهما
 وتباين الدارين سبب الفرقة لا السبب فلو خرج
 احدهما اليها مسلماً او اخرج مسيئاً بانت وان
 سبياً معاً لا ومن هاجرت اليها بانت ولا عدة
 عليها خلافاً لهما وارتداد احدهما الزوجين فسخ
 في الحال وعند محمد ارتداد الرجل طلاق
 وللموطوعة المهر ولغيرها نصفه ان ارتد
 ولا شيء لها ان ارتدت وان ارتد امعاً واسليماً
 معاً لا تبين وان اسليماً متعاقباً بانت ولا يصح
 تزوج المرتد او المرتدة احداً آخر

باب القسم

يجب العدل فيه بيتوته لا وطئاً والبيكر
 والشيب والجديدة والقديمة والمسلمة
 والكتابية فيه سواء وللأمة والمكاتب

والمدايرة واما الولد نصبت الحرية ولا قسم في
السفر فيسافر بمن شاء والقرعة احب وان
وهبت قسمها لضررتها صلح ولها ان ترجع

كتاب الرضاع

هو مص الرضيع من ثديي الادمية في وقت
مخصوص ويثبت حكمه بقليله وكثيرة في مدته
لا بعداها وهي حولان ونصف وعندها حولان
فيحرم به ما يحرم بالنسب الاجدة ولدة واخت
ولدة وعملة ولدة وامرأته واخوته وامرأته
او عمته او خاله او خالته والاختا بن المرأة
لها وقس عليه وتحل اخت الاخ رضاعاً ونسباً
كماخ من الاب له اخت من امه تحل لاخته من
ابيه ولا حل بين رضيعي ثديي وان اختلف زمانهما
ولا بين رضيع وولد مرضعته وان سفل وولد
وزوج مرضعة لبنها منه فهو اب للرضيع وابنه
اخ وبنته اخت واخوة عمر واخوته عملة

ولا حرمة لورضعا من شاة او من رجل ولا في
الاحتقان بلبن المرأة ولبن البكر والميتة محرم
وكذا الاستعاط والوجور واللبن المختلط بالطعام
لا يحرم خلافاً لهما عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب
ان خلط بماء او دواء او لبن شاة وكذا الخلط
بلبن امرأة اخرى وعند محمد تتعلق الحرمة
بهما وان ارضعت ضرثها حرمتا ولا مهر للكبيرة
ان لم توطأ وللصغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة
ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد لا ان لم تعلم
به او قصدت دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه
مفسد والقول لها فيه وانما يثبت الرضاع
بما يثبت به المال ولو قال هذه اختي من
الرضاعة ثم ادعى الخطاء صدق بـ

كتاب الطلاق

هو رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح احسنه
تطبيقها واحدة في طهر لا جماع فيه وتركها

سواء السوط
يا يفتح الدواء
بمسبب في الأنف
الوجور والدواء
الذي يوجور
في وسط الفم
ابو النضر
في كتابه
في كتابه
في كتابه

حتى قضى عدتها وحسنه وهو سنتي تطليقها
 ثلاثاً في ثلاثة اطهار لا جماع فيها ان كانت
 مدخولاً بها ولغيرها طلاقه ولو في الحيض
 والآيسة والصرغيرة والحامل يطلقن للسنة
 عند كل شهر واحدة وعند محمد لا تطلق
 الحامل للسنة الا واحدة وجاز طلاقهن عقيب
 الجماع وبدعيه تطليقها ثلاثاً او اثنتين
 بكلمة واحدة او في طهر واحد لا رجعة فيه
 ان مدخولاً بها او في طهر جامعها فيه وكذا
 تطليقها في الحيض ويجب مراجعتها في الاصح و
 قبل يستحب فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت
 طلقها ان شاء وقيل يجوز ان يطلقها في الطهر
 الذي يلي تلك الحيضة ولو قال للموطوعة
 انت طالق ثلاثاً للسنة وقع عند كل طهر
 واحدة وان نوى الوقوع جملة صحت نيته
 ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرهاً
 او سكران او اخرس بأشارته المعهودة لا طلاق

صبي ومجنون و نأثم وسيد على زوجة عبدا
واعتبارها بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو تحت
عبد وطلاق الامة ثنتان ولو تحت حر و

باب ايقاع الطلاق

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج
الى نية وهوانت طالق او مطلقة وطلقتك
وتقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى اكثر
او باينة وقوله انت الطلاق او انت طالق
الطلاق او انت طالق طلاقا يقع بكل منها
واحدة رجعية وان نوى ثنتين او باينة
وان نوى بانك طالق واحدة وبطلاق اخرى
وقعتا وان نوى الثلث وقعن ويقع باضافته
الى جملتها كما مر والى ما يعزبه عن الجملة
كالرقبة والعنق والرأس والوجه والروح
والبدن والجسد والفرج والى جزء شائع منها
كنصفها وثلثها لا باضافته الى يدها ورجلها

او ظهرها او بطنها ولو طلقها نصف تطلقه او سدسها
 او ربعها طلقت واحدة ويقع في انت طالق ثلاثة
 انصأت تطلقتين ثلث وفي ثلاثة انصاف تطلقه
 ثنتان وقيل ثلث وفي من واحدة الى ثنتين
 وما بين واحدة الى ثنتين واحدة وعندهما
 ثنتان وفي ثلث ثنتان وعندهما ثلث في واحدة
 في ثنتين واحدة وان لم ينو شيئاً او نوى الضرب
 والحساب وان نوى واحدة وثنتين او مع ثنتين
 فثلث وفي غير الموطوعة واحدة مثل
 واحدة وثنتين وان نوى مع ثنتين فثلث
 فيها وايضاً في ثنتين في ثنتين ثنتان وان نوى
 الضرب وفي انت طالق من هنا الى الشا
 واحدة رجعية وفي انت طالق بمكة او في مكة
 للحال حيث كانت ولو قال اذا دخلت مكة
 او في دخولك لا يقع ما لم يدخلها وكذا السار
 وقوله

قال انت طالق غداً او في غد يقع عند الصبح

وان نوى الوقوع وقت العصر صحت ديانته وفي
الشيء في قضاء ايضاً خلافاً لهما ولو قال انت طالق
اليوم عند او شيئاً اليوم يعتبر الاول ذ - ١ -
ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو
وكن انت طالق امس وقد نكحها اليوم وان
نكحها ثل امس وقع الآن ولو قال انت طالق
ما لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت
طلقت للحال حتى لو علق الثلث وقعن
بسكوته وان وصل انت طالق وقع واحدة
ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم
يبت احد هما واذا بلانية مثل ان
وعند هما مثل متى ومع نية الشرط والوقت
فما نوى واليوم للنهار مع فعل مبتدئ لم يطلق
الوقت مع فعل لا يمتد فلو قال امرك بيدك
يوم يقدر مزيد فقد مر ليلاً لا تتخير وان قال
يوماً تزوجك فانت طالق فنكحها ليلاً وقع ولو
قال انا منك طالق فهو لغو وان نوى ولو قال

أنا منك باين او عليك حرام بانت ان تنوى
 ولو قال انت طالق مع موتى او مع موتك فهو
 لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا
 خلافاً لمحمد في رواية وان ملك امرأته
 او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد
 فلو طلقها بعد ذلك لغا ولو قال لها وهى امة
 انت طالق ثنتين مع اعتاق سيدك اياك
 فاعتقها ملك الرجعة وان علق طلقتهما بمجثي
 الغد وعلق مولاها اعتقها به فجاء لا تحل له
 الا بعد زوج اخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد
 كالحرة اجباً **فصل**
 قال لها انت طالق هكذا امشيراً باصابعه وقع
 بعددها فان اشار ببطونها يعتبر المنشرة وان
 بظهورها تعتبر المضمومة ولو وصفت الطلاق
 بضرب من الشدة بأن قال انت طالق باين
 او البتة او الفخش الطلاق او اخبثه او أشده
 او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل

او كالت او ملاً البيت او تطلقه شديدة
او طويلة او عريضة وقع واحدة بآيسة
بلانية وكن ان نوى الشنتين الا اذا نوى
يقوله طالق واحدة ويقول به يمين او البتة
اخرى فيقع باينان وصحت نية الثلث في الكل
وقد

طلق غير المدخول بها ثلاثاً وقعن وان فرق
بانت بالاولى ولا يقع الثانية ولو قال انت
طالق واحدة واحدة وقع واحدة وكذا
لو قال واحدة قبل واحدة او بعداً واحدة
ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع
واحدة او معها واحدة فثنتان وفي الموطوعة
ثنتان في الكل ولو قال ان دخلت الدار فانت
طالق واحدة واحدة قد خلت يقع واحدة
وعند هما ثنتان ولو اخر الشرط فثنتان اتفاقاً
ويقع بعد قرن بالطلاق لابه فلو ماتت قبل
ذكر الحد في قوله انت طالق واحدة لا تطلق

فصل في الطلاق بالكنايات

وكنايته ما احتمله وغيره ولا يقع بها الأينية
او دلالة حال فمنها اعتدى واستبرئ حرام
وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية
وما سواها يقع بها واحدة بينة إلا أنت
ينوى ثلثاً فيقعن ولا تصح نية الشنتين وهو
بأين بته بته حرام خلية برية جلك على
غار بك الحقى بأهلك وهبتك لأهلك سرحتك
وفارقتك امرك بيدك اختارى أنت حرّة
تقنعى تختبرى استتري اغربى اخرجى اذهبى
قوى ابتغى ألا زواج فلوا نكرا النية صدقاً مطلقاً
حالة الرضاء ولا يصدق قضاء عند مذكرة
الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد ولا عند
الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والشتم
ويصدق ديانة في الكل ولو قال ثلث مرّات
اعتدى ونوى بالأولى طلاقاً وبالباقى حيضاً

صداق وان لم ينبو بالباقي شيئاً وقع الثلث
وتطلق بلسان لي بامرأة اولست لك بزواج
ان نوى الطلاق والصريح يلحق الصريح والباين
والباين يلحق الصريح لا البايين الا اذا كان معلقاً بالشرط

باب تفويض الطلاق

واذا قال لها اختاري ينوي الطلاق فاختارت
نفسها في مجلسها الذي علمت به فيه بانث
بواحدة ولا تصح نية الثلث وان قامت
منه او اخذت في عمل آخر بطل ولا بد من
ذكر النفس او الاختيار في احد كلاميهما
وان قال لها اختاري فقالت انا اختار نفسي
او اخترت نفسي تطلق وان قال لها ثلث مرات
اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى
او الاخيرة يقع الثلث بالانية وعند هـ
واحدة باينة ولو قالت اخترت اختي
وقع الثلث اتفاقاً ولو قالت طلقت نفسي

واختارت نفسى بتطبيقه بانته بواحدة فى الأصح
 وقيل يملك الرجعة ولو قال امرئ بيداك
 فى تطبيقه واختارى تطبيقه فاختارت نفسها
 وقع واحدة رجعية ولو قال امرئ بيدك
 ينوى ثلثا فقالت اختارت نفسى بواحدة او برة
 واحدة وقع الثلث وان قالت طلقت نفسى واحدة
 واختارت نفسى بتطبيقه فواحدة باينة ولو
 قال امرئ بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل
 الليل فيه وان ردته فى اليوم لا يرتد بعد
 غد وان قال اليوم وغدا يدخل الليل وان
 ردته اليوم لا يبقى غدا ولو مكثت بعد التفويض
 يوماً ولم تقم وكانت قائمة فجلست او جالسة
 فاستكأت او متكئة فقعدت او على ذابة فوقف
 او دعت اياها للمشورة او شهوذاً لا شهاد
 لا يبطل خيارها وان سارت دابتها بطل لا يسير
 فذلك هى فيه ولو قال لها طلقى نفسك ولم ينويه
 او نوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا

لوقالت أَيْبْتُ نَفْسِي وَإِنْ طَلَقْتُ ثَلَاثًا وَنَوَاهُ وَقَعَن
وَلَعْتُ نِيَّةَ الثَّلَاثِينَ وَلَوْ قَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي
لَا تَطْلُقُ وَلَا يَمْلِكُ الرَّجُوعُ بَعْدَ قَوْلِهِ طَلَقَ نَفْسَكَ
وَيَتَّقِيْدُ بِالْمَجْلَسِ إِلَّا إِذَا قَالَ مَتَى شِئْتُ وَلَوْ قَالَ
لَهَا طَلَقِي ضَرَّتْكَ أَوِ الْآخَرُ طَلَقَ أَمْرًا تِي يَمْلِكُ الرَّجُوعُ
وَلَا يَتَّقِيْدُ بِالْمَجْلَسِ إِلَّا إِذَا زَادَ أَنْ شِئْتُ وَلَوْ قَالَ
طَلَقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا فَطَلَقْتُ وَاحِدَةً وَقَعُ وَاحِدَةً
فِي عَكْسِهِ لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَعِنْدَ هُمَا يَقَعُ وَاحِدَةً
فِي طَلَقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا أَنْ شِئْتُ فَطَلَقْتُ وَاحِدَةً
لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَكَذَا فِي عَكْسِهِ وَعِنْدَ هُمَا يَقَعُ وَاحِدَةً
وَلَوْ أَمَرَهَا بِالْبَايِنِ أَوِ الرَّجْعِيِّ فَعَكَسَتْ وَقَعُ مَا أَمَرَ
وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ شِئْتُ فَقَالَتْ شِئْتُ أَنْ
شِئْتُ فَقَالَ شِئْتُ يَنْوِي الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ
وَكَذَا لَوْ عَلَقْتُ الْمَشْيِيَّةَ بِمَعْدٍ وَمَرَّانٍ عَلَقْتُ
بِمَوْجُودٍ وَقَعُ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَتَى شِئْتُ أَوْ مَتَى
مَا شِئْتُ أَوْ إِذَا شِئْتُ أَوْ إِذَا مَا شِئْتُ فَفُرِدَتْ الْأَمْرُ
لَا يَرْتَدُّ وَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ وَاحِدَةً مَتَى شَاءَتْ وَلَا تَزِيدُ

ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان
تطلق ثلاثاً متفرقاً لا اجموعاً ولا بعد زوج آخر
ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت
لا تطلق ما لم تشاء في مجلسها ولو قال انت
طالق كيف شئت فان شاءت موافقة لنيته
رجعية او باينة او ثلاثاً وقع كذا في وان خالفها
يقع رجعية وكذا ان لم تشأ وعندهما لا يقع شيء
وان لم يكن له نية يقع ما شاءت ولو قال
انت طالق كم شئت او ما شئت طلق
ما شاءت في المجلس لا بعده وان قال طلق
نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق ما دون
الثلاث لا الثلاث خلافاً لهما.

باب التحليق

انما يصح في الملك كقوله لمنكوحته ان زرت
فانت طالق او مضياً فالملك كقوله
الاجنبية ان نكحتك فانت طالق فيقع

ان نكحها ولو قال للاجنبية ان زرت فانت طالق
 فنكحها فزارت لا تطلق والفاظا لشرط ان واذاما
 وكل وكلما ومتى ومتى فجميعها اذا
 وجد الشرط انتهت اليمين الا في كلما فانها
 تنتهي فيها بعد الثلث ما لم تدخل على الزوج
 فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق
 بكل تزوج ولو بعد زوج آخر ولو قال كلما دخلت
 الدار فانت طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج
 آخر وزوال الملك لا يبطل اليمين والملك شرط
 لوقوع الطلاق لا لخلال اليمين فان وجد الشرط
 فيه انحلت اليمين ووقع الطلاق والا انحلت
 ولا يقع وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له
 الا اذا برهنت وفيما لا يعلم الا منها القول لها
 في حق نفسها لا في حق غيرها فلو قال ان حضت
 طلقت هي لا فلانة وكذا لو قال ان كنت تحبين
 عذاب الله تعالى فانت طالق وعبدى حر
 فقالت احب تطلق ولا يعتق ولا يقع في ان حضت

هالـمـيـسـمـرا لـدـمـثـلـثـا فـاذا اسـمـر و قـع مـن اـبـتـدـائـه
 و لو قـال ان حـضـت حـيـضـة يـقـع اذا طـهـرت و لو قـال
 ان و لـدـت ذـكـرا فـانـت طـالـق و اـحـدـة و ان و لـدـت
 اـنـثـى فـانـت طـالـق ثـنـتـين فـو لـدـتـهـما و لـمـيـد الا و لـ
 تـطـلـق و اـحـدـة قـضـاء و ثـنـتـين تـنـزـهـا و تـنـقـضـى
 الـعـدـة و لو عـلـق بـشـر طـين شـر ط لـو قـوع و جـود
 المـلـك عـنـد اـخـر هـمـا فـان و جـدا او اـخـر هـمـا
 فـيـه و قـع و ان و جـدا او اـخـر هـمـا لـا فـيـه لـا يـقـع
 و يـبـطـل تـجـيـز الـثـلـث تـعـلـيـقـه فـلـو عـلـقـها بـشـر ط
 ثـم تـجـزـهـا قـبـل و جـودـه ثـم تـز و جـهـا بـعـد الـتـحـلـيـل
 فـو جـدا لـا يـقـع شـئ و لو عـلـق الـثـلـث او الـعـتـق بـالـو طـئ
 لـا يـجـب الـعـقـر بـالـبـيـث بـعـد الا يـدـلـج و لا يـصـيـر بـه
 مـر اـجـمـعـا فـي الـرـجـعـى مـا لـم يـنـزـع ثـم يـوجـب خـلا فـا
 لا بـى يـوسـف و لو قـال ان نـكـحـتـها عـلـيـك فـهـى طـالـق
 فـنـكـحـها عـلـيـهـا فـي عـدـة البـايـن لـا تـطـلـق و ان و صـل
 بـقـولـه انت طـالـق قـولـه ان شـاء الله او مـا لـم
 يـشـاء الله او الا ان يـشـاء الله لـا تـطـلـق و كـن الـو مـاتـت

قبل قوله ان شاء الله وان مات هو يقع وفي انت
طالق ثلثاً الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين
واحدة وفي الا ثلثاً ثلث بر

باب طلاق المريض

الحالة التي يصير بها الرجل فارقاً بالطلاق
ولا ينفذ تبرعه فيها الا من الثلث ما يغلب
فيها الهلاك كمرض يمنعه عن اقامة
مصالحه خارج البيت ومبارزته رجلاً
وتقديمه ليقتل في قصاص او رجماً فلوا بان امرأته
وهو بتلك الحالة ثم مات عليها بذلك السبب
او بغيرة فهي في العدة ورثت وكذا لو طلبت
رجعية فطلقها ثلثاً ومبانة قبّلت ابنه بشهوة
ولو ابانها وهو محصور او في صف القتال او محبوس
لقصاص او رجماً ويقدر على القيا بمصالحه
خارج البيت لكنه مشتك او محبوس لا ترث
وكذا المختلعة وخيرة اختارت نفسها ومن

طلقت ثلثاً بامرها او بغير امرها لكن صح ثمرات
 ولو ارتدت بعد ما ايانها ثمراسلمت وكذا
 مفرقة بسبب الجب والعنة او خيار البلوغ او العتق
 او فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام
 بمصالح بيتها ثمرات وهي في العدة ورثها ولو ايان
 بامرها في مرضه او تصادقا انها كانت حصلت
 في صحته ومضت العدة ثمر وصي لها او اقر
 بدين فلها الاقل من ارثها ومما وصي او اقر
 وان علق الطلاق بفعل اجنبي او عجبي الوقت
 فوجد فان كان التعليق والشرط في مرضه ورثت
 وان كان احدهما في الصحة لا ترث وان علق
 بفعل نفسه وهما في المرض والشرط فقط
 ورثت وكذا لو علق بفعلها ولا بد لها منه
 وهما في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط
 فيه خلافاً للحمد وان كان لها منه بد لا ترث
 على كل حال وان قذفها ولا عن وهو مريض
 ورثت وكذا لو كان القذف في الصحة واللعان

في المرض خلافاً لمحمد^{عليه السلام} وان آلى منها وبانت به
فان كانا في المرض ورثت وان كان الايلاء في الصحة
لا وفي الرجعي ترث في جميع الوجوه ان مات وهي
في العدة والا لا

بَابُ الرَّجْعَةِ

هي استدامة النكاح القائم في العدة فمن
طلق ما دون الثلث بصرح الطلاق او بالثلاث
الاول من كناياته ولم يصف - بضرب من الشدة
ولم يكن بمقابله ما ان فله ان يرجع وان ابى
ما دامت في العدة بقوله راجعتك او راجعت
امراتي او بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة من
وطئ وميس ونحوه من احد الجانبين وندب الاشهاد
عليها واعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت
راجعتك فيها فصدقت صححت والا فلا ولو قال
راجعتك فقالت بحبيبة له انقضت عدتي فالقول
لها ولا تصح الرجعة خلافاً لهما وان قال زوج

الأمة بعد العدة كنت راجعت فيها فصدقه
 سيدها وكن بته فالقول لها وعندهما للسيد
 وفي عكسه القول للسيد اتفاقاً في الصحيح وان قال
 راجعتك فقالت مضيت عدتي وانكر فالقول لها
 واذا طهرت من الحيض الاخير لعشرة انقطعت الرجعة
 وان لم تغتسل وان انقطع لا قل لا ما لم تغتسل
 او يقضى عليها وقت صلاة او تهر وتصلى وعند
 محمد تنقطع بالحيض وان لم تصل وفي الكتابية
 بمجرد الانقطاع اتفاقاً ولو اغتسلت ونسيت
 اقل من عضو انقطعت وان نسيت عضواً لا
 وكل من المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي
 رواية عن ابي يوسف كتب ما لعضو ولو طلق
 حاملاً ومن ولدت منه وانكر وطئها له ان
 يراجع وان طلق من خلا بها وانكر وطئها فليس له
 ان يراجع فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة
 لاقل من عامين صححت الرجعة ولو قال لامرأته
 ان ولدت فانت طالق فولدت ولداً ثم انخر

من بطن آخر فهو رجعة وان قال كلباً ولدت
 فانت طالق فولدت ثلاثة في بطون فالتأني
 والثالث رجعة وتتم الثلث بولادة الثالث
 وعليه العدة بالاقراء والمطلقة الرجعية
 تشوق وتزني ونداب ان لا يدخل عليها حتى
 يعلمها ان لم يقصد رجعتها وليس له ان يسافر
 بها حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا تحرم الوطئ
 وله ان يتزوج مبانتة بمادون الثلث ولا الامة
 بعد الثنتين الا بعد وطئ زوج آخر بنكاح
 صحيح ومضى عدته ولا تحل له بملك يمين ويحلها
 وطئ المراهق لا السيد والشرط الايلاج دون
 الانزال فان تزوجها بشرط التحليل كره وتحل للأول
 وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد فلا تحل للأول
 وعن محمد انه صحيح ولا تحل للأول والزوج الثاني
 يهدم مادون الثلث ايضاً خلافاً لمحمد فمن
 طلق دونها وعادت اليه بعد اعراسات
 بثلاث وعنده بما بقي ولو قالت مطلقة الثلث

في العدة وبعد
 ولا تحل له
 بعد الثلث

انقضت عدتي منك وتحملت وانقضت عدتي والدة
تحتل ذلك فله تصدقها ان غلب على ظنه صدقها.

باب في الایلاء

هو الحلف على ترك وطئ الزوجة مدته وهي أربعة
اشهر للحرة وشهران للامة فلا ايلاء لو حلفت
على اقل منها وحكمه وقوع طلاق باينة ان
تزوج وما لكفارة او الجزاء ان حنث فلو قال
لزوجته والله لا اقربك او والله لا اقربك
اربعة اشهر كان مولى وكذا لو قال ان قريتك
فعلي حج او صوما او صدقة او فانت طالق او عبدة
حر فان قربها في المدة حنث وسقط الایلاء
والا بانث بمضيها وسقط اليمين ان حلف على
اربعة اشهر وبقيت ان اطلق فلو نكحها ثانيا
عاد الایلاء فان مضت مدة اخرى بلا وطئ
بانث باخرى فان نكحها ثالثا فكذلك فان تزوجها
بعد زوج آخر فلا ايلاء واليمين باقية فان

وطئى لزما الكفارة والجزاء ولا تبين بمضى المدة وان
لميطأ وكذا الى آلى من اجنبية او من مبانة اما
الرجعية فكان لزوجة ولا ايلاء فيها دون اربعة
اشهر فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدها
كان ايلاء ولو مكث يوماً ثم قال لا اقربك شهرين
بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء وكذا
لو قال لا اقربك سنة الا يوماً فان قربها وقد بقي
من السنة اربعة اشهر صار ايلاء ولو قال لا
ادخل بصرى وامراتك فيها لا يكون مولياً وان عجز
المولى عن وطئها بمرضه ومرضها او رتقها او صغرها
او جبة او لان بينها وبينه مسافة اربعة اشهر
ففيه ان يقول فئت اليها ان استمر العذر من
وقت الحلف الى اخر المدة فلو زال في المدة
تحين الفتي بالوطئ وان قال لها انت علي حرام
كان مولياً ان نوى التحريج او امرين شيئاً وان نوى
ظهاراً فظهار وان نوى الكذب فكذب وان نوى
الطلاق فباين وان نوى الثلث فثلث والفتوى

على وقوع الطلاق به وان لم ينو وكذا بقوله كل حل
على حراما وهر اچه بدست راست گيرم بروى
حرام للعرف

اى يقع الطلاق
بائتوان لم ينو

بَابُ الْخُلْعِ

هو الفصل عن النكاح وقيل ان يفترى المرأة
نفسها بمال ليخلعها به ولا بأس به عند الحاجة
وكره له اخذ شئ ان نشز واخذ اكثر مما اعطاها
ان نشزت والواقع به وبالطلاق على مال باين
ويلزم المال المسبى وما صرح مهر اصرح بدلا للخلع
وان بطل العوض فيه يقع بائنا وفي الطلاق يقع
رجعيا بلا شئ كما اذا خالعا او طلقها وهو مسلم
على خمر او خنزير او ميتة او قالت خالعتى على
ما يدى ولا شئ فى يده وان قالت على ما فى
يدى من درهم ولا شئ فيها لزمها ثلاثة دراهم
وان قالت من مال لزمها رد مهرها وان خالعا
على عبد لها الا بقى على انها بريئة من ضمانه

لا تبرأ ولزمتها تسليمه ان امكن والا فقيمتها ولو
 قالت طلقني ثلثا بالالف فطلق واحدة فله ثلث
 الالف وبانت وفي على الف يقع رجعيًا بلا شيء
 وعندهما كالباء ولو قال لها طلقني نفسك ثلثا
 بالالف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو
 قال انت طالق بالالف او على الف فقبلت بانت
 ولزمتها المال وان قال انت طالق و عليك الف
 او قال لعبدك انت حر و عليك الف فطلقت
 وعتيق فجائز وان لم يقبل او عندهما لا مال
 يقبل او اذا قبل لا لزما لمال والخلع معاوضة

من لا يرضى بالبينونة
 لا يسلمة الف بخلاف قولها
 طلقني ثلثا بالالف لا تسلمة الف بخلاف قولها
 بالالف كانت ببعضها يرضى
 فخذ وما الحسيني غفر الله له ولو الدية لله وانما
 لزما القبول في الوجهين لان معنى قوله بالالف
 يجوز من الف يجب لي عليك ومعنى قول
 على الف على شرط القايكون
 لي عليك والعوض
 لا يجب

مع يعنى لو
 قالت طلقني ثلثا على
 الف فطلقها واحدة يقع رجعيًا
 ولا شيء عليها عند ابن حنيفة م ١٢ ابو الفضل
 محمد بن محمد ومن الحسيني غفر الله له ولو الدية
 عنه يعنى طلقها واحدة باثنية ثلث الف كالمسئلة
 الاولى لان كلمة على منزلة الباء في المعايض حتى
 ان قولها حمل هذه العظام من ياربها و
 على درهم سواء ١٢ ابو الفضل
 محمد بن محمد ومن الحسيني غفر الله له ولو الدية

١٢٣٠٠
 لا تبرأ ولزمتها تسليمه ان امكن والا فقيمتها ولو
 قالت طلقني ثلثا بالالف فطلق واحدة فله ثلث
 الالف وبانت وفي على الف يقع رجعيًا بلا شيء
 وعندهما كالباء ولو قال لها طلقني نفسك ثلثا
 بالالف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو
 قال انت طالق بالالف او على الف فقبلت بانت
 ولزمتها المال وان قال انت طالق و عليك الف
 او قال لعبدك انت حر و عليك الف فطلقت
 وعتيق فجائز وان لم يقبل او عندهما لا مال
 يقبل او اذا قبل لا لزما لمال والخلع معاوضة

في حقها فصيح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت
 وشرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن المجلس
 قبل قبوله ويدين في حقه فلا يرجع بعد ما
 اوجب ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام
 عن المجلس قبل قبولها وجانب العبد في العتق
 على مال كجانبها ولو قال لها طلقك امس بالفت
 فلم تقبلي فقالت بل قبلت فالقول له ولو قال لبائع
 كذلك فالقول للمشتري والمباراة كالخلع ويسقط
 كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على
 الاخر منها يتعلق بالنكاح فلا تطالب هي بمهر
 ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة
 عجلها ولم تمض مدتها ولا بمهر سلكه وخلع
 قبل الدخول وعند محمد لا يسقط الا ما سمي
 فيهما وابو يوسف مع الامام في المباراة ومع
 محمد في الخلع ولو خلع صغيره من زوجها
 بما لها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت
 في الاصح وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على

انه ضامن لزمه المال وطلقت ولو شرط
المال عليها طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا
تطلق وخلع المريضة مرض الموت معتبر من الثلث

باب الظهار

هو تشبيه زوجته او عضو منها يعبر به عن جملتها
او جزء شائع منها بغير حرم عليه النظر اليه
من محارمه ولو رضاعاً فلو قال بها انت علي
كظهر امي او رأسك ونحوه او نصفك وشبهه
او كبطنها او فخذها او كظهر اختي او عمتي ونحوها
حرم عليه وطئها ودواعيه حتى يكفر فلو وطئها
قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة
الا ولي ولا يعود حتى يكفر والعود الموجب للكفارة
هو عزمه على وطئها وينبغي لها ان تجمع نفسها
منه وتطالبه بالكفارة ويجبره القاضي عليها
واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظهار ولو قال انت
علي مثل أمي او كأمي فان نوى الكرامة صدق

١ والظهار فظهاراً والطلاق فبأين وإن لم يتوشحاً
 فليس بشئ ولو قال أنت علي حرام كما هي ونوى ظهاراً
 أو طلاقاً فكما نوى ولو قال حرام كظهاراً هي
 ونوى طلاقاً أو أياً بدء فهو ظهاراً وعندهما
 ما نوى ولا ظهاراً إلا من الزوجة فلا ظهار من
 أمته ولا من نكحها بلا أمرها وظاهرها
 فأجازت النكاح ولو قال لنساء أنتن علي
 كظهاراً هي كان مظاهراً منهن وعليه لكل واحدة
 كفارة وإن ظاهر من واحدة مراراً في مجلس
 أو مجالس فعليه لكل ظهار كفارة وهي عتق
 رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والأنثى
 والصغير والكبير والأعور والأصم الذي
 إذا صبح يسمع ومقطوع إحدى اليدين وإحدى
 الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيئاً ولا يجوز
 الأعمى والأصم الذي لا يسمع أصلاً والآخر من
 ومقطوع اليدين أو أياً ميهما والرجلين أو يدي
 ورجل من جانب واحد ومجنون مطبق ومدبر

أي أنت
 علي حرام

وامرؤلين ومكاتب اذى بعضهما ومعتق بعضه ولو
اشترى قريبه بنيتيها صح وكذا لو حرر نصف
عبد عنها ثم باقيه قبل وطئ من ظاهر منها
ولو حرر نصف عبد مشترك وضمن باقيه لا يجوز
خلافا لهما وكذا لو حرر نصف عبد ثم جأ مع
المظاهر منها ثم حرر باقيه فان لم يجد ما يعتق
صام شهرين متتابعين ليس فيها رمضان ولا شيء
من الايام المنهية فان وطئها فيهما ليلاً عاملاً
او نهاراً ناسياً استأنف خلافاً لابي يوسف
وان افطر بعد راء وبغير عذر استأنف اجماً
فان لم يستطع الصوم اطعمها ونائبه ستين
مسكيناً كل مسكين كالفطرة او قيمة ذلك ويصح
اعطاء من يرمع منوى شعيراً وترو تصح الاباحة
في الكفارات والفدية دون الصداقات والعشر
فلو غداً اهر وعشاً هرا وغداً هم غداً اثنى وعشاً هم
عشاً ثين واشبعهم جازوان قل ما اكلوا ولا بد
من الادام في خبز الشعير دون الحنطة ولو اطعم

عنه اى نية الكفارة

عنه اى يلزم

تكون مسكين

مستأجر الفطرة

هو نصف صاع

من يوم غد

كله هو ملبس

في يوم غد

او الفطر

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقيراً واحداً استثنين يوماً اجزأه وان اعطاه طعام
 الشهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم واحد فان
 جامعها في خلال الاطعام لا يسنانف ولو اطعم
 ستين فقيراً كل فقير صاعاً عن ظهاريين لا يصح
 الا عن واحد ولو عن ظهاري و افطار صاعاً عنهما وكذا
 لو حرر عيدين عن ظهاريين او صام عنهما اربعة
 اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيراً صاعاً عنهما
 وان لم يعين. وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام
 شهرين ثورعين عن احد هما صاعاً ولو عن ظهاري
 وقتل لا وان ظاهرا العبد لا يجزئه الا الصوم
 وان اعتق عنه سيده او اطعمه

بَابُ اللَّعْنِ

هو شهادت مؤكداً بالآيما ن مقرونة باللعن
 قاتلة مقام حد القذف في حق الزوج ومقام
 حد الزنا في حقها فلو قذف زوجته بالزنا
 وكل منهما اهل للشهادة وهي ممن يحد قاذفها

مسألة أي ونواطعهم ستين فقيراً كل فقير صاعاً عن ظهاريين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيراً صاعاً عنهما وان لم يعين. وان حرر عيدين عن ظهاريين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيراً صاعاً عنهما وان قتل لا وان ظاهرا العبد لا يجزئه الا الصوم وان اعتق عنه سيده او اطعمه

او نفى لنسب ولدها و طألبته بموجبه وجب
 عليه اللعان فان اتى حبس حتى يلاعن او يكذب
 نفسه فيحد فان لاعن وجب اللعان عليها فان
 ابت حبست حتى تبلاعن او تصدقه فان لم يكن
 الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا
 او محددا في قذف وهي من اهلها حد وان كان
 اهلا وهي امة او صغيرة او مجنوننة او محدودة في
 قذف او كافرة او مسن لا يحد قاذفها فلا حد
 ولا لعان وصفته ان يبدء بالزوج فيقول اربع
 مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من
 الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان
 كاذبا فيما رماها به من الزنا تشير اليها في
 جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله
 انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة
 غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماني به
 من الزنا تشير اليه في جميع ذلك وان كان
 القذف بنفى الولد ذكره عووض ذكر الزنا ان كان

بالزنا ونفي الولد ذكراهما فاذا اتلنا فرق الحاكم
 بينهما وهو طليقة بآئنة ويتنفي نسب الولد
 ان كان القذف به ويحققه بآئنه فان اكذب
 نفسه بعد ذلك حُدَّ وحلَّ له ان يتزوجها خلافاً
 لابي يوسف وكذا ان قذف غيرها (بعد التلاعن)
 فحدَّ او زنت فحدَّت ولا لعان بقذف الاخرس
 ولا ينفي الحمل وعندهما يلاعن ان اتت به لاقل
 من ستة اشهر ولو قال زنيته وهذا الحمل منه
 تلاعنا اتفاقاً ولا ينفي القاضى الحمل ولو نفي الولد
 عند التهنية وابتىاع الة الولادة صح ولا عن
 وان نفي بعد ذلك لا عن ولا ينفي وعندهما يصح
 النفي في مدة النفاس وان كان غائباً فحال علمه
 كحال ولادتها وان نفي اول توأمين واقرب بالآخر
 حدَّ وان عكس لا عن ويشبَّ نسبهما فيهما - و

بَابُ الْعَيْنِ

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الشيب

عن
 نسب الولد
 لا ينفي

عنه
 نفيه في
 مدة قبله

التهنية عند
 وعندهما

قبله مدة
 النفاس

بعد العلم
 النفي

كمن يخلو
 الحيني

دون البكر فلو اقترأ انه لم يصل الى زوجته يؤجله
 الحاكم سنة قمرية وهو الصحيح ويحتسب منها رمضان
 واياها حيفها لا مدة مرضه او مرضها فان لم يصل
 فيها فرق بينهما ان طلبته وهو طلاقه بائنة ولو
 قال وطئت وانكرت وان قبل التأجيل فان كانت
 ثيباً او بكرًا فنظرون اليها فقلن هي ثيبٌ فالقول له
 مع يمينه وان قلن هي بكر اجل وكذا ان نكل وان
 بعد التأجيل وهي ثيبٌ او بكرٌ وقلن ثيبٌ فالقول
 له وان قلن بكر خيرت وكذا ان نكل ومتى اختارت
 بطل خيارها والخصي كالعتين والمحبوب يفرق
 للجمال وحق التفريق في الامة للمولى عند الامام
 ولها عند ابي يوسف ولا خيار لها وان وجدت
 به جنوناً او جذاماً او برصاً خلافاً لمحمد ولا له
 لو وجد بها ذلك او رثقاً او قرناً

بَابُ الْعِدَّةِ

هي تربص يلزم المرأة عدة الحرة للطلاق او الفسخ

٢
وان كان

٢
اي اذا امتنع

الزوج عن
الحلف
في مسئلتين

٢
اي اذا
كان الاختلاف

ثلاثة قروء اى حيض وكذا امن وطئت بشبهة
او ينكاح فاسد و فرقت او مات عنها وامر ولد
اعتقت او مات مولاهما ولا يحسب حيض طلقت
فيه وان كانت لا تحيض لكبرا وصغرا وبلغت بالسن
ولم تحض فثلاثة اشهر و للمو
في نكاح صحيح اربع اشهر
وعشرة ايام وعدة الامة حيضتان وفي الموت
وعدم الحيض نصف ما للحررة وعدة الحامل وضع
الحمل مطلقا ولو مات عنها صبي وعند ابي يوسف
ان مات عنها صبي فعدتها بالاشهر وان حملت
بعد موت الصبي فعدتها بالاشهر اجبا
ولا نسب في الوجهين ومن طلقت في مرض موت
رجعيا كالزوجة وان باينا تعتد با بعد الاجلين
وعند ابي يوسف كالرجعي ومن عتقت في عدة
رجعي تنقو عدتها كالحررة وان في عدة بائن
او موت فكالامة وان اعتدت الائمة بالاشهر
ثم عاددمها على عادتها بطلت عدتها وتستأنف

بالحيض هو الصحيح وكن تستأنف الصغيرة إذا حاضت
 في خلال الأشهر ومن اعتدت البعض بالحيض ثم
 آتت تعد بالأشهر وإذا وطئت المعتلة بشبهة
 وجبت عليها عدة أخرى وتدل اخلت وما تراه تحتسب
 منهما فتماثانية ان تمت الأولى قيل تماها
 وابتداء العدة في الطلاق والموت عقبيهما وان
 لم تعلم بهما وفي النكاح الفاسد عقبا لتفريق
 او العزم على ترك الوطئ ومن قالت انقضت عدتي
 بالحيض قال قول لها مع اليهين ان مضى عليها ستون
 يوما وعند هب ان مضى تسعة وثلاثون يوما
 وثلاث ساعات وان نكح معتدته من يابن شهر
 طلقها قبل الدخول لزم مهر كامل وعدة
 مستأنفة وعند محمد نصف مهر وان تمام
 الأولى ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا على
 ذمية طلقها ذمي او حربية خرجت اليها مسلمة
 خلافا لهما **فصل** تعددة البائنين
 والموت ان كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة

ولبس المنزعقر والمعصفر والطيب والذهن والكحل
 والحناء إلا من عذر ولا معتدة العتق والتسكاح
 الفاسد ولا تخطب المعتدة ولا بأس بالتعريض
 ولا يخرج معتدة الطلاق من بيتها أصلاً ومعتدة
 الموت تخرج نهاراً وبعض الليل ولا تبث في غير
 منزلها والأمة تخرج في حاجة المولى وتعتد
 المعتدة في منزل يضاف إليها وقت الفرقة
 أو الموت إلا أن تخرج جبراً أو خافت على مالها
 أو نهداها المنزل أو لم تقدر على كرائته ولا بأس
 بكيونتيهما معاً بمنزل وإن كان الطلاق بائناً
 إذا كان بينهما ستره إلا أن يكون فاسقاً فإن
 كان فاسقاً أو البيت ضيقاً خرجت والأولى خروجه
 وإن جعل بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة
 فحسن ولو أبانها أو مات عنها في سفر وبينهما
 وبين مصرها أقل من مدته رجعت وإن كانت
 مسافته من كل جانب خیرت معها ولحقها والعوى
 أحد وإن كان ذلك في مصره تخرج عنه ما لم تعتد

ثم يخرج ان كان لها عجز موقالا ان كان معها محرر
جازا الخروج قبل الاعتداد

باب ثبوت النسب

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سنتان
ومن قال ان نكحت فلانة فهي طالق فنكحها فولدت
لستة اشهر منذ نكحها لزمه نسبه ومهرها واذا
اقرت المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل
من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسبه
وان لستة اشهر لا وان لم تقر يثبت ان ولدت لاقل
من سنتين وان لسنتين او اكثر لا الا في الرجعي
ويكون رجعة بخلاف البائن الا ان يدل عليه فيثبت
فيه ايضاً ويحمل على الوطئ بشبهة في العدة
وان كانت المبانة مراهقة فان اتت به لاقل
من تسعة اشهر يثبت والا فلا وعند ابى يوسف
يثبت فيما دون سنتين ومن مات عنها ان اتت
به لاقل من سنتين وان كانت مراهقة فلا قل

من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا ولا تثبت ولادة
 المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل او امرأتين
 وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة وان كان
 حبل ظاهرا واعترف الزوج به تثبت بمجرد قولها
 وعندهما لا يد من شهادة امرأة وان ادعتها
 بعد موته لا قل من سنتين فصداؤها الورثة
 صح في حق الارث والنسب هو المختار ومن نكح فانت
 بولي لستة اشهر فصبا عدا تثبت منه ان اقر
 بالولادة او سكوت وان جحد فبشهادة امرأة فان
 نفاه لا عن وان لا قل من ستة اشهر لا تثبت فان
 ادعت نكاحها منذ ستة اشهر وادعى الا قل قال قول
 لها مع اليقين وعند الامام ربلا يمين وان علق
 طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق
 الا فالحما وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها
 وعندهما لا يد من شهادة امرأة ومن نكح امة
 فطلقها فاشتراها فولدت لا قل من ستة اشهر
 منذ شراها لزمه والا فلا ومن قال لامته ان كان

في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة
فهي ام ولد ومن قال لغلام هو ابني ومات فقالت
امه انا امرأته وهو ابني يرثانه فان جعلت حريتها
وقالت الورثة انت ام ولد فلا ميراث لها

باب الحضرات

الامراة بحق يحضرنه ولد لها قبل الفارقة وبعد لها
تمامها وان علت تمام الاب ثم اخت الولد
لا بوين ثم لامر ثم لاب ثم خالتة كن لك ثم عمته
كن لك وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن
اولى من العلمات ومن نكحت غير محرمة سقط حقها
لا من نكحت محرمة كما نكحت عمه وجدة نكحت
جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها
في نفى الزوج ويكون الغلام عند هن حتى يستغنى
بان يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده وقد ر
بتسع او سبع ثم يجبر الاب على اخذه والجارية
عند الامراة والجدة حتى تحيض وعند عم حتى تستهي

كما عند غيرهما وبه يفتى بفساد الزمان ومن
 لها الحضانة لا تجبر عليها فان لم يكن امرأة فالحق
 للعصبات على ترتيبهم في الارث لكن لا يدفع صبية
 الى عصبية غير محرم كابن العم ومولى العتاقة
 ولا الى قاسق ما جن وان اجتمعوا في درجة قاورهم
 اولى ثم استيهم ولا حق لامعة وامر ولد في الحضانة
 قبل العتق والذمية احق بولدها المسلم ما لم
 يخف عليه الف الكفر وليس للاب ان يسافر بولده
 حتى يبلغ حد الاستغناء ولا للامر الا الى وطنها الذي
 تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك لغير
 الامر وان كان بين المصريين او القريتين ما يمكن
 للاب ان يطلع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به
 وكذا النقل من القرية الى المصر بخلاف العكس
 ولا خيار للولد بـ

بَابُ النِّفْقَةِ

تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها

عنه ما جئنا به
 نفهمه كقوله
 بما صنع وبك
 قيل له انها
 موافقة للشع
 او مخالفة له
 ابو الفضل محمد
 عمنه الحسيني
 غفر الله له
 روى له

ولو صغيراً مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة
توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزله او لم تسلم
لحق لها او لعدم مطلبه وتفرض النفقة كل شهر
وتسلم اليها والكسوة كل ستة اشهر وتقدر
بكفايتها بلا اسراف ولا تقتير ويعتبر في ذلك
حالها ففعل لموسى بن حال اليسار وفي المعسرين
حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر
حاله فقط والقول له في اعساره في حق النفقة
والبيئته لها ويفرض عليه نفقة خادم واحد لها
لو موسراً وعند ابن يوسف نفقة خادمين لو معسراً
لا يلزمه نفقة الخادم في الاصح ولو فرضت
لاعساره ثم ايسر فخاصته ثم لها نفقة اليسار
وبالعكس تلزم نفقة الاعسار ولا نفقة لناشرة خرجت من بيته
بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومغضوبه
وصغيرة لا توطأ وحاجة الامعة ولو حجت معه فلها
نفقة الخضراء السفر والاكرام ولو مرضت في منزله فلها النفقة
الا لو مرضت في بيتها وزفت اليه مريضة ولا يفرق لبحر

عساى ولو كان الزوج صغيراً

عساى ولو كان الزوج صغيراً

عن النفقة وتؤمر بالاستدانة لتحويل عليه
 ولا تجب نفقة مدة مضت إلا أن تكون قضى بها
 أو تراضياً على مقدارها ولو مات أحدهما أو طلقت
 بعد القضاء والتراضي قبل قبضها سقطت إلا
 أن تكون استدانت بأمر قاض ولو عجل لها النفقة
 أو الكسوة لمدة ثم مات أحدهما قبل تمامها
 فلا رجوع عليها نظرًا لحمد وإذا تزوج العبد بالأذن
 فنفقتها دين عليه يباع فيه مرة بعد أخرى
 ولا يباع في دين غيرها إلا مرة وعلى الزوج أن يسكنها
 في بيت خالٍ عن أهله وأهلها ولو ولد له من
 غيرها ويكفيها بيت مفرد من دار إذا كان له
 غلق وله منع أهلها ولو ولد لها من غيره عن
 الدخول عليها إلا من النظر إليها والكلام معها
 متى شأوا والصحيح أنه لا يمنعها من الخروج إلى
 الوالدتين ودخولهما عليها في الجمعة مرة وفي
 غيرها في السنة مرة وتفرض نفقة زوجة
 الغائب وطفله وأبويه في مال له من جنس

حقهم عند مودع او مضارب او مديون يقربه
وبالزوجة او يعلم القاضى ذلك ويحلّها انه لم
يعطها النفقة وياخذ منها كفيلاً فلولم يقرروا
بالزوجة ولم يعلم القاضى بها فاقامت بيته
لا يقضى بها وكذا لو لم يخلف مالا فاقامت البيته
على الزوجة ليفرض لها النفقة ويأمرها
بالاستدانة عليه لا يسمع بينها وعند زفر
يسمى ليفرض النفقة لا لثبوت الزوجة وهو
المعمول به اليوم والمختار وتجب النفقة والسكنى
لمعتدة الطلاق ولو بآيئاً والمفرقة بلا معصية
كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة
للمعتدة الموت والمفرقة بمعصية كالردة
وتقبيل ابن الزوج ولو ارتدت مطلقاً الثلث
تسقط نفقتها الا لو مكنت ابنه. **فصل** ونفقة
الطفل الفقير على ابيه لا يشاركه فيها احد كنفقة
الابوين والزوجة ولا تجبر امه على ارضاعه
الا اذا تعينت ويستأجر من ترضعه عندها ولو

منه لا يقضى
القاضى بالزوجة
انه ليس بشخص
في الزوجة

ويعتبر فيها اهلية الارث لا حقيقة ته نفقة من
 له خال وابن عم على خاله ونفقة زوجة الاب
 على ابنه ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيراً
 او زمناً ولا يجب نفقة للغير على فقير الا للزوجة
 والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة وقرابة
 الاولاد على واسفل وللاب بيع عرض ابنه لنفقته
 لا بيع عقاره ولا بيع العرض لدين له على الابن
 سواهما ولا للامير بيع ماله لنفقتهما وعندهما لا يجوز
 للاب ايضاً ولا ضمان عليهما لو انفقا من مال الابن
 عندهما ولو انفق المودع مال الابن عليهما بغير
 امر قاض ضمن ولا يرجع عليهما ولو قضى بنفقة غير
 الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت الا ان يكون
 القاضى امرى بالاستدانة عليه وعلى المولى نفقة
 رقيقه فان ابى اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن
 لهم سبب اجبر على بيعهم وفي غيرهم من
 الحيو ان يؤمرد يانة



كتاب الأيمان

الأيمان تقوية أحد طرفي الخبر باليمين به وهي
 ثلاث غنوس وهي حلفه على أمر ماض أو حال
 كذباً عمداً وحكمها الاثم ولا كفارة فيها
 الا التوبة ولغو وهي حلفه على أمر ماض يظنه
 كما قال وهو بخلافه وحكمها رجاء العفو
 ومنعقدة وهي حلفه على فعل أو ترك في
 المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حنث
 ومنها ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك
 المعاصي ومنها ما يجب فيه الحنث كفعل المعاصي
 وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحنث
 كجزان المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه
 البر حفظاً لليمين ولا فرق في وجوب الكفارة بين
 العامد والناسي والمكره في الحلف والحنث
 وهي عتق رقبة أو اطعام عشرة مساكين كما في
 عتق الظهار واطعامه أو كسوتهم كل واحد ثوباً

يسترعاة يدانه هو الصحيح فلا يجوز السراويل
 فان عجز عن احدها عند الاداء صام ثلاثة ايام
 مبتاعا بعات ولا يجوز التكفير قبل الحنث ولا كفارة
 في حلف كافر وان حنث مسلما ولا يصح يمين الصربي
 والمجنون والنائم **فصل** وحروف القسم الواو
 والباء والتاء وقد تضرع الله افعله واليهن بالله
 او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق ولا
 يفتقر الى نية الا فيما يسمى به غيره كالحكيم والعليم
 او بصفة من صفاته يحلف بها عرفاً كعزة الله
 وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير
 الله كالقرآن والنبى والعرش والكعبة ولا بصفة لا يحلف
 بها عرفاً كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه

بغير ذنوبه من الليل والنهار
 والشمس والقمر والنجف فليس للعب
 ان يحلف بها واسما اعتاد الناس من الحلف
 واليمين به واجيب كيف ذكره
 القسطنطين وغيره
 ابو الفضل

يجوز لمن استثنى القادري للنظام من ان يمينه

اي لا يكون اليمين
 بغير الله كما تفسر ابن العربي
 فانه حرام بل عن ابن عمر وغيره ان
 الحلف بغير الله شرك وقال الرازي اخاف
 ان يفتن على من قال بغيره من حيااته ونحوه
 وفي المنية من حيااته ورأسه
 لا يفتن

و سخطه و عذاب و قوله لعن الله يمين و كذا و لعن الله
 و سوگند می خورم بخدا ای و كذا ا قوله و عهد الله
 و میثاقه و اقسم و احلف و اشهد و ان لم يقل
 بالله و كذا علی نذر و یمین او عهد و ان لم یضف
 الی الله و كذا ا قوله ان فعل كذا فهو كافرا و یهودی
 او نصرانی او برائی من الله و لا یصیر كافرا بالحنث فیها
 سواء علقه بماض او مستقبل ان كان یعلم انه
 یمین و ان كان عنده انه یكفر یصیر به كافرا
 و قوله ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او
 لعنته او هوزان او سارق او شارب خمر او اكل
 ربا ليس بيمين و كذا ا قوله حقا او وحق الله خلافا
 لابی یوسف و كذا ا قوله سوگند خورم بخدا ای
 یا بطلاق زن و من حرّم ملكه لا یحرم و ان استباحه
 او شیئا منه فعليه الكفارة و قوله كل حلال علی
 حرام علی الطعام و الشراب و الفتوی علی انه
 تطلق امرأته بلانیة و مثله قوله حلال بروی
 حرام و قوله هر چه بدست راست گیرم بروی

حرام ومن نذر نذراً مطلقاً او معلقاً بشرط يريد
 كان قد مرغأته ووجد لزمه الوفاء ولو علقه
 بشرط لا يريد كان زنت خير بين الوفاء والتكفير
 هو الصحيح ومن وصل بحلفه ان شاء الله فلا حنت عليه.

باب ليهين في الدخول والخروج والاتي والسكنى وغير ذلك

حلف لا يدخل بيتاً قد دخل الكعبة او المسجد والبيعة
 او الكنيسة لا يحنت وكذا لو دخل دهليزاً وظلة
 باب دار ان كان لو اغلق يبقى خارجاً ولا حنت كما
 لو دخل صفة وقيل لا يحنت في الصفة ايضاً وفي
 لا يدخل داراً قد دخل داراً خربة لا يحنت ولو قال هذه
 الدار قد خلتها خربة صحراء او بعد ما بنيت داراً
 اخرى حنت وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يحنت
 به في عرفنا ولو دخل طاق بابها او دهليزها ان كان
 لو اغلق يبقى خارجاً لا يحنت ولا حنت ولو جعلت
 مسجداً او حماماً او بيتاً او بيتاً بعد ما خربت

من البيعة
 مسجد النصارى
 والكنيسة
 مسجد اليهود
 ابو الفضل
 عنه دهليز
 معرب بكسر
 الدال وهو
 ما بين الباب
 وداخل الدار
 ابو الفضل
 محمد ومحمد
 غفر الله له
 ولو الدار

قد خالها لا يحنث وكذا الودخل بعد انهد اما الحما
 واشباهه وفي لا يدخل هذا البيت قد خله بعد ما
 انهد موصا وصحراء او بعد ما بنى بيتا آخر لا يحنث
 بخلاف ما لو سقط السقف وبقي الجدران وفي لا
 يدخل هذه الدار وهو فيها لا يحنث ما لم يخرج ثم
 يدخل وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه ولا
 يركب هذه الدابة وهو راكبها ولا يسكن هذه
 الدار وهو ساكنها ان اخذ في الترع والنزول
 والنقلة من غير لبث لا يحنث والا حنث ثم في لا
 يسكن هذا البيت او هذه الدار لا بد من خروجه
 بجميع اهله ومتاعه حتى لو بقي وتذا حنث وعند
 ابي يوسف يعتبر بنقل الاكثر وعند محمد بن قيس
 به كذا خدائته وهو الاحسن والارفق ثم لا بد
 من نقلته الى منزل آخر حتى لا يبر بنقلته الى لسكة
 او المسجد وكذا في لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن
 هذه البلدة او القرية يبر بخروجه وترك اهله
 ومتاعه فيها وفي لا يخرج فامر من حملة واخرجه

حنث ولو حمل واخرج بلا امره مكرهاً او را ضريباً
 لا يحنث ومثله لا بدخل وفي لا يخرج الا الى جنازة فخرج
 اليها ثم اتى حاجة اخرى لا يحنث وفي لا يخرج الى مكة
 فخرج يريد هاتماً رجع حنث وفي لا ياتها لا يحنث ما لم
 يدخلها والذهاب كالخروج في الاصح وفي لياتين
 فلا تأمل يأتته حتى مات حنث في اخرج من اجزاء حيوته
 وان قيّد الا تيان غداً بالاستطاعة فهو على
 سلامة الآلات وعد ما لموانع فلولم يأت ولا مانع
 من مرض او سلطان يحنث ولو نوى الحقيقة صدق
 ديانة لا قضاء في المختار وفي لا يخرج الا باذنه بشرط
 الاذن لكل خروج وفي الا ان اذن يكفي الاذن مرة وفي
 لا يخرج الا باذنه لو اذن لها فيه متى شاءت ثم انها
 فخرجت لا يحنث عند ابي يوسف خلافاً للمحمد ولو
 ارادت الخروج فقال ان خرجت او ضرب العبد فقال
 ان ضربت تقيّد الحنث بالفعل فوراً فلو لبثت شهر
 فعلت لا يحنث قال لا يخرج جلس فتغذّى معي فقال
 ان تغديت فكن لا يحنث بالتغذّي لا معه ولو في

ذلك اليوم إلا أن قال أن تغدّيت اليوم وفي لا
يركب دابة فلان فركب دابة عبد له
مأذون لا يحنث إلا أن نواه وهو غير مستغرق
بالدين وعند أبي يوسف يحنث مطلقاً أن نواه
وعند محمد يحنث مطلقاً وإن لم ينوه

باب البيهقي في الأكل الشرع واللبس لكلام

لا يأكل من هذه النخلة فهو على ثمرها ودبسها غير
المطبوخ لا يبيد لها وخالها ودبسها المطبوخ أو من
هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد وفي لا
يأكل من هذا البسر فأكله رطباً لا يحنث وكذا من
هذا الرطب أو اللبن فأكله ثمراً أو شيراً أو بخلاً أو
لا يتكلم هذا الصبي فكلبه شاة أو شاة أو لا يأكل
لحم هذا الحمل فأكله كبشاً وفي لا يأكل بسراً
فاكل رطباً لا يحنث ولو أكل من نبات حنث وكذا الواكله
بعد ما حلف لا يأكل رطباً وقال لا يحنث فيها
ولو أكله بعد ما حلفه لا يأكل رطباً ولا بسراً حنث اتفاقاً

عن شيخنا في قوله
عن اللين الذي يستخرج
منه نضار
هو الفاكهة
بمعنى اللبن
المشقة يقال
قندل نيا لبسر
وإذا لم يكن الرطب
من قبل ذنبه
وهو ما سفل
من جانب
العلامة كان
في المغرب

والمشمش وعندهما على العنب والرطب والرمثان أيضاً
 ولا تقع على القثاء والخيار اتفاقاً ولا دام على صطبخ
 به كاخل والزيت واللبن وكذا الملح لا اللحم و
 البيض والجبن إلا بالنسبة وعند محمد هي ادم أيضاً والعنب
 والبطيخ ليسا بأدام في الصحيح والغداء إلا كل فيما بين
 طلوع الفجر والزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل
 والسمور فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي ان اكلت
 او شربت او لبست او كلمت او تزوجت او خرجت
 ونوى معيناً لا يصدق ولو زاد طعاماً او شرباً
 ونحوه صدق ديانته لا قضاء وفي لا يشرب من دجلة
 لا يحنث بشربه منها بانه ما لم يكرع خلافاً لهما
 وان قال من ماء دجلة حنث بالاناء اتفاقاً وكذا
 في الحب والبيرة في الاناء بعينه وامكان البر شرط
 صحة الحلف خلافاً لابي يوسف فمن حلف ليشرب
 ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فصبت
 قبل مضيه لا يحنث خلافاً له وكذا ان لم يقل
 النساء الا ان كان فصبت فانه يحنث بالاتفاق وفي

له زاد المولى سعد مائة احدى

ليصعدن السماء ليطيرن في الهواء اوليقلبن هذا
 الحجر ذهباً وليقتلن زيداً عالماً بموته ان عقدت
 وحنث للحال وان لم يعلم بموته فلا خلافاً لابي
 يوسف وفي لا يتكلم فقرأ القرآن او سبح او هلل او كثر
 لا يحنث سواء كان في الصلوة او خارجها هو المختار
 وفي لا يكلمه فكله بحيث يسمع وهو نائم حنث
 ان ايقظ و قيل مطلقاً ولو كلف غيره وقصر اسماعه
 لا يحنث ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث وان
 نواهم دونه لا يحنث ولو قال الا باذنه فاذن ولم
 يعلم فكله حنث خلافاً لابي يوسف
 وفي لا يكلمه شهراً فهو من حين حلف
 ويوم ما كلمه لم يطلق الوقت وتصح نية
 النهار فقط وليلة اكلمه على الليل فحسب
 وفي ان كلمته الا ان يقدم زيد او حتى يقدم ما والا
 ان ياذن زيد او حتى ياذن فكله قبل ذلك حنث
 وان مات زيد سقط الحلف وفي لا يأكل طعاماً
 فلان او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب

دأبته أولاً يكلم عبده أن عين وزال ملكه
 وفعل لا يحنث خلافاً لحمد في العبد والدار
 في المتجدد لا يحنث اتفاقاً وإن لم يعين لا يحنث
 بعد الزوال ويحنث بالمتجدد وفي لا يكلم امرأته
 أو صديقها يحنث في المعين بعد الأمانة والمعاد
 وفي غيره لا إلا في رواية عن محمد ويحنث بالمتجدد
 وفي يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه فكلمه
 حنث لا اكلمه حيناً وزماً نا والحين والزمان
 ولا نية فهو على ستة أشهر ومعه ما نوى
 وإن قال الدهر أباد ولا بد فهو على العسر
 ولو قال دهرأ فقد توقف الإمام وعندهما
 هو كالزمان ولو قال أياماً أو شهوراً أو سنين
 فعلى ثلاثة وإن عرف فعلى عشرة كما يام
 كثيرة وقال على جمعة في الأيام وسنة في
 الشهور والعمر في السنين

بَابُ الْيَمِينِ فِي الطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ

قال ان ولدت فانت كذا احنت بالميت ولو قال
فهو حر فولدت ميتا ثم حيا عتق الحى خلافا لهما
وفي اول عبد املكه فهو حر فملك عبد اعترق
ولو ملك عبد من معاترا انحر لا يعتق واحدا منهم
ولو زاده وحده عتق الاخر ولو قال اخر عبد ا
ملكه فمات بعد ملك عبد واحد لا يعتق
ولو بعد ملك عبد من متفرقين عتق الاخر من
ملكه من كل ماله وعند هبما عند موته من
الثلاث وعلى هذا انحر امرأة اثزوجها فهي طالق
ثلاثا فلا ترث خلافا لهما وفي كل عبد بشرى بكذا
فهو حر فبشرة ثلثة متفرقون عتق الاول ان بشره
معاً عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا الى الوجهين
ولو نوى كفارته بشراء ابيه سقطت لا بشراء امة
استولدها بالنكاح او عبد حلف بعقده الا ان قال
ان اشتريتك فانت حر عن كفارتى وفي ان تسريت

عنه اي لو قال
واصواته ان
ولدت ولدا
فانت على الحق
فولدت ولدا
ميتا طلق
عنه اي يعتق
عنه اي عند
موته

أمة فهي حرة أن تسرى من في ملكه وقت الحلف عتقت
وان تسرى من ملكها بعده لا يعتق وفي كل مملوك
لى حر عتق عبيده ومدبروه وامهات اولاده
لا مكاتبوه الا ان نواهم وفي هذه طالق وهذه
وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا
العتق والاقرار

باب البيمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

يجنث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء
والاجازة والاستيجار والصلح عن مال والقسمة
والخصومة وضرب الولد وبهما في النكاح
والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن
دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض
وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء
وكذا ضرب العبد والذبح والبناء والخياطة
والايداع والاستيداع والاعارة والاستعارة
وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل الا انه

لو نوى المباشرة يصدق قضاءً وديانةً وفي لا يتزوج
 فزوجته فصولي فاجاز بالقول حنث وبالفعل لا يحنث
 وفي لا يزوج عبده او امته يحنث بالتوكيل والاجازة
 وشكنا في ابنه وبناته الصغيرين وفي الكبيرين
 لا يحنث الا بالمباشرة ودخول اللام على البيع
 كان بعت لك ثوباً يقتضي اختصاص الفعل بالمحلوف
 عليه بان كان بامرره سواء كان ملكه او لا ومثله
 الشراء والاجارة والصياغة والبناء وعلى لعين
 كان بعت ثوباً لك يقتضي اختصاصها به بان كان
 ملكه سواء امرره او لا وكذا دخولها على الضرب
 والاكل والشرب والدخول وان نوى غيره صدق
 فيما عليه وفي ازيعته وان اشتريته فهو حر فعقد
 بالخيار عتق وكذا الوعد بالفاسد او الموقوف ولو
 بالباطل لا يعتق وفي ان لم ابعه فكذا افاءة
 او دبره حنث قالت تزوجت علي فقال كل امرأة لي
 طالق طلقت هي ايضاً الا في رواية عن ابى يوسف
 وان نوى غيرها صدق ديانة لا قضاءً ومن قال

علي المشي الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمرة
 مشياً فان ركب فعليه دم ولو قال علي الخروج او
 الذهاب الى بيت الله او المشي الى الصفا او المروة
 لا يلزمه شيء وكذا لو قال علي المشي الى الحرم او الى
 المسجد الحرام خلافاً لهما وفي عبدة حران لم يحج
 العام فشهدا بكونه يوم الفريضة لا يعتق خلافاً
 لحمد وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنث وان ضم
 صوماً او يوماً الا ما لم يثم يوماً وفي لا يصلي يحنث
 اذا سجد سجدة لا قبله وان ضم صلوة فيشفع
 لا باقل وفي ان لبست من غزلك فهو هدي فملك
 قطناً فغزلته ونسج فلبسه فهو هدي خلافاً لهما
 وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف
 فهدي بالاتفاق خاتم الفضة ليس بجلي بخلاف خاتم
 الذئب وعقد اللؤلؤ وان رقع فحلي والا فلا وقال
 حلي مطلقاً وبه يفتى وفي لا يجلس على الارض فجلس
 على بساط او حصير لا يحنث وان حال بينها وبينه
 شيئاً به حنث وفي لا ينام على هذا الفراش فجعل وقفه

فراش اُخر فنام علیہ لایحنت وان جعل فوقہ
 قرآماً یحنت و فی لایجلس علی هذا السریان جعل
 فوقہ سریر فجلس لایحنت وان جعل فوقہ بساط
 او حصیر حنت

بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

الضرب والكسوة والكلام والدخول يختص فعلها
بالحي فلا يجنت من قال ان ضربته او كسوته او كلمته
او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف الغسل
والحمل والامس ولا يضربها فسد شعرها او حنقها
او عظمها حنت ليضربنه حتى يموت فهو على شد
الضرب ليقضين دينه قريباً فيما دون الشهر
قريب والشهر بعيد ليقضينه اليوم فقضاه ذيوفاً
او بتمه رجلة او مستحقة او باعه به شيئاً وقبضه
برّ ولو رصاً صاً او ستوقه او وهبه او ابرأه منه لا يبرأ يقبض
دينه درهماً دون درهم لا يجنت بقبض بعضه ما لم يقبض كله
متفرقاً وان فرق بعمل ضربى كالوزن لا يجنت ان كان في الامانة او غير مائة

اوسوى مائة لا يحنث بها او باقل منها وفي لا يفعل كذا تركه ابداً
 وفي ليفعلته يكفي فعله مرة حلفه والي ليفعلته
 بكل داعر تقيد بحال ولايته ليهبته فوجب ولم
 يقبل بز وكذا القرض والعمارية والصدقة بخلاف
 البيع لا يشترطاً فهو على الاساق له فلا يحنث
 بشم الورد والياسمين وقيل يحنث لا يشم ورداً
 او بنفسجاً فهو على ورقه لا يدخل دار فلان تناول
 الملك والجار حلف انه لا مال له وله دين
 على مفلس او ملي لا يحنث به

كتاب الوقف

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق
 بالمنفعة كالعمارية فلا يلزم ولا يزول ملكه
 الا ان يحكم به حاكم قبيلى او يعلقه بموته بان
 يقول اذ امت فقد وقفت وعندهما هو حبس
 العين على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه
 الى العباد فيلزم ويحول ملكه بمجرد القول عند

الى يوسف وعند محمد^{عليه السلام} الى ولي^{عليه السلام} فلو
 وقف على الفقراء او بنى سقاية او خاناً او رباطاً
 لبني السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه
 عنه الا بالحكم وعند ابي يوسف^{عليه السلام} يزول بمجرد
 القول وعند محمد^{عليه السلام} اذا سلمه الى متولي واستقى
 الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
 ودفنوا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر مصرف
 مؤبد وعند ابي يوسف^{عليه السلام} يصح بدونه واذا انقطع
 صرف الى الفقراء وصح عند ابي يوسف^{عليه السلام} وقف لمشاع
 ويجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل
 البعض او الكل لامهات اولاده او مدبريه
 ما داموا احياء وبعد هم للفقراء وشرط ان
 يستبدل به غيره اذا شاء خلافاً لمحمد^{عليه السلام} في
 الكل وصح وقف العقار وكن المنقول المتعارف
 وقفه عند محمد^{عليه السلام} كالفا^{عليه السلام}س والمر والقدوم
 والمنشار والجنازة وثيابها والقدور والمراجل
 والمصاحف والكتب وايو يوسف^{عليه السلام} معه في وقف

مع ابي داود
 عنه خاتمه وكان
 مع رباط مسافر

مع ابي محمد

السلاح والكراع والخيول والأبل في سبيل الله تعالى
 وبه يفتى وكذا صح عند أبي يوسف وقفه تبعاً لمن
 وقف ضيعة ببقرها وأكرتها وهم عبيده
 وسائر آلات الحراثة وإذا صح الوقف فلا يملك
 ولا يملك إلا أنه يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف
 ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارتها وإن لم يشترطها
 الواقف إن وقف على الفقراء وإن على معين
 فعليه فإن امتنع أو كان فقيراً أجره الحاكم
 وعمره من أجرته ثجدة إليه ونقض الوقف
 يصرف إلى عمارته إن احتاج والأحفظ إلى وقت
 الحاجة وإن تعدد صرف عينه يباع ويصرف ثمنه
 إليها ولا يقسم بين مستحقى الوقف **فصل** إذا بني
 مسجداً إلا يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه
 بطريقه ويأذن بالصلاة فيه ويصلي فيه واحد
 وفي رواية شرط صلاة جماعة ولا يضر جعله
 تحته سرداً بالمصالحه فإن جعله لغیر مصالحه
 أو جعل فوقه بيتاً وجعل باباً إلى الطريق وعزله

أو اتخذ وسط داره مسجداً أو اذن بالصلوة فيه
 لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند
 أبي يوسف يزول ملكه بمجرد القول مطلقاً ولو ضاق المسجد
 وبجانبه طريق العامة يوسع منه وبالعكس يباط
 استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه
 والوقف في المرض وصية ويتبع شرط الواقف
 في اجارة الوقف ان وجد والا فيختار ان لا توجر
 الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيرها اكثر
 من سنة ولا يوجر الا باجرا لمثل ثم لا ينقض ان
 زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف
 عليه ان يوجر الا بانابة او ولاية ولا يعار ولا يهن
 وان غصب عقاره يختار وجوب الضمان ولو شرط
 الولاية لنفسه وكان خائفاً تنزع منه وان
 شرط ان لا تنزع

كِتَابُ الذَّبَائِحِ

الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الاوداج

وتحل ذبيحة مسلم وكتابي ذمّي او حرقي ولو امرأة
او صبيّاً او مجنوناً يعقلان او انحرس او اقلقت
لا ذبيحة وثنيّ او مجوسي او مرتدّ او تارك
التسمية عمداً فان تركها ناسياً تحلّ وكراه ان
يدكر مع اسم الله غيره وصلاً دون عطف وان
يقول - بسم الله اللهم تقبل من فلان فان قاله
قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره
وان عطف حرمت نحو بسم الله و فلان بالجرّ
وكذا ان ضجع شاةً وسمّي وذبح غيرها بملك التسمية
وان ذبحها بشفرة اخرى حلت وان رمى الى صيد
وسمّي فاصاب غيره اكل وان سمّي على سهم
ورمى بغيره لا يؤكل والارسال كالرمي والشرط
الذي كثر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا تحل
وبالحمد لله وسبحان الله يحلّ لو عطس
وحمد له والسنة تحرا لابل وذبح البقر والغنم
ويكره العكس ويحلّ والذبح بين الحلق واللثة
اعلى الحلق او اسفله او اوسطه وقيل لا يجوز فوق

العقدة والعروق التي تقطع في الزكوة الحلقوم
 والمرئى والوديجان ويكفى قطع ثلثة منها ايا كانت
 وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد منها
 وهور واية عن الامام وعنده ابى يوسف لا بد
 من قطع الحلقوم والمرئى واحد الودجين
 وقيل محمد معه ويجوز الذبح بكل ما افرى الوداج
 وانهر الدم ولو مروة او ليطه او سنا وظفرا
 منزوعين لا بالقاء ثمين وندب احد اذ الشفرة
 قبل الاضجاع وكرة بعده وكذا جرهما برجلها
 الى المذبح والنخع وقطع الرأس والسليخ قبل
 ان تبرد والذبح من القفاء وتخل ان بقيت حية
 حتى قطعت العروق والا فلا ولزم ذبح صبيد
 استأنس وجرح نعيم توحش او تردى في بئر اذ
 لم يمكن ذبحه ولا يحل الجنبين بذكوة امه اشعر
 اولا وقال لا يحل ان تم خلقه **فصل** ويجزى كل
 كل ذى ناب او مخلب من سبع او طير ولو ضيحا
 او ثعلباً والحمر الاهلية والبغال والفيل الضميت

واليربوع وابن عرس والزنبور والسلحفات والحشرات
يكره الغراب الأبقع والغداف والرخم والبنات
والخيل تحريمًا في الأصم وعندهما لا تكره الخيل وحل
العقنق وغراب الزرع والأرنب ولا يؤكل من
الحيوان المائي إلا السمك بأنواعه كالجرث المار
ماهي ولا يؤكل الطافي منه وإن مات لحراً أو برد
ففيه روايتان ويحل هو والجراد بلا ذكوة ولو نزع
شاة لم تعلم حيواتها فخركت أو خرج منها دمرحلت
والأفلا وإن علمت حلت مطلقاً

كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ

هي واجبة وعن أبي يوسف سنة وقيل هو قولها
وإنما تجب على حرّ مسلم مقيم موثر عن نفسه
لا عن طفله وقيل تجب عنه أيضاً وقيل يضحى عنه
البوه أو وصيه من ماله فيطعم منها ما أمكن
ويستبدل بالباقي ما ينتفع به مع بقائه وهي
شاة أو بدنة أو سبع بدنة بأن اشترك مع ستة

في بقرة او بعير وكل يريد القرية وهو من اهلها
 ولم ينقص نصيب احد منهم عن سبع فلو اراد احد هم
 بنصيبه **الحكم** او كان كافراً او نصيبه اقل من
 سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشتراك اقل
 من سبعة ولو اثنين ويقسرها وزناً اجزائاً
 الا اذا خلط به من اكارعه او جلده ولو شرب دنة
 للاضحية ثم اشرك فيها ستة جاز استحساناً
 ولا اشتراك قبل الشراء احب واوّل وقتها بعد
 فجر النحر ولا تذبح في المصبر قبل صلاة العيد اخرة
 قبيل غروب اليوم الثالث واعتبر اخرة للفقير
 وضده والولادة والموت واوّلها افضلها وكرة
 الذبح ليلاً فان فات وقتها قبل ذبحها لم تصدق
 بعين المتذوّرة حية وكذا امر اشراها فقير للتضحية
 والغنى يتصدق بقيمتها اشراها اولا وانما يجزئ
 فيها الجند من الضبان والثني فصاعداً من الجميع ويجوز
 الجماء والخصي والثولاء والجرباء السمين لا العماء
 والعوراء والعجفاء التي لا تنقي والعرجاء التي لا تمشي

الى المنسك ومقطوعة اليد والرجل وذاهبة
 اكثر الحين اولاً ذن او اكثر الذنب او الالية وفي ذهاب
 النصف روائتان ويجوز ان ذهب اقل منه وقيل
 ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب
 الثلث لا يجوز ولا يضر تعيها من اضطرار بها عند
 الذبح وان مات احد السبعة وقال ورثته
 اذبحوها عنكم وعنهم صح وكذا لو ذبح بدنة عن
 اضحية ومنتعه وقران ويأكل من لحم اضحيته
 ويطعم من شاء من غني وفقير وندب ان لا ينقص
 الصدقة عن الثلث وتركه لذى عيال توسعة
 عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يامر غيره
 ويحضرها ويكره ان يذبحها كتابي ويتصدق بجلدها
 او بعمله آلة كجراب او خف او فر او يشترى
 به ما يتفق به مع بقائه كغربال ونحوه لا ما يستهلك كخل
 وشبهه فان بدل اللحم والجلباء يتصدق به
 ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط
 اثنان فذبح كل شاة الاخر صح ولا ضمان ويتحالات

وان تشاح ضمن كل صاجبه قيمة لحبه وتصدق بها
 وصحت التضيعة بشاة الغصب دون شاة الوديعة
 وضمنها - و

كتاب الكراهية

المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه
 حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع **فصل في**
الاحكام من منه فرض وهو يقدر ما يندفع به
 الهلاك ومنه وب وهو ما زاد ليتمكن من الصلوة
 قائماً ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد
 الى الشبع لزيادة قوة البدن وحرام وهو الزائد
 عليه الا لقصد التقوى على صوم الغدا اولئلا
 يستحي الضيف ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى
 يضعف عن اداء العبادات ومن امتنع عن اكل من الميتة
 حال المنيصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم بخلاف
 من امتنع من التداءى حتى مات ولا بأس بالتفكه
 بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة

سرف وكذا وضع الخبز على المائدة أكثر من قدر
 الحاجة ومسح الأصابع والسكين بالخبز ووضع
 المعلقة عليه مكررة وسنة الأكل البسملة
 في أوله والحمد لله في آخره وغسل اليدين
 قبله وبعده ويبدأ بالشيتان قبله وبالشيوخ
 بعده ولا يحل شرب لبن الأتان ولا بول ابل
 ولا استعمال اناء ذهب او فضة لرجل او امرأة
 وجل استعمال ابناء عقيق وبلور وزجاج ورصاص
فصل في الكسب افضل الجهاد
 ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعات ومنه فرض
 وهو قدر انكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه
 ومستحب وهو ازيادة عليه ليواسي به فقيرا
 او يصل به قريبا ومباح وهو ازيادة للتجمل

من المعرفة
 امان من الفقر
 مع ان النبي
 عليه السلام
 قال الناس كل
 الله في آثر
 وادبوا اليه
 انفسهم لبيانه

النجارة
 ابنته اعز نفعا واول
 من نفعه آدم عليه السلام وخال
 عيسى السلام اطلبوا الرزق حثيثا
 تحيا يا ارض ١٢٠
 السلام حثيثا عليها
 فقال

انا افضل
 اكسب لجهاد من فيه
 اكسب بين حصول الكسب واعزاز
 الدين وقهر عدو الله اعز لقوله عليه
 السلام التاجر الصالح وقمع الكوام
 البريخ ١٢٠
 افضل من

و حرام وهو الجمع للتفاخر والبطوان كان من
 حل وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا
 تقتير ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز
 عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات أثر
 وان عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه
 او يدل عليه من يطعمه ويكره اعطاء سؤال
 المسجد وقيل ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر
 بين يدي مصلي لا يكره ولا يجوز قبول هدية امراء
 الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل ولا تكره
 اجارة بيت بالسواد ليتخذ بيت نارا وكنيسة او
 بيعة او يباع فيه الخمر وعندهما تكره وتكره
 في المصر اجاماً وكذا في سواد غالبه اهل الاسلام
 ومن حمل لذي خمر باجر طاب له وعندهما
 يكره ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة

سؤاله
 قادر عليه حتى
 مات من جوعه
 لانه التقى نفسه
 الماتة فلكه فان
 السؤال بوجهه
 الى ما تقوم به
 نفسه في هذه
 الحالة كالسبب
 ولا في السؤال
 في هذه الحالة
 نعم والقياس ان
 لا يجوز له ان يبيع
 والعبد ليس من اهله
 حتى يجوز في الشيء
 بسبب الضرورة المستحقة

<p>انفقوا وكان بين ذلك قواما لزمه السؤال لانه نوع الكسب لكي لا يخل الا عند العجز قال عليه السلام السؤال احسن كسب لعبد فان</p>	<p>انفقوا والكبير قال انفقوا الكسب الشك في الثبوت زرعنا المقاييد فلكا في الثبوت والله تعالى وصفت عباده الذين اذا</p>
--	--

دعوته واستعارته دابته وكره قبول كسوته ثوباً
واهدائه أحد النقيدين ويقبل في المعاملات
قول الفرد ولو انثى او عبداً او فاسقاً او كافراً كقوله
شريت اللحم من مسلماً وكتاني فيحل او من عجوسى فيحرم
وقول العبد والامة والصبي في الهدية والاذن
وشروط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة
الماء فيقيم ان اخبر بها مسلم عدل ولو انثى
او عبداً ويحرم في الفاسق والمستور ثم يعمل
بغالب رأيه ولو اراق فيتم عند غلبة صدقه
وتوضياً ويتم عند غلبة كذبه كان احوط
فصل في اللبس - الكسوة منها فرض هو
ما يستر الغورة ويدفع ضرر الحر والبرد والاولى
كونه من القطن او الكتان بين النفيس والخسيس
ومستحب وهو الزاشد لاخذ الزينة واظهار
نعمة الله تعالى ومباح وهو الثوب الجميل
للتزين ومكروه وهو اللبس للتكبر ويستحب
الابيض والاسود ويكره الاحمر والمصفر والسنة

له ويقبل قول العبد الخ

ارتخاء طرف العمامة بين كتفيه قد رشيرو
 وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس
 واذا اراد تجديدها نقضها كما لفها ويحل
 للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال الا قد راربع
 اصابع كالعلم ولا بأس بتوسيده وافتراشه
 خلافا لهما ولا بأس بلبس ماسكناه ابريسم
 وحتمته غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب
 ويكره لبس خالصه فيها خلافا لهما ويجوز للنساء
 التحلي بالذهب والفضة لا للرجال الا الخاتم
 والمنطقة وحلية السيف من الفضة ومسبار
 الذهب في ثقب الفخ وكتابة الثوب بذهب او فضة
 وشال لس بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما ولا يتختم
 بحجر ولا صفر ولا حديد وقيل يباح بالحجر البشيب وترك
 التختم افضل لغير السلطان والقاضي ويجوز الاكل والشرب
 من زجاج مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط اتقاء موضع الفضة ويكره عند
 ابي يوسف وعن محمد بن وايتان ويكره لباس الصبي
 ذهباً او حريزاً ويكره حمل خرقة لمسح العرق او المخاط

ولا يقيها على
 الارض دفعة واحدة

واحدة واحدة

نقل من فعل عليه

السلام في

التخييل

ابا الفضل محمد بن

الحسين بن محمد

له ولو الدية

عنه بالفتح على سبيل

من الثوب بالقرينة

ثمان واربعة

سنة ارميها

بين السلي

أو الوضوء إن للتكبير وإن للحاجة فلا هو الصحيح والرتبة
 لا بأس به - **فصل في النظر**
 ويحرم النظر إلى العورة إلا عند الضرورة
 كالطبيب والخاتن والخافضة والقابلة والحاقن ولا يتجاوز
 قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل إلى ما سوى
 العورة وقد بيت في الصلوة وتنظر المرأة من
 المرأة والرجل إلى ما ينظر الرجل من الرجل إن
 امتنت الشهوة وينظر إلى جميع بدن زوجته
 وامته التي يحل له وطؤها ومن محارمه وامته
 غيره إلى الوجه والرأس والصدر والساق
 والعضد ولا بأس بمسه بشرط أمن الشهوة في
 النظر والمس ولا ينظر إلى البطن والظهر والفخذ
 وإن أمن ولا إلى الحرة الأجنبية إلا إلى الوجه

جواز النظر إلى وجه المرأة
 من الشهوة
 من في زمان
 ما سلفنا له
 وامتنان زماننا
 فلا يجوز أن جميع
 النساء من فقد
 الوجه - وفي
 إيمان الأولياء
 الله مكرهه
 فخرنا في ناديه
 الفتاوى سعاد
 العلوم والإفتاء
 الكافي في الفقه
 شرح الفقه
 شرح الفقه
 شرح الفقه

والحاصل أن كل ما فعل
 فخرنا وفتاوى سعاد
 فتاوى سعاد
 فتاوى سعاد
 فتاوى سعاد

هو الصحيح
 هو الصحيح
 هو الصحيح
 هو الصحيح
 هو الصحيح

والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغيره لشاهد
 عند الاداء والمحاكم عند الحكم ولا يجوز مس
 ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز ان عجوزاً
 لا تشتهى او هو شيخ يأمن على نفسه وعليها ويجوز
 النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء
 او النكاح والعبد مع سيده كالأجنبي والمحبوب
 والخصي كالفحل ويكره للرجل ان يقبل الرجل
 ويعانقه في ازار بلا قميص وعند ابى يوسف
 لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يدي العالم
 والسلطان العادل ويعزل عن امته بلا اذنها
 لا عن روجته الا بالاذن ولا يعرض الامة اذا بلغت
 في ازار واحد. **فصل في الاستبراء**
 من ملك امة بشراء او غيره يحرم عليه وطئها
 ودواحيه حتى يستبرئ بحیضة فيمن تحيض
 وبشهر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا باياً بين
 بثلاثة اشهر وعند محمد بأربعة اشهر وعشر
 وفي رواية بصرفها وفي الحامل بوضعه ولو كانت

المصافحة باليد
 سنة فلا يجوز
 واحدة كما شاع
 ابو حنيفة في الناس
 خصومة في غيب
 المقلدان الذين
 من أهل الحديث
 فليس على من
 يبيع غير الجبل
 والبحث واللغو
 والبحث
 عنه بان صارت
 مثلاً في الطهر
 رافعة وموض
 وممن
 تعييف

بكرًا أو مشريةً من امرأة أو مال طفل أو ممن
 حرم عليه وطئها ويستحب الاستبراء للبائع
 ولا يجب عليه ولا تكفي حيضة ملكها فيها ولا التي
 قبل القبض أو قبل الإجازة في بيع الفضولي وكان
 الولادة وتكفي حيضة وجدت بعد القبض
 وهي مجوسية فاسلمت ويجب عند تملك نصيب
 شريكه لا عند عود الأبقرة ورد المصوبة والمستأجر
 وفك المرهونة ولا تكرر الحيلة لاستقاطه
 عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وأخذ بالأول
 أن علم عدم الوطئ من المالك الأول والثاني
 أن احتمل والحيلة أن لم تكن تحت حرة أو تزوجها
 ثم اشتريها وإن كانت تحت حرة فإن زوجها
 البائع قبل البيع أو المشتري بعد البيع قبل
 القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض
 أو بعد القبض ومن ملك امتين لا تجمعان نكاحاً فله
 وطئ أحدهما فقط ودواعيه فإن وطئهما
 أو فعل بهما شيئاً من الدواعي حرم عليه وطئ

كل منهما وود واعيه حتى يحرم احدهما.

فصل في البيع ويكره بيع العذراء
خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح وجاز بيع السرقة
والانتفاع كالبيع ومن رأى جارية رجل مع آخر
بيعها قائلاً وكنتى صاحبها واشتريتها منه او
وهبها الى او تصدق بها علي ووقع في قلبه صدقه
حل له شراؤها منه ووطئها ويجوز بيع بناء مكة
ويكره بيع ارضها واجاريتها خلافاً لهما وقولهما
رواية عن الامام ويكره الاحتكار في اوقات الاميين
والبها ثم يلد يضر باهله وعند ابى يوسف في كل
ما يضر احتكاره بالعامه ولو ذهباً او فضة او ثوباً
واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر امره ببيع ما يفضل
عن حاجته فان امتنع باع عليه ولا احتكار في غلة
ضبيعتة ولا فيما جلبه من بلد آخر وعند ابى يوسف
يكره وكذا عند محمد ان كان يجلب منه الى مصر
عادة وهو المختار ويجوز بيع العصير ممن يتخذ
خمرأ ولو باع مسلم خمرأ او في دينه من ثمنها كره

ع
رجع الانسان
او المخلوطة
بيع من العذراء
الخالصة
والسرقة
كالبيع في الحكم
فما كان بيعه
غير جائز
يكون الانتفاع
به غير جائز
وما كان بيعه
جائز يكون
الانتفاع به
جائزاً
ابو القاسم
محمد بن عبد
المسيح بن غفر
الله له

لرب الدين اخذه وان كان المديون ذميًّا لا يكره
 ويكره التسعير الا اذا تعدى ارباب الطعام في
 القيمة تعد يا فاحشًا فلا بأس به بمشورة اهل
 الخبرة ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه
 لاخيه وعمة وامه وملتقطه ان هو في حجرهم
 وتوجره امه فقط. **فصل في المتفرقات**
 تجوز المسابقة بالسهم والخيل والحسب والبغال
 والابل والاقدام وان شرط فيها جعل من احد الجانبين
 او من ثالث لا سبقهما جاز وان من كلا الجانبين
 محرم الا ان يكون بينهما محلل كفى لهما ان سبقهما
 اخذ منهما وان سبقاه لا يعطيهما وفيما بينهما ايهما
 سبق اخذ من الآخر وعلى هذا لو اختلف اثنان في
 مسألة واراد الرجوع الى شيخ وجعلوا على ذلك
 جُعلاً ووليمة العرس سنة ومن دعي فليجب ان
 لم يجب اثر ولا يرفع منها شيئاً ولا يعطى ساعلاً
 الا باذن صاحبها وان علم المدعو ان فيها لهواً الا
 يجيب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل

والا فان كان مقتدى به او كان اللهو على المائدة
فلا يقعد والا فلا بأس بالقعود وقال الامام
ابتليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل
ان يصير مقتدى به ودل قوله ابتليت على جرمة
كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالمحرم والكلام
منه ما يوجريه كالسبيح ونحوه وقد يأثر به
اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلمه وان قصد
فيه الاعتبار والا نكار فحسن ويكره فعله للتاجر
عند فتح متاعه والترجيع بقراءة القرآن
والاستماع اليه وقيل لا بأس به وعن النبي
عليه السلام انه كره رفع الصوت عند قراءة
القرآن والجنائز والزحف والتذكير فاطنك
به عند الغناء الذي يسببه وجداً وكره
الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد وبه
اخذ ومنه ما لا جرفيه ولا وزر نحو قر واقعد
وقيل لا يكتب عليه ومنه ما يأثر به كالكذب
والغيبة والنميمة والشتيمة والكذب حرام

الآتي الحرب للخذعة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء
 الاهل ودفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض به
 الاحاجة ولا غيبة لظالم ولا اثم في السعي به
 ولا غيبة الا المعلوم فاغتيال اهل قرية ليس
 بغيبة ويجرم اللعب بالزند والشطرنج والاربعة
 عشر وكل لهو ويكره استخذام الخصيان ووصل
 الشعر بشعر ادمي وقوله في الدعاء استلك بمعقد
 الغر من عرشك خلافا لابي يوسف وقوله استلك
 بحق انبيائك ورسلك واستماع الملاهي حرام
 ويكره تعشير المصحف ونقطه الا للعجم فانه حسن
 ولا بأس بتجليته ولا بأس بدخول الذمي المسجد الحرام
 ولا بيع ادته ويجوز اخصاء اليها ثم وانزاع الحمير
 على الخيل والحقنة للرجال والنساء لا يجرم كالخنزير
 ونحوها ولا بأس برزق القاضي كفاية بلا شرط
 ولا بأس بسفر الامامة واما الولد بلا حرم والخلوة بها
 قيل تباح وقيل لا ويكره جعل الراية في عنق العبد
 لا تقيد ويكره ان يقرض بقالا درهمي يأخذ

على اللعب
 بالزند والشطرنج
 بالاجتماع
 الشطرنج
 كهيئة عنق ابي
 اصحاب الملة
 الخفيف والادب
 بالموارد عند
 الشافعية
 انقصتني
 ابو الفضل
 عن ابي الحسين
 غفر الله له ولوالديه
 من غفرته
 هذا الزمان الذي
 من غير الجمل
 بني القوم

من كتب العلوم العربية والحكمة والعقائد والتوجه الى

منه به ما يحتاج الى ان يستغرقه والسنة تفلح
 الاظفار فيرونتف الابط وحلق العانة والشارب
 وقصه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجال
 والنساء اذا اتزرو غصن بصره وليستحب اتخاذ الأوعية
 لنقل الماء الى البيوت وكونها من الخزف افضل
 ولا بأس بستر حيطان البيت بالليود للبرد ويكره
 للزينة وكن ارضاء البستر على البيت واذا ادى
 الفرائض واحب ان يتنعم بمنظر حسن وجوار جميلة
 فلا بأس به والقناعة بأدنى الكفاية وصرف الباقي الى
 ما ينفع في الآخرة اولى به .

كِتَابُ الصَّيْدِ

هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعلّمة والمحدد
 من سهم وغيره لما يؤكل لا كله وما لا يؤكل
 لجلده وشعره ولا بد فيه من الجرح ويكون
 المرسل او الراعي مسلماً او كتابياً وان لا يترك
 التسمية عمداً عند الارسال او الرعي ويكون

الصيد ممتنعاً وان لا يتعد عن طلبه بعد التواري
 عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم ومسل
 من لا يخل رساله وان لا تطول وقفته بعد
 الارسال لغير اكمال الصيد ويجوز بكل جارح
 علم من ذي ناب او مخلب ويثبت التعلم بغالب
 الرأي او بالرجوع الى اهل الخبرة وعندهما
 وهو رواية عن الامام يثبت في ذي الناب وترك
 الاكل ثلثاً وفي ذي المخلب بالاجابة اذا دعي بعد
 الارسال فلو اكل منه اليأزى اكل لا ان اكل
 منه الكلب او الفهد فان اكل او ترك الاجابة
 بعد الحكم بتعلمه حرم ما صاده بعده حتى
 يتعلم وكذا ما صاد قبله وبقي في ملكه خلافاً
 لهما فان شرب الكلب من دمه او نكسه فقطع
 منه بضعة فرماها واتبعه اكل وان اكل تلك
 البضعة بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه
 صاحبه من الصيد او اكل هو بنفسه منه بعد
 احراز صاحبه بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه

الصيد وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا
 ان شاركه كلب غير معلما و كلب مجوسي او كلب
 ترك مرسله التسمية عمدا وان ارسل مسلما
 كلبه فزجره مجوسي فانزجر حل وبالعكس حرم
 وان لم يرسله احد فزجره مسلما وغيره فالعبرة
 للزاجر وان ارسله ولم يسر ثم زجره فسمى فالعبرة
 لحال الارسال وان ارسله على صيد فاخذ غيره
 حل ما دام على سنن ارساله وكذا الوايسله على
 صيد بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت وان
 ارسل الفهد فكن حتى استمكن ثم اخذ حل وكذا
 الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله
 ثم اخذ اخر اكلا لورعى صيدا فاصاب اثنين
 واذا رعى سهميه وسمى اكل ما اصاب ان جرحه
 وان تركها عمدا حرم وان وقع السهميه فتأمل
 وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجدته ميتا حل ان
 لم يكن به جراحة غير جراحة السهم ولا يحل ان
 قعد عن طلبه ثم وجدته والحكم فيها جرحه الكلب

كالحكم فيما جرحه السهم وان رماه فوقه في ماء او على
 سطح او جبل او شجرا وحائط او آجرة ثم تردى
 فمات حرم وكن الو وقع على رعي منصوب
 او قصبة قائمة او حرف آجرة فخرج بها وان
 وقع على الارض ابتداء حل وكن الو وقع على صخرة
 او آجرة فاستقر ولم يخرج حل وان وقع في الماء
 فمات حرم وان كان الطير مائتاً فوقه فيه فان
 انغمس جرحه فيه حرم والا حل ويجرم ما قتله
 المعراض بعرضه او البندقة ولم يجرحه وان
 اصابه بحجر وجرحه بجده فان ثقلاً لا يؤكل
 وان خفيفاً أكل وان لم يجرحه لا يؤكل مطلقاً
 ولورماه بسيف او سكين فاصابه ظهره او مقبضه
 فقتله لا يؤكل وشرط في الجرح الادماء وقيل لا يشترط وقيل
 ان كبيره لا يشترط وان صغيره لا يشترط وان اصاب
 السهم ظلفه او قرنه فان ادماه حل والا فلا
 وان رعى صيداً فقطع عضواً منه اكل دون
 العضو وان قطعه ولم يبينه فان احتمل التيامه

كل العضو ايضاً والا فلا وان قد نصفين
واثلاثاً والاكثر من جانب العجز اكل الكل
وكن الوقطع نصف رأسه او اكثر واذا ادرك
الضيد حياً حيوة فوق حياة المذبح فلا بد من
ذكوته فان تركه متمكناً منها حرم وكن
لو غير متمكن في ظاهرها الرواية وان لم يبق من
حيوته الا مثل حيوة المذبح وهو ما لا يتوهم
بقاؤه فليريد ركه حياً وقيل عند الامام لا بد
من تذكيته ايضاً فان ذكاه حل وكن ان ذكى
المتردية والنطيحة والموقودة والثى بقر
الذئب بطنها وفيه حيوة خفية اوجلية حل
وعليه الفتوى وعند ابي يوسف ان كان
لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش
فوق ما يعيش المذبح حل والا فلا ومن رعى صيداً
فاثخنه واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه
اخر فقتله حرم وضمن قيمته فحراً لاول
وان لم يثخنه الا اول حل وهو اللشاني ومن ارسل

كلباً على صيد فادر كه فضربه فصرعه
 ثم ضربه فقتله اكل وكذا الوارسل كلبين فصرعه
 احدهما وقتله الاخر ولو ارسل رجلاً ان كل منهما
 كلبه فصرعه احدهما وقتله الاخر حل
 وهو الاول ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول
 حرم وضمن كافي الرمي ومن سمع حساً فظنه انساناً
 فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو صيد اكل تشيخ
 الحمد لله الذي منه المبتدأ واليه المنتهى على تكميل طبع خلاصة
 الملتقى كالجوهر المنتقى مجموعة جامع الفضل الموهبي العالم الاجل
 والبارع الالمجل مولانا ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي
 بالتصحيح والتنقيح ومزيد التصريح والتشريح بالخواشي المفيدة في المقامات
 العديدة من العالم الاديب والفاضل الارباب السيد الحسين النسيب
 الشريف النقيب مولانا ابى الفضل محمد بن محمد الحسيني القادر النظامي
 شيخ الفقه والاصول ومفتي المدرسة النظامية بحيدرآباد طينت
 عن الشرور الزمانية والفساد بفضل الله الحامى ولطفه السامى
 بحسب امرك الامير المجدد وما لمطاع صدر الصدور في الامور المذهبية
 وفي العلوم الدينية طويل الذراع واليباع العالم الوثاني مولانا

حبيب الرحمن خان الشرواني فاز بتبيل الأمان في أمير مجلس شاعة العلوم
 لأزالت شارقة بارقة كاليد رين النجوم في العهد المسعود المبادلة
 سلطان العلوم ظل الله في بساط الأرض عامر المعجزة في الطول والعرض
 ناصر الإسلام والمسلمين هي الملة والدين مولا نادوا في نعمتنا المنواسب
مير عثمان عليخان نظام الملك أصفه السابغ بهادر سلطان
 الذكن خلا الله منكه ودولته أمين يارب العالمين -

تَصْحِيحُ الْأَغْلَاطِ الْوَاقِعَةِ فِي خُلَاصَةِ مُلْتَقَى الْأَجْرِ

صحيح	غلط			صحيح	غلط		
نتف	نتف	٩	٩٣	تتحس	تحس	١١	٩
الصحيح	النصح	١٤	١٢٢	فنسيه	فلسيه	٣	١٤
لا تطلق	لا تطلق	٢	١٣٣	والأوقات	والأوقات	٤	١٩
نوى	نوى	١٥	١٢١	يسجد	يسجد	٥	٢٢
المزعر	المنعقر	١	١٥٢	خير	خير	٤	٢٤
قيل	قيل	٤	١٥٤	اصبح	اصبح	١١	٣١
فاورعهم	قاورعهم	٥	١٥٨	الولى	الونى	١٤	٥٠
يكوه	يكوة	٢	١٩٤	للمدنيين	للمدنيين	٥	٤٨
أجرة	آجره	٤	٢٠٢	محسز	محسز	١٤	٨٢
ظلفه	ظلقه	٥	٢٠٢	واتم	وايم	٢	٨٨
	منكبيه			منكبيه	منكبيه	٣	٩٠

شكراً

فهرست مضامین خلاصه فلتق الجوز

صفحه	مضمون	صفحه	مضمون
۱	الحمد والنعته وسبب التأليف	۲۱	باب صفة الصلاة
۳	كتاب الطهارة	۲۲	فصل الخشوع في الصلاة
۴	السنن والنواقض للوضوء	۲۶	وتكبير والتحرية
۵	فرائض الغسل والغسل المستنون لواجب	۲۷	فصل في الجهر بالقراءة
۶	ما تجوز به الطهارة	۲۸	فصل في الجماعة
۷	احكام البياض	۲۸	باب الحدث في الصلاة
۸	حكم السجود و باب التيمم	۳۰	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
۱۰	احكام المسمع على الخفين	۳۲	فصل في مكروهات الصلاة
۱۲	باب الحيض	۳۳	باب لو تروا النوافل
۱۳	فصل احكام المستحاضة	۳۴	فصل التراخي
۱۴	باب الانحاس	۳۵	فصل في الكسوف والاستسقاء
۱۵	كتاب الصلاة	۳۶	باب ادراك الفريضة
۱۶	باب الاذان	۳۷	باب الفواش
۱۷	باب شروط الصلاة	۳۸	باب سجود السهو
۱۸		۴۰	باب صلاة المريض

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢١	باب سجود التلاوة	٤١	باب موجبات الفساد
٢٣	باب المسافر	٤٤	كتاب الحج
٢٢	باب صلاة الجمعة	٨٨	باب الجنائيات
٢٤	باب العيدين	٩٢	فصل في قتل الصيد
٢٨	باب صلاة الخوف	٩٥	باب مجاوزة الميقات بلا إحرام
٢٩	باب صلاة الجنائز	٩٦	باب اضافة الاحرام الى الاحرام
٥٣	باب الشهيد	٩٤	باب الاحصار والقوائت
٥٢	باب الصلاة في الكعبة	٩٨	باب الحج عن الغير
٥٦	كتاب الركاة	١٠٠	باب الهدى
٦٠	باب زكات السوائف	١٠١	مسائل منثورة وكتاب النكاح
٦١	باب زكاة الذهب والفضة والعرض	١٠٣	باب المحرمات
٦٢	باب العاشر	١٠٥	باب الاولياء والاكفاء
٦٢	باب الزكاز	١٠٩	باب المهر
٦٢	باب زكاة الخارج	١١٦	باب نكاح الرقيق
٦٤	باب المصروف	١١٩	باب القسم
٦٤	باب صدقة الفطر	١٢٠	كتاب الرضاع
٦٩	كتاب الصوم		

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
باب اليمين في الدخول والخروج والأيتام والسكنى وغير ذلك	١٦٤	كتاب الطلاق	١٢١
باب اليمين في الأكل والشرب للباس الكلام	١٦٥	باب أيقاع الطلاق	١٢٣
باب اليمين في الطلاق والعتاق	١٦٥	فصل في الطلاق بالكنايات	١٢٨
باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك	١٦٦	باب تفويض الطلاق	١٢٩
باب اليمين في الضرب القتل وغير ذلك	١٦٩	باب التعليق	١٣٢
كتاب الوقت	١٨٠	باب طلاق المريض	١٣٦
كتاب الذبائح	١٨٣	باب الرجعة	١٣٤
كتاب الأضحية	١٨٦	باب في الأيلاء	١٢٠
كتاب الكراهية	١٨٩	باب الخلع	١٣٢
فصل في الكسب	١٩٠	باب الظهار	١٣٥
فصل في اللبس	١٩٢	باب اللعان	١٣٨
فصل في النظر ونحوه	١٩٣	باب العتق	١٥٠
فصل في الاستبراء	١٩٥	باب العدة	١٥٠
فصل في البيع	١٩٤	باب ثبوت النسب	١٥٥
فصل في المتفرقات	١٩٨	باب الحضانة	١٥٤
كتاب الصيد	٢٠١	باب النفقة	١٥٨
سَمَاءُ		كتاب الأيمان	١٦٣

